الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الر ابعة 2025-2026

الجلسة الثانية والعشرون | 22 | الثلاثاء 25 نوفمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2738

2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2026..... 2738

3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2026..... 2770

4- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الدينية..... 2790

5- رفع الجلسة..... 2792

. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 2792

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة التاسعة وأربعين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 25 نوفمبر 2025، برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2006.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا العامة المشتركة المتعلقة بمناقشة مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة سنة 2026 والتي تم الشروع فيها يوم 16 نوفمبر2025 وباسمكم جميع أتوجه بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية وكافة أعضاء الوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب.

عرض ومناقشة

مشروع ميزانية مهمة الشؤون الدينية

لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نواصل إذا جلستنا باستعراض التقرير المشترك الذي تم إعداده من طرف اللجنتين المختصتين من المجلسين وفي هذا الإطار أتوجه إلى كل من لجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بالشكر على العمل المنجز وأدعوهما إلى تلاوة التقرير حول مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

الكلمة للنائب المحترم حاتم الهواوي، مقرر لجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب، فليتفضل.

السيد حاتم الهواوي، مقرر لجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام،

مرحبا بالسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية ونفتتح على بركة الله الجلسة بالتقرير المشترك وأحيل الكلمة إلى السيد رئيس لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد بلال السعيدي، رئيس لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد بلال السعيدي، رئيس لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب أعضاء المجلسين الكرام،

السيد وزير الشؤون الدينية والإطارات المرافقة له،

نلتقي اليوم في إطار مناقشة مهمة الشؤون الدينية وهي وزارة ذات مكانة محورية في الحفاظ على توازن المجتمع وترسيخ قيم الاعتدال وتعزيز مناخ السلم الاجتماعي وتحصين شبابنا من كل أشكال الغلو والانحراف.

كما أود أن أؤكد في هذا السياق على أهمية العمل المشترك بين اللجنتين من المجلسين في صياغة التقرير الخاص بهذه المهمة، هذا العمل كان تجربة حقيقية في التنسيق البناء وتبادل الرؤى وتوحيد المقترحات، بما يعكس روح المسؤولية التي نتحملها جميعا في معالجة المسائل الدينية بحكمة ورصانة ولا يفوتني في هذا الإطار أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيدات والسادة النواب على ما أبدوه خلال مرحلة النقاش من تفاعل جدي ومثمر، قائما على عمق الطرح وثراء المقترحات وحرص صادق على الارتقاء بعمل الوزارة وبالخدمات التي تقدمها.

كما أتقدم أيضا بخالص الشكر والتقدير إلى السيد وزير الشؤون الدينية والإطارات المرافق له على حضورهم وتفاعلهم مع كل الأسئلة والملاحظات وعلى ما قدموها من توضيحات سمحت بقراءة أوضح للتوجهات والرهانات المستقبلية للوزارة. شكرا لكم ونمر إلى تلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي مقرر لجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب لتلاوة تقرير اللجنتين، تفضل.

السيد مقرر لجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الرئيس مرة أخرى،

تقرير مشترك

للجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب

ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

حول مهمة الشؤون الدينية

من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

I. التقديم:

تقوم مهمة الشؤون الدينية بدور مهم في تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بقطاع الشؤون الدينيّة والرامية إلى تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع بما يضمن الحفاظ على تماسكه الروحي وثوابته والتصدّي لكل مظاهر الغلوّ والتطرّف وحماية السلم الاجتماعي.

ويهمّ قطاع الشؤون الدينية جميع فئات المجتمع كبارا وصغارا باختلاف أجناسهم ومستوياتهم العلمية ومهنهم باعتبار خصوصيّة المسألة الدينية وحساسيتها وارتباطها بالعقيدة والأمن الروحي للأشخاص للحفاظ على التماسك بين الأفراد وحماية السلم الاجتماعي.

ولبلوغ هذه الأهداف تعمل المهمة على توفير خطاب ديني مستنير ومعتدل يواكب العصر ويقترح حلولا لمشاغل الناس في إطار احترام حرية المعتقد والرأي المخالف بما يضمن سبل التعايش بين الجميع ويحفظ حقوقهم ويقوّي روابط الأخوة والتعاون والتآزر.

ويتفاعل مجال مهمة الشؤون الدينية مع بقية القطاعات الأخرى باعتباره يمسّ جميع أفراد المجتمع ويتناول مواضيع لا تقتصر فقط على مسائل العبادات وممارسة الشعائر الدينية بل يتعداها الى مواضيع حياتية وقضايا اجتماعية كقواعد المعاملات والتحسيس بمخاطر الإدمان على المخدّرات وتوعية الناس وارشادهم.

وتتمثّل الأولويات الأساسية للمهمّة في تيسير إقامة الشعائر الدينية في أحسن الظروف، وتكوين الإطارات المسجدية المكلّفين بالتوعية الدينية والإرشاد للرفع من مستواهم العلمي لتقديم خطاب ديني مستنير مساير لمتغيّرات الواقع، وتكثيف التوعية الدينية بالجوامع والمساجد ووسائل الإعلام، ومزيد العناية بالقرآن الكريم بالتشجيع على حفظه وتلاوته وتجويده، والحدّ من الفوارق بين الجنسين بما يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بينهما وذلك فيما يتعلّق بالاستجابة لحاجيات النساء عند ممارسة الشعائر الدينية، ودعم البحث العلمي والدراسات في مجالات العلوم الإسلامية ونشرها، وتطوير الاعلام الديني لهدف ترشيد الخطاب الديني، والعناية بالمعالم الدينية فيما يتعلّق بالصيانة والتأثيث والتجهيز وإحكام التصرّف فيها.

وتقدّر نفقات المهمّة لسنة 2026 بـ 202,400 مليون دينار مقابل 195,580 م.د لسنة 2025 أي بزيادة قدرها 3.49 % وتوزّع هذه النفقات كالتالي: نفقات الاستثمار 2,300م.د ونفقات التأجير 161,000 م.د ونفقات التسيير 24,250 م.د ونفقات التدخّل العمومي 14،850 م.د

وتوزّع اعتمادات الميزانية حسب البرامج كما يلي:

بيان النفقات	برنامج التنمية الدينية	برنامج القيادة والمساندة	المجموع
التأجير العمومي	157,225	3,775	161,000
نفقات التسيير	22,125	2,125	24,250
التدخل العمومي	1,110	13,740	14,850
نفقات الاستثمار	1,260	1,040	2,300
المجموع	181,720	20,680	202,400

II. أعمال اللّجنتين:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 16 أكتوبر 2025 والمتعلّق بإبداء الرأي في مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 طبقا لأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي، عقدت لجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة يوم 30 أكتوبر 2025 استمعت خلالها الى وزير الشؤون الدينيّة حول مهمة الشؤون الدينية لسنة 2026.

وفي كلمته، أوضح السيد الوزير أن وزارة الشؤون الدينية هي وزارة فتيّة وقع إحداثها سنة 1994 وهي تهتم بتطبيق سياسة الدولة في الشأن الديني وتيسّر أداء الشعائر الدينية وتشجّع على تحفيظ القران وتنظيم المسابقات بالتعاون مع الرابطة الوطنية للقران الكريم كما تشرف على تنظيم الحجّ الذي يمثل محور اهتمام الدولة باعتباره يمسّ كل العائلات.

وأضاف أنّ الوزارة تشرف على بناء المعالم الدينيّة من مساجد وجوامع وعلى ترميمها وصيانتها وإنارتها واستغلالها حتى تستقبل روادها في أحسن الظروف كما تشرف الوزارة على الاعلام الديني وانارة الراي العام وإظهار سماحة الدين وتدعم الدراسات الإسلامية والبحوث الدينية وعقد الندوات من خلال المعهد الأعلى للشريعة كما تشرف الوزارة على انتدابات الإطارات الدينية وتأجيرهم وأبرز أن الوزارة تتضمّن 508 واعظ، 170 عونا من السلك المشترك، 8 متفقدون، 94 عاملا، 20784 إطارا دينيا ،2087 مؤدبا يعملون في الكتاتيب. كما أفاد أنّها تشرف على 6737 معلما دينيا من ضمنها 1477 مسجدا، 5260 جامعا ومن المنتظر أن تقوم الوزارة بترسيم 259 جامعا جديدا في سنة 2026. وتشرف الوزارة كذلك على 76 زاوية مرسّمة وهناك زوايا في طور الترسيم وتتمثل مهمة هذه الزوايا أساسا في العناية بالقران الكريم والذكر والأختام الحديثية. كما تشرف الوزارة بالتعاون مع وزارة الشؤون الثقافية على بعض الزوايا التي لها أنشطة ثقافية واجتماعية وعلى المعالم الدينية اليهودية والنصرانية: 20 كنيسة و13 معبدا يهوديا.

كما أشار إلى أنّ قرابة 60 ألف طفل يزاولون تعليمهم في الكتاتيب يشرف عليهم 2100 مؤدب ومؤدبة مستوى باكالوريا منهاة أو متحصّلون على شهادة الدراسات المعمّقة أو الدكتوراه.

وتطرّق السيّد الوزير إلى الإطارات الدينيّة مبرزا أنّ هناك نوعين من الإطارات: نوع متفرّغ يتمتّع بالتغطية الاجتماعية منذ جانفي 2020 ويخضعون لنظام التأجير 48 ساعة ونوعا آخر غير متفرّغ يتحصّلون على منحة رسميّة فقط، وأضاف أنّ الوزارة تسعى باستمرار لتكوين هذه الإطارات وخاصّة منها الأئمة دون التدخّل في المواضيع التي يتطرّقون إليها في خطبهم.

وبخصوص التوعية والإرشاد الديني، بيّن الوزير أنّ الوزارة نظّمت في الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى شهر أكتوبر 2025، 125 ألف نشاط ديني توعوي تنوّعت الأنشطة بين محاضرات، أختام قرآنية، أيّام دراسية وتكوينية وذلك في جميع الجهات مؤكدا على أنّ الوزارة منخرطة في البرنامج الوطني لمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف وهي تعمل على نشر الفكر المستنير والمعتدل وترسيخ قيم التعاون وتحصين أفراد المجتمع من كل الآفات.

وفي ختام مداخلته، قدّم تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الدينيّة المخصّصة لسنة 2026 وتبلغ 202.400 مليون دينار، منها 161 مليون دينار نفقات تأجير، 24.250 مليون دينار نفقات تسيير و14.850 مليون دينار مخصّصة للتدخّل العمومي، فيما تمّ تخصيص 2.300 مليون دينار لنفقات الاستثمار.

وفي تدخلاتهم ثمّن الأعضاء مجهودات وزارة الشؤون الدينية لإنجاح موسم الحجّ للسنة المنقضية خاصّة فيما يتعلّق بالإحاطة النفسية والطبيّة بالحجيج واقترح عدد من الأعضاء مزيد تنظيم سفرات الحجّ وعدم تشتيت الحجّيج على عدّة سفرات باعتبارهم من كبار السنّ والدخول في شراكة مع وكالات الأسفار خلال موسم الحجّ. وتطرّقوا إلى نفقات الحجّ التي اعتبروها مشطّة داعين إلى مزيد التنسيق مع الطرف السعودي لمراجعتها حتى تتاح الفرصة لكلّ مواطن لممارسة هذه الفريضة. وفي ذات السياق، اقترح الأعضاء مراجعة مدّة الإقامة لآداء المناسك والحدّ منها والضغط على النفقات. ولفت أحد الأعضاء النظر إلى ضرورة مراجعة توزيع الحصص المخصّصة لكلّ ولاية من عدد الحجيج المسموح لهم بآداء فريضة الحجّ لتكون منصفة ومتوازنة مما من شأنه التقليص من مدة الانتظار.

وفي سياق آخر، استفسر الأعضاء إن كانت الوزارة قد أخذت بعين الاعتبار ضمن الاعتمادات المخصّصة مسألة العناية والصيانة بالمعالم الدينية والجوامع وخاصّة منها المتداعية للسقوط ومدى تدخّل الدولة لبناء الجوامع وذلك لما لها من دور ديني واجتماعي هام واقترح البعض في هذا الصدد إحداث صندوق وطني لبناء الجوامع وشدّدوا على أهمية انخراط الوزارة في برامج الرقمنة خاصة بالنسبة إلى المعالم الدينية والخارطة العامة لدور العبادة. وفي نفس السياق، أكّد عدد من الأعضاء على ضرورة إحداث تطبيقة رقمية تحت إشراف الوزارة استجابة لرغبة المواطنين المقيمين بالخارج في تحويل أموالهم للمشاركة في تحسين المساجد وصيانتها.

وطالب عدد من الأعضاء تسوية الوضعية القانونية لبعض المساجد المتواجدة في عدد من الجهات والعناية بها لتيسير آداء الصلاة فيها. وتساءل النواب عن غياب عملية التنظيف في بعض المساجد. كما أشاروا إلى ضرورة تنظيم عملية توزيع المساجد بين الجهات بطريقة متوازنة إضافة إلى تنظيم عملية رفع الآذان بنفس المنطقة.

وشدّدوا على تكثيف الرقابة فيما يتعلق خاصة بالدروس الدينية المقدّمة في الجوامع مؤكدين على أهمية توفير الإطارات المسجدية الضرورية والمختصّة نظرا لنقصها في عدد من الجهات ومشدّدين على ضرورة تسوية وضعياتهم الإدارية والمادية وتوفير إطار قانوني ينظّم عملهم. وأشار أحد النواب في هذا الصدد لوجود مقترح قانون تقدّم به عدد من النواب حول ضبط النظام الأساسي للإطارات المسجدية باعتبارهم يلعبون دورا محوريا في توجيه الخطاب الديني وترسيخ قيم الاعتدال والتسامح مما من شأنه الحفاظ على السلم الاجتماعي وتعزيز الهوية الوطنية. واعتبر أنّ هذا القطاع يعاني من غياب تنظيم قانوني واضح وشامل يحمي حقوق هذه الإطارات ويوفّر لهم وضعية مهنية مستقرّة. وأشار إلى أنّ معظمهم يتمّ تعيينهم بعقود وقتية أو غير مستقرّة وغالبا دون تغطية اجتماعية كاملة كما يعانون من ضعف الأجور ودعا إلى إدماجهم في الوظيفة العمومية لضمان حقوقهم المهنية والاقتصادية. وفي سياق متّصل، استفسر أحد النواب عن كيفية التعامل مع التقارير الأمنية المتعلّقة بالإطارات الدينية.

وبخصوص الاعلام الديني دعا النواب الى تطويره ليكون منفتحا على قضايا المجتمع ولا يظل محصورا في نطاق المساجد فقط مما من شأنه أن يساهم في نشر الوعي الديني السليم والمتوازن القائم على الوسطية والاعتدال من جهة ونشر ثقافة إيجابية تدعو الى العمل واحترام الطبيعة من جهة أخرى. واعتبره البعض محورا أساسيا في توجيه الشباب وتشجيعهم على الاعتماد على الذات من خلال ترسيخ القيم الإيجابية الدافعة للعمل والمبادرة والإصلاح الذاتي. وشددوا على ضرورة حضوره داخل المؤسسات التربوية خاصة لتعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية واقترح أحد النواب إدراج مادة في البرنامج التربوي للمرحلة الابتدائية بعنوان "حسن الخلق" بالتنسيق مع وزارة التربية والتكثيف من البرامج الدينية العصرية حتى ينخرط فيها الأولياء والتلاميذ. وفي سياق متصل استفسر أحد النواب عن دور وزارة الشؤون الدينية في المجلس الأعلى للتربية والتعليم باعتباره مؤسسة دستورية هامة وفضاء للتشاور والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالشأن التربوي.

وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الاستثمار والتعاون الدولي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد محمد العايش الجامعي، مقرر لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم فليتفضل.

السيد محمد العايش الجامعي، مقرر لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد الرئيس،

وفيما يهم الكتاتيب ثمّن بعض الأعضاء الاقبال المتصاعد عليها رغم نقصها في بعض الجهات ودعوا إلى مراقبتها خاصة من حيث المناهج المعتمدة ومتابعة إحداثها وتنظيم عملها والعناية بها نظرا لدورها الأساسي في تربية الناشئة التربية السليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السمحة.

أما فيما يخص الجمعيات والمدارس القرآنية المتواجدة بالجهات، دعا الأعضاء الى الالتفات إليها وإخضاعها لرقابة فعّالة خاصة فيما يتعلّق بمصادر تمويلها مما يضمن شفافية تسييرها. كما تطرّقوا إلى التعريفات المشطّة للتعلم في بعض الجمعيات القرآنية ممّا من شأنه إثقال كاهل المواطنين والحدّ من الاستفادة من خدماتها.

وفي سياق آخر، شدد النواب على ضرورة ترشيد استهلاك الطاقة في دور العبادة واعتماد الطاقات المتجددة للضغط على التكاليف وتقليل المصاريف وضمان الاستدامة.

واستفسر بعض النواب عن الاعتمادات المخصصة للكنائس والمعابد اليهودية وكيفية توزيعها وذلك في إطار احترام التعدد الديني. كما أوصوا في هذا السياق بضرورة توحيد الخطاب الديني بمختلف المذاهب على أسس الوسطية والاعتدال بما يعزز الوحدة الوطنية والتماسك الروحي.

هذا وثمّن النواب الدور الذي تلعبه الوزارة في تنمية الفكر المعتدل والمستنير والحفاظ على الهوية الإسلامية مع الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى رغم ضعف ميزانيتها ونقص التجهيزات والمعدّات ونقص الإطارات والأعوان بها ودعوا الوزارة للاستثمار في التعليم والتكوين وتحسين برامج تكوين الأئمة والقائمين على شؤون المساجد وتطويرها واستنكروا غياب نفقات مخصّصة للتكوين في ميزانية الوزارة. وفي نفس السياق، اقترح أحد النواب إحداث معهد مختص بتكوين إطارات المساجد ومواكبة التحوّلات الرقمية.

وطرح النواب عددا من الإشكاليات والصعوبات المسجلة في مختلف الجهات والمتعلقة بالشأن الديني إجمالا على غرار نقص الإطارات الدينية وضعف الإمكانيات المادية والبشرية ودعوا الى مزيد التنسيق بين الهياكل المركزية والجهوية لضمان النجاعة المطلوبة.

في إجابته على مختلف التدخلات، أكد السيد الوزير أن الشأن الديني يحظى بعناية متواصلة من الدولة باعتباره ملفا وطنيا وله دور أساسي في ترسيخ القيم الروحية والأخلاقية وتعزيز الوسطية والاعتدال في المجتمع.

بخصوص الحجّ، أفاد السيد الوزير أنّ الوزارة لا تتحكم في كلفته بل يتمّ ذلك من قبل الطرف السعودي باعتبار أن هذه الكلفة تخضع إلى جملة من المصاريف والمتمثّلة أساسا في مصاريف السكن، النقل والإعاشة حسب ما يقتضيه الواقع في البقاع المقدّسة. واعتبر أنّ تكلفته تقريبا مناسبة مقارنة بالدول الشقيقة. وتسعى الدولة التونسية للحدّ منها مع توفير ظروف مناسبة لأداء المناسك. وأوضح أنّ توزيع الحصص من الحج مرتبط بالكثافة السكانية لكلّ ولاية وأنّ المعيار المعتمد في قبول مطلب الحجّ هو الأقدمية في التسجيل حسب العنوان المثبت في بطاقة التعريف الوطنية مشيرا إلى ترشّح 230.964 ألف حاج هذه السّنة في حين أنّ الطرف السعودي حدّد نسبة 11 ألف حاج كحصة لتونس أي ما يعادل 5%. كما أكّد أنّ عدد أعضاء مكتب الحجيج بتونس يتمّ تحديده من قبل البلد المنظّم وبلغ في موسم الحج المنقضي (2025) ،330 عضوا. وخصص الجانب السعودي لهذه السنة، 219 عضوا، وتسعى الوزارة للترفيع في هذا العدد. ويتمّ توزيعهم على المرشدين، المرافقين، أعوان الصحة وبعض الإداريين. ورغم هذا النقص، فإنّ البعثة تسهر على توفير الظروف الملائمة للحجيج لتسهيل قيامهم بمناسكهم على أحسن وجه. وبخصوص مدّة الحجّ، أفاد أنّ مدة إقامة الحجيج في البقاع المقدسة ترجع بالنظر أساسا لعدد الرحلات وتتراوح بين 24،25 و26 يوما على غرار بقية البعثات.

بالنسبة إلى تواجد الوزارة في الإعلام، أكّد أنّها متواجدة على الساحة الإعلامية باعتبارها تنظّم أسبوعيا عدّة برامج قارّة في إطار البرمجة العامة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتسعى إلى مزيد تحسين جودتها ومضامينها. وبخصوص الخطاب الديني بينت ممثلة الوزارة أن هناك خطة عمل متبعة انطلقت بوضع ميثاق شرف إمام خطيب ودليل الامام ووثيقة مرجعية للخطب مع مراسلات دورية وأكدت أن العمل متواصل لتطوير هذا الخطاب وذلك لنشر القيم السمحة ومواكبة مستجدات الواقع وأشارت أن الوزارة منخرطة في كل ما يمس الواقع وتعمل في إطار الانفتاح على الفضاءات العامة والمغلقة وهي ممثلة في كل اللجان الوطنية التي تساهم في نشر الوعي الديني والتعريف بمبادئ الإسلام السمح.

وفيما يهم المعالم الدينية، أفاد السيد الوزير أنّ الوزارة بصدد إعداد خارطة رقمية تتضمّن الجوامع الناشطة والتي هي بصدد البناء والتي يتوقّع بناؤها حسب الحاجة وحسب عدد السكان وإمكانيات الوزارة المتاحة. وفي نفس السياق، أكّد أنّ المساجد لا توفّر طقوسا فقط بل لها رسالة مجتمعية تعنى بالأخلاق مشيرا إلى أنّ 3.5 ملايين من المصلين يحضرون الخطب الجمعيّة التي تسعى الوزارة إلى تحسين جودة مضمونها ومتابعتها وتقييمها وبيّن أنّ ما يقارب 6 ملايين مصلي يؤمون المساجد في شهر رمضان وتحاول الوزارة تكوين الأئمة الخطباء عن طريق المعهد الأعلى للشريعة وتأطيرهم رغم أنّها تعاني من العزوف على هذه الخطّة ويصعب أحيانا تعويضها في حالة الشغور. كما بيّن أنّ الوزارة تحرص على إيجاد حلول للإشكاليات العقارية لبعض المعالم الدينية. وفي سياق متصل أوضحت ممثلة الوزارة أن ترميم جامع الزيتونة سينطلق قريبا وتحرص الوزارة على الأنشطة الدينية والتعليمية فيه. وبينت أن هناك صندوق لترميم وتهيئة المعالم ورغم قلة موارده فإن الوزارة تسعى لدعمه. كما أشارت أن الوزارة تعمل على حسن توزيع مواردها وهي بصدد البحث عن موارد أخرى لتعزيز صيانة وترميم المعالم الدينية خاصة تلك التي تهدد سلامة المواطن.

وفيما يهمّ الوضعية الإدارية والمالية للإطارات المسجدية، أوضح السيد الوزير أنّ عملهم هو في الأصل تطوّعي وأصبحوا اليوم جزء متفرّغ يأجّرون كأعوان وقتيين بنظام 48 ساعة ويتمتّعون بالتغطية الاجتماعية وجزء آخر غير متفرّغ يتحصّلون على منحة رسمية فقط. كما أكّد حرص الوزارة على تحسين وضعيتهم مستقبلا. وأضافت ممثلة الوزارة أن عمل الإطارات المسجدية كان غير منظم وفي سنة 2019 صدر الامر عدد 1228 لسنة 2019 المتعلق بالإطارات المسجدية لينظم شؤون العاملين في المساجد وفي 2020 صدر الامر عدد 762 وتعلق بتنظيم التغطية الاجتماعية للاطارات المسجدية.

وفي سياق متصل أشار السيد الوزير الى أنّ الواعظ له دور مزدوج إداري وميداني وينضوي ضمن النظام الأساسي الخاص بسلك الوعّاظ ومرشدي الشؤون الدينية الذي ينظّم عمله وتسعى الوزارة لتحسين ظروفهم.

وأكد أن الانتدابات ستفتح بمقتضى قانون المالية لسنة 2026 وسيقع انتداب الموارد البشرية الضرورية حسب الشغورات.

وبخصوص أنشطة الوزارة، أشار السيد الوزير أنّ الوزارة منخرطة في المجهود الوطني لمكافحة الإرهاب وهي تسعى إلى تغيير السلوك والأخلاق من خلال الخطاب الديني المعتدل وأكّد على حضورها الفعلي خاصة في المراكز الثقافية والاجتماعية وفي السجون وذلك من خلال تنقل عدد من الأئمة ذوي الكفاءة والخبرة وإلقاء دروس دينية توعوية في الغرض. أما عن تمثيل الوزارة في المجلس الأعلى للتربية فقد أكد أن الوزارة عنصر فاعل فيه بما يضمن أن تكون السياسات التعليمية متوافقة مع القيم الدينية والثقافية للمجتمع.

وفيما يتعلّق بالجمعيات القرآنية، أوضح السيد الوزير أنّها لا ترجع بالنظر إلى وزارة الشؤون الدينية بل تشرف عليها مصالح رئاسة الحكومة وتخضع لقانون الجمعيات وتتعامل الوزارة مع الرابطة الوطنية للقرآن الكريم وتشرف على بعض أنشطتها في إطار العناية بالقران الكريم طبقا للأمر عدد 597 لسنة 1994 الصادر في 22 مارس 1994 والمنظم لمشمولات ومهام وزارة الشؤون الدينية.

وبالنسبة إلى الكتاتيب، أبرز السيد الوزير دورها الهام في تكوين الناشئة باعتبارها تنفتح على المبادئ البيداغوجيّة الحديثة من جهة وتحافظ على خصوصيّتها في تعليم القران والأحاديث من جهة أخرى. وأفاد أن تقريبا 95% من الأرياف تحتوي على كتاتيب وقد أعطت الوزارة الأولويّة للأرياف في إحداث الكتاتيب لهذه السنة. وأوضح أنّ الوزارة تسعى لضمان ظروف عمل أفضل في الكتاتيب والارتقاء بأدائها وتطويرها وسدّ الشغورات المسجّلة فيها.

وبخصوص ترشيد إستهلاك الطاقة في المعالم الدينية، أوضح السيد الوزير أن الوزارة إنطلقت بتجربة في إستعمال الطاقة الشمسية بدءا بولاية توزر ليتم تعميمها لاحقا على كل المناطق وذلك في إطار تكريس الاقتصاد الأخضر من جهة وتقليل الأعباء المالية على الوزارة من جهة أخرى.

III. قرار اللّجنتين:

أنهت لجنة الحقوق والحريات ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي النظر في مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

انتهى التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين على هذا العمل الهام والجاد وأخش بالشكل الطاقم الإداري المرافق والآن نشرع في النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني لجهات والأقاليم فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير الشؤون الدينية المحترم،

السيدات والسادة الإطارات المرافقة له المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون، أسعد الله صباحكم بكل خير،

في مستهل هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مهمة الشؤون الدينية يسعدنا أن نتوجه بخالص الشكر إلى السيدات والسادة أعضاء لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وإلى أعضاء لجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب، على ما قدموه من تقرير دقيق وذي قيمة عالية بما تضمنه من تقييمات موضوعية حول سياسة الوزارة والتحديات المطروحة في هذا القطاع.

كما يطيب لي أيضا أن أرحب بالسيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم الوطنية.

كما نجدد الترحيب بالسيدات والسادة نواب البرلمان، مع توجيه أسمى عبارات الشكر على صبرهم والتزامهم بالعمل إلى ساعات متأخرة بالليل، تأكيدا على إخلاصهم للمهام الموكولة إليهم ووفائهم الدائم للأمانة التي حملوا إياها.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد خلفت المنظومات السابقة إرثا من الفوضى واستعملت الدين لتأجيج الفتنة بين أبناء الوطن الواحد ونشرت فكرة التكفير والتطرف الذي استغل للتغرير بشبابنا وجرهم إلى معارك عبثية استهدفت تفكيك الدول وتغيير موازين المنطقة خدمة لمشاريع صهيونية غريبة عن تاريخنا وهويتنا وقد دفع شبابنا ثمنا باهظا من أرواحهم ومستقبلهم نتيجة هذا الاستغلال الآثم ومن هذا المنطلق نؤكد على ضرورة دعم وزارة الشؤون الدينية وتمكينها من أداء دورها في نشر القيم الحضارية للإسلام وتصحيح المفاهيم التي شوهتها جماعات التكفير والتطرف.

كما يظل تعزيز دور المساجد وتحصينها من كل توظيف سياسي أو حزبي أولوية قصوى، فهي بيوت الله خصصت للعبادة والتقوى لا لتكون منابر أو فضاءات لتعبئة الجماعات الإرهابية.

ولا يقل أهمية عن ذلك واجب العناية بالمعالم الدينية التاريخية التي تجسد جزءا راسخا من هويتنا الحضارية فهذه المواقع هي شواهد على الماضي وهي أيضا مصدر إلهام للأجيال ومكون أساسي من تراثنا المشترك الذي يترجم عمق إسهام تونس في الحضارة العربية الإسلامية.

كما نثمن أهمية استعادة الدور الريادي والتحرري للفكر الزيتوني باعتباره أحد ركائز إشعاع تونس العلمي والديني والثقافي عبر قرون، فبلادنا التي كانت دوما ملتقى الحضارات ومختبرا للأفكار تستحق أن تستعيد مكانتها الطبيعية في الفضاء الحضاري العربي الإسلامي.

وفي سياق آخر نولي مسألة العناية بالحج اهتماما بالغا لما يمثله الحج من ركن ديني ومهمة وطنية تحتاج إلى تظافر جميع الجهود لتأمين أفضل الظروف لحجيجنا وضمان راحتهم وسلامتهم، فصورة تونس ومسؤوليتها تجاه مواطنيها داخل البلاد وخارجها معيار أساسي لهيبة الدولة ونجاعة مؤسساتها.

ختاما نؤكد على أهمية تواصل العمل المشترك من أجل أن تستعيد تونس بريقها الحضاري والثقافي وتظل أرض العلم والسلام والتسامح.

إذن شكرا مجددا للجميع ونمر إلى النقاش العام وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم منصور صمايري له ثماني دقائق.

السيد منصور صمايري

شكرا سيدي الرئيس،

معالي وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له أهلا وسهلا بكم،

بسم الله الذي رفع شأن الإنسان وكرمه بالعقل والإيمان، بسم الله الذي جعل الاختلاف آية من آيات الجمال ورحمة تتجلى في تنوع الأحوال، بسم الله الذي لا ذكر على شيء إلا تعثر ولا رمي به شيطان إلا تكسر، ثم الصلاة على النبي الأطهر والوجه الأنور سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم عدد ما غرد طيرا وأكثر وبعد أن أحييكم جميعا بتحية الإسلام الثابتة الخالدة اللازمة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الوزير، ماذا بينك وبين الله؟ الجميع يحبونك ويحترمونك سيدي الوزير، الجميع يحبك أنت والوفد المرافق لك لأنك فعلا السيد الوزير إنسان خدوم وإنسان نظيف وإنسان شريف، هذا حقيقي السيد الوزير وليس رمي ورود لأنني أجلس في المقاهي وأستمع إلى ما يقولونه وأبلغك ما يقوله عنك الشعب من كلام جميل ونتمنى من الله أن يعينك وأن يطيل بعمرك.

السيد الوزير، لدي بعض النقاط وأعلم أنك ستستمع لي مليا، بيني وبينك الإطارات المسجدية سيدي الوزير، الإطارات المسجدية يعانون الأمرين، يعانون الفقر والتهميش، يعانون الحقرة إذ يتقاضون 480 دينار السيد الوزير في 2025 لا تكفي حتى مصاريف الكهرباء والماء واللباس والأكل ويجابهون بالذل والحقرة ولا يسمعهم أحد.

لديهم شكوى سيدي الوزير وهذه أمانة اليوم على عاتقي لأبلغ صوتهم، حقيقة سيدي الوزير معاناة كبيرة للإطار المسجدي، لا يمكنهم حتى تدريس أبنائهم وشراء كتب العودة المدرسية وينتظرون مساعدة أهل الخير.

480 دينار سيدي الوزير في سنة 2025 لا تفي بالغرض، أحيانا فاتورة الكهرباء تقدر بـ 700 دينار فماذا سيفعل؟ ماذا سيشتغل عندما يصلي الصبح ويعود على الساعة 12:15 لأداء صلاة الظهر فمن سيشغله نصف يوم؟ لا يمكنه العمل.

سيدي الوزير، يجب إدماجهم في الوظيفة العمومية مثل عمال الحضائر ولو على دفعات، يجب إدماجهم مع المؤدبات سيدي الوزير أصحاب الشهائد العليا، سيدي الوزير هؤلاء يعانون كثيرا وتعبوا كثيرا واليوم حملوني مسؤولية إيصال صوتهم، ياحبذا سيدي الوزير أن تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار في ادماج الإطارات المسجدية في الوظيفة العمومية.

سيدي الوزير نقطة أخرى إيجابية وهي أن حجيجنا الميامين في السنة الفارطة قد كفيت ووفيت وهذا أكبر نجاح، نجحت وإن شاء الله هذه السنة تسير على منوال السنة الماضية وتحيط بهم أكثر ويكون هناك مرشدين اجتماعيين معتمدين من وزارتكم يرافقونهم في النزل وفي الإقامات وإن شاء الله لا تحصل لنا مشاكل أخرى هذه السنة.

سيدي الوزير، لدينا الجامع الكبير بمعتمدية القلعة الصغرى يتطلب بعض الصيانة حتى السيد المدير الجهوي على علم به، نتمنى سيدي الوزير أن تضع الوزارة يدها فيه وأهل الخير موجودون وقد وعدتني سيدي الوزير بأداء زيارة إلى معتمدية القلعة الصغرى ونقوم بإعطاء إشارة الانطلاق بمسجد القدس وادي الشامية بالقلعة الصغرى وفتح مسجد الغنادرة من معتمدية القلعة الكبرى.

سيدي الوزير، جامع الغنادرة جاهز من جميع النواحي ومفروش والمكيفات وكل شيء متوفر فيه ونحن ننتظر قرار الفتح.

كذلك السيد الوزير قرارات التكليف بالنسبة إلى المؤدبات والإطارات المسجدية، هناك من لم يتحصلوا على قراراتهم منذ سنتين، سيدي الوزير نريد التسريع في البحوث الأمنية وإرسال قراراتهم فبدون قرار تكليف منذ سنتين لا يستطيع المنظفين العمل أو التوقف عن العمل، نتمنى التسريع قليلا في هذه القرارات حتى يجد الإنسان ما يحمي به نفسه.

وفي الأخير سيدي الوزير، جامع خالد ابن الوليد بمعتمدية النفيضة، نطالب التسريع في الحصول على رخصة البناء والانطلاق في أشغال الهدم.

ملف الشغورات سيدي الوزير في صنف المؤدبات، هناك شغورات في الكتاتيب، نتمنى انتداب المؤدبات وسد الشغورات في كل الكتاتيب لأن هناك كتاتيب مغلقة وأبناؤنا يقبعون في البيت دون دراسة..

في الأخير سيدي الوزير كلمة ختامية لأصحاب الإطارات المسجدية، أقول لهم:

"يا صاحب الهم إن الهم منفرج،

أبشر بخير فإن الفارج الله،

اليأس يقطع أحيانا بصاحبه،

لا تجزعن فإن الكافي الله،

الله يحدث بعد العسر ميسرة،

لا تجزعن فإن القاسم الله،

إذا بليت فثق بالله وإرضى به،

إن الذي يكشف البلوى هو الله."

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فتحي العماري له دقيقتان.

الكلمة للسيد النائب المحترم محمد الكو له ست دقائق.

السيد محمد الكو

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق لكم مرحبا بكم،

السيدات والسادة النواب مرحبا وصباح الخير،

إن مهمة الشؤون الدينية هي مصلحة عليا للدولة ومرتبطة بشكل مباشر بالأمن الروحي والاجتماعي للمواطن، إننا اليوم نسأل عن خطة الوزارة لحماية عقل المجتمع التونسي من التطرف وحماية كرامة أولئك المكلفين بهذه المهمة النبيلة، فالمنبر فضاء يرتقي بالوعي العام شرط تأهيل معتليه.

إن ضمان الأمن الروحي يتطلب إرساء مبدأ لا تراجع عنه، ضرورة أن تكون كل دور العبادة تحت رعاية الدولة، هذا الإلزام ليس رقابة بل ضمان للوحدة الوطنية والعمل على بث خطاب موحد يقوم على القيم الوطنية الجامعة كالتسامح والاعتدال والوسطية والمواطنة وقيم العمل والتعاون. كما ندعو الوزارة أن تستعمل في خطابها وسائل الاتصال الحديثة واستضافة الشخصيات الاعتبارية المؤمنة بالمشروع أو المؤثرة ليمرروا رسائل إيجابية عن القدوة الحسنة بدل الاقتصار على الخطاب الوعظي التقليدي.

أما بالنسبة إلى لإمام فعند تكليفه لما لا توفير زي رسمي تونسي محترم، يجب أن نرسخ صورة أن التدين لا يقطعنا عن الحياة ويجب أن تتضح الصورة للشباب أن التدين كخيار حياتي لا يتعارض مع احترام الحريات الفردية في مجتمعنا.

سيدي الوزير، لا يمكن أن نضمن اعتدال وفاعلية الخطاب إذا كانت الإطارات المشرفة عليه تعاني من التهميش، إن الإصلاح يبدأ بتحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية لهؤلاء.

المؤدبون من حاملي الشهائد العليا يعملون ضمن التشغيل الهش ويتقاضون الأجر الأدنى لنظام 48 ساعة، يجب على الوزارة العمل فورا على ترسيمهم وتحويلهم من وضعية هشة إلى وضعية مستقرة تكريما لدورهم في تعليم أطفالنا. أما بالنسبة إلى من هم مستوياتهم التعليمية محدودة يجب إخضاعهم لدورات تكوينية ورسكلة مكثفة لضمان جودة التعليم وسلامة التوجيه للأطفال.

ظروف عمل الإطارات المسجدية والوعاظ، الإطارات المسجدية الأئمة والمؤذنون والقائمون على بيوت الله، إن وضعية الإمام الخطيب وإمام الخمس والمؤذن والقائم بشؤون المسجد يجب أن تراجع فورا، هؤلاء هم حماة بيوت الله ومن غير المعقول أن يظل وضعهم الإداري مجمدا أو هشا.

يعاني الوعاظ من ظروف عمل صعبة حيث تفتقد مكاتبهم في المعتمديات إلى أبسط المستلزمات وبعضهم مكلف بأكثر من معتمدية، لا بد من العناية بهذه الفئة وتوفير الدعم اللوجستي والمادي لتمكينهم من القيام بدورهم الهام في التوجيه والإصلاح الاجتماعي.

لاحظنا أن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف بدأ يأخذ منحى إيجابي خاصة بعد تدخل أعلى هرم السلطة السيد رئيس الجمهورية لإرجاع الأمور إلى نصابها الروحي، لكن يجب على المنظمين استحضار قداسة المناسبة والتحري في بعض الفقرات.

بالنسبة إلى ولاية قابس، يمكن الارتكاز على رمزية مقام الصحابي الجليل أبو لبابة الأنصاري في قابس، فندعو الوزارة إلى تطوير المهرجان

الذي يحمل اسمه إلى تظاهرة مولدية ذات أبعاد ومردود اقتصادي وديني وثقافي ليكون نموذجا لربط التاريخ الديني بالتنمية الجهوية.

إننا نطالب بسياسة دولة حاسمة تضمن تحسين الوضع المادي للإطارات المسجدية والوعاظ والمؤدبين وتعمل على ترسيمهم لأن تمكين العاملين في حقل الشؤون الدينية هو استثمار مباشر في الأمن القومي والوحدة الوطنية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم نور الدين العكروت، له أربع دقائق.

السيد نورالدين العكروت

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق،

مرحبا السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتوجه إليكم اليوم لمناقشة الدور المحوري الذي تضطلع به وزارة الشؤون الدينية في ترسيخ القيم الروحية والأخلاقية بالمجتمع، وتعزيز دور المؤسسات الدينية في نشر الوسطية والاعتدال وصون حرمة بيوت الله ورعاية الإطارات الدينية، فالوزارة ليست فقط هيكلا تنظيميا يشرف على الشأن الديني، بل هي شريك أساسي في حماية النسيج المجتمعي ودعم السلم الاجتماعي وترسيخ الهوية الوطنية في إطار احترام الدستور ومبادئ الدولة المدنية.

إن ما يواجه وطننا من تحديات فكرية واجتماعية يستجب مزيدا من تطوير سياسة التوعية الدينية وتحسين ظروف العمل داخل الجوامع والمساجد وتحصين الفضاء الديني من كل أشكال التطرف أو الاستغلال ومن هذا المنطق نثمن ما تقوم به الوزارة من جهود ونعتز بالحوار البناء الذي يجمعنا اليوم حول واقع الشأن الديني وآفاق تطويره وسبل تعزيز دوره في خدمة المواطن والدولة والمجتمع.

تعد ولاية مدنين الأكبر من حيث عدد المعالم الدينية والإطارات المسجدية على المستوى الوطني، ما يقارب 800 معلم ديني جوامع ومساجد وكتاتيب وزوايا وهي منطقة ذات خصوصية وتتمثل هذه الخصوصية بأنها منطقة حدودية وعانت كثيرا من الإرهاب وخاصة أحداث 7 مارس بن قردان، فلذا نرجو من سيادتكم مزيد العناية بها خاصة من حيث سد الشغورات في الخطط المسجدية بإعطاء عدد أكبر من قرارات التكليف للإطارات المسجدية للتقليل قدر المستطاع من هذه الشغورات ودعم المجهودات التي تقوم بها الإدارة الجهوية والوعاظ وكل الإطارات الدينية.

كما نرجو منكم الترفيع في عدد المرشدين في الحج وذلك لعدد كبير من المترشحين من الحجيج بولاية مدنين، عدد 2 مرشدين السيد الوزير السنة الفارطة وكان العدد 4 وعدد الحجيج تضاعف وقلصتم في عدد المرشدين.

الحرص على دعم كل أنواع التكوين لكل ممثلي الشأن الديني وخاصة على مستوى الخطاب الديني حتى يكون متناسبا مع مجهودات الدولة في محاربة التطرف والإرهاب.

إمكانية بناء مقر الإدارة الجهوية حيث تتوفر أرض على ملك الوزارة التابع للجامع الكبير بمدنين الجنوبية وقمت بزيارة معك وهناك من سيقوم بالبناء يعني كل شيء سينجز، قرار منكم السيد الوزير.

إطارات المساجد يتقاضون منح تساوي الأجر الأدنى المضمون لا يتمتعون بتغطية اجتماعية في صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية رغم كل ذلك فإن عملهم قار ومسترسل، موظفون، بل عرضيون ووقتيون ووضعيتهم قابلة للرجوع فيها.

لقد ملوا من التهميش والفقر وهم أصحاب شهادات عليا ومثقفون ونخبة وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بلال السعيدي له ثماني دقائق.

السيد بلال السعيدي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله،

شكرا سيدي الرئيس،

نجدد ترحيبنا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، حين نناقش ميزانية وزارة الشؤون الدينية فإننا لا نناقش مجرد أرقام في جداول ولا فصولا في قانون المالية، بل نناقش ميزانية الضمير الوطني، نناقش ما تبقى من ذلك النور الذي يحفظ توازن المجتمع ويمنح له طمأنينته وهويته. فالوزارة التي تتولى الإشراف على بيوت الله إنما تحمل على عاتقها مسؤولية بناء الإنسان قبل أن تعنى بإدارة المكان.

ميزانيتكم سيدي الوزير شهدت زيادة طفيفة بنسبة 3.5% مقارنة بميزانية 2025 لكن السؤال الأعمق ليس في حجم الزيادة، بل في وجهتها، هل هذه الأرقام قادرة على أن تنير طريق الإصلاح؟ هل تكفي لترميم ما تهدم من جسور الثقة بين المسجد والمجتمع؟ بين الإطار الديني ومؤسسته؟ بين الكلمة والمنبر؟

سيدي الكريم، الإطار الديني هو حارس المعنى في زمن يضيع فيه المعنى لكنه يعيش هشاشة مادية قاسية، يتقاضى أجرا لا يكفيه للكرامة وهو خريج الجامعة في عدة وضعيات حاصل على الإجازة أو الماجستير وممنوعا قانونيا من ممارسة أي نشاط، فأي عدل هذا أن نحمل من يؤم الناس في صلاتهم عبء الفقر والحرمان؟ لقد آن الأوان أن نخرج الإطار المسجدي من هامش الوظيفة إلى فضاء الرسالة، أن نحول المسجد من فضاء يدار إداريا إلى مؤسسة دينية وطنية قائمة الذات يكون فيها الإمام موظفا قارا، متفرغا، مؤهلا يشرف على شؤون المسجد علميا وتربويا واجتماعيا.

نأتي الآن إلى التفاصيل التي تكشف المفارقات، الوزارة تفرض اللباس الوطني على الإطارات المسجدية ونحن معه وندعمه بكل قوة فهو رمز لهويتنا ووقارنا لكن هل تعلمون سيدي الكريم كم تبلغ كلفته؟ فهو كثير على رواتبهم، ثقيل على جيوبهم، فهل من العدل أن نطالبهم بالمظهر الوطني دون أن نؤمن لهم الحد الأدنى من القدرة على اقتنائه؟ لماذا لا تتكفلون بتوفيره لهم سيدي الوزير؟

ماذا عن الكتب الفقهية عن المراجع التي يحتاجها الإمام الخطيب لتجديد خطابه؟ فالوزارة لا توفرها، فيبقى الخطيب أسير الاجتهاد الفردي بلا مرجع ولا توجيه علمي؟ أليس من واجبكم أن تأسسوا مكتبة رقمية وطنية موحدة تتيح للإطارات التزود بالعلم والفقه الوسطي المعتدل.

سيدي الوزير، اليوم لدينا أكثر من 2000 شغور في صفوف الإطارات الدينية والسبب حسب ما نراه واضح وجلي، غياب معهد

وطني للتكوين والتأهيل يساهم في تكوين إطارات وتكوين رموز الاعتدال، هذا المعهد أو المركز لم يعد مطلبا إداريا فقط، بل أصبح حاجة استراتيجية لحماية الفكر التونسي من الانغلاق.

أيضا الوزارة اليوم تتحمل عبء لوجستيا كبيرا خلال موسم الحج أكثر من إحدى عشرة ألف حاجا مع 250 مرافق، فلماذا لا تفتح شراكة مؤطرة مع وكالات الأسفار لتشارك في التنظيم تحت إشرافكم بهذا نخفف الضغط عن الوزارة ونرفع من جودة الخدمات ونسهم في خفض كلفة الحج التي أصبحت عبئا على المواطن التونسي؟

سيدي الكريم، حين نتحدث عن الكتاتيب فإننا لا نتحدث عن مجرد مكانة لحفظ بعض السور القرآنية ولا مجرد تقليد يمر معنا في التاريخ، بل هو حديث عن حصن تربوي وروحي لعب ولا يزال قادرا أن يلعب دورا محوريا في حماية أطفالنا، في صقل هويتهم وفي بناء مجتمع متوازن لا ينقطع عن جذوره ولا ينعزل عن قيمه.

اليوم ونحن نعيش عالما متسارعا مليئا بالتحديات الرقمية والثقافية ومع كل التغيرات التي نعيشها أصبح وصار لزاما علينا أن نعيد للكتاتيب دورها الحقيقي، دورها الوطني ودورها خاصة الحامي للطفولة، فالطفل الذي لا يجد من يرشده ولا من يرعاه في أول خطواته معرض للتيه، معرض للفراغ ولتأثيرات ضارة تهدد مستقبله وهويته.

إن تفعيل وتنشيط الكتاتيب لا يعني العودة إلى الماضي، بل يعني إعادة بناء الجسور بين التراث والقيم الحديثة، بين المدرسة والدين، بين المعرفة والوجدان، فالطفل الذي ينشأ في فضاء متوازن قادر على مواجهة الحياة بثقة ووعي ويكون درعا ضد الانحراف والغلو والطفل الذي ينشأ في فضاء يعلمه الرحمة والصدق والانضباط واحترام الآخر هو طفل تتم تحصين شخصيته قبل تحصين سلوكه، ولكن دعونا نكون واضحين، نحن نريد كتاتيب عصرية، مراقبة، مؤطرة، كتاتيب يكون فيها المؤدب معلما حقيقيا ذا تكوين تربوي وذا رسالة واضحة، نريد فضاءات تحفظ سلامة الطفل الجسدية وتضمن محتوى ديني معتدلا يحارب التطرف بدل أن يترك أبوابه مفتوحة للانزلاق.

نحن هنا لا ندعو إلى استبدال المدرسة بالكتاب، بل ندعو إلى استعادة التكامل بينهما، فالمدرسة تقدم العلوم والمعارف والمهارات والمؤهلات والكتاب يقدم التربية الوجدانية والأخلاقية والهوية والتكامل بينهما هو العمود الفقري الذي يضمن تماسك المجتمع ويمنح الطفل بوصلة داخلية لا تهتز أمام العواصف.

سيدي الوزير، ونحن نناقش مستقبل أجيال تونس لا يمكن أن نغض الطرف عن حقيقة موجعة تتسلل بصمت إلى مدارسنا وبيوتنا، مدارسنا التي كانت عبر التاريخ محرابا للعلم والأخلاق أصبحت للأسف تشهد سلوكيات دخيلة تهدد كيان المجتمع وتهز قيمه.

نشاهد اليوم في بعض المؤسسات التربوية مظاهر الانحراف، استهلاك الممنوعات وتصرفات لا أخلاقية، وهي مؤشرات إن تركت دون معالجة ستتحول إلى أزمة مجتمعية تمس أمن الدولة ومستقبل شبابها، لذلك فإن إعادة المدرسة إلى رسالتها الأخلاقية أصبح ضرورة وطنية عاجلة ولا ننجح في ذلك إلا عبر شراكة حقيقية فعلية ومسؤولة بين وزارتكم ووزارة التربية، شراكة لا تقوم على الخطابات بل على برامج مشتركة ومحتويات مدروسة وأنشطة ميدانية تعيد للتلميذ بوصلته وتعيد للأسرة التربوية هيبتها وللمدرسة قدسيتها فالتكامل بين هاتين المؤسستين المركزيتين في تشكيل وجدان الطفل هو الطريق الأقصر نحو إعادة ترميم منظومة القيام في بلادنا.

لذلك نأمل منكم سيدي الكريم أن يكون لهذه الشراكة إطار رسمي، برنامج وطني، أهداف مضبوطة ومتابعة دورية حتى نطمئن جميعا أننا نحمي أبنائنا ونحمي تونس.

ختاما، ما نطلبه اليوم ليس زيادة في الأرقام، بل تحويل في الرؤية، نريد أن نرى في ميزانية وزاراتكم استثمارا في الإنسان لا مجرد مصاريف تسيير، نريد أن نرى الإمام مكرما والخطيبة مؤهلا والمسجد منارا المعرفة والسكينة ليكون سورا منيعا في وجه الانحراف والتطرف لأنه عندما يصلح المنبر تصلح الكلمة وعندما تصلح الكلمة تنهض الأمة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم حسني حسام مزالي، له ثماني دقائق.

السيد حسني حسام مزالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اليوم لنركز مع بعضنا قليلا ونضع كل شيء جانبا ونركز على أهم شيء لكي نبني بلدا ولكي تتمكن السيد رئيس الجمهورية من القيام بالبناء والتشييد وتنجح في بناء الدولة، يجب أن نتحدث عن أهم شيء غائب في تونس، فلنترك الفلاحة والسياحة على حدة لأن الإدارات هي التي تسيرها والإدارات السيد رئيس الجمهورية يقولون بلادنا عطلتها الإدارة، من فيها الإدارة؟ ولا يوجد فيها مواطنون من أثيوبيا، بل فيها مواطنون تونسيون والمعاهد والمدارس التي نقول حالتها كارثية يدرس بها أبنائنا التونسيون وعندما نتحدث عن الانحطاط الأخلاقي الذي نسمعه في الشوارع بين المواطنين فيه كذلك تونسيون، يعني اليوم عندما نريد بناء دولة يجب أن نبني مواطنا ناجحا ولماذا لم نبني هذا الشيء؟ لماذا أصبح الشعب كله مستغربا من بعضه؟ يتحدثون فقط عن اللباس الغير محترم للنساء وعن الانحطاط الأخلاقي والمحاكم ممتلئة بقضايا الطلاق والجيل الصاعد لا يسلم منه أحد وهذا لأن الأخلاق انعدمت.

وهنا لا أخاطب هذه الوزارة، بل أخاطب سياسة الدولة، سياسة الدولة منذ زمن الرئيس بن علي رحمه الله خاف من انقلاب الإخوان المسلمين وغيبنا الدين في البلاد وكأننا إذا زرعنا حسن الخلق في المواطن سيؤدي ذلك للإرهاب، ليس لدينا إرهاب بفضل الأجهزة الأمنية ما شاء الله التي محقت الإرهاب، كان لدينا إرهاب سياسي وأتحمل مسؤوليتي في هذا الكلام، نحن شعب يحب الحياة ولا يحب التطرف ومواطنينا قابلين للتحسن والتغيير.

الدول التي نهضت بعد حروب وبعد حروب أهلية وبعد قتل ودم نراها اليوم ناجحة، أول ما بدأوا به هو بناء مواطن ناجح وبناء حسن الخلق لكن هذه الدولة آخر اهتمامها حسن الخلق، حسن الخلق هو البناء القاعدي للبلاد، قبل أن نقوم بالتنمية ونبني مدرسة، لمن ستكون كل هذا؟ نأخذ على سبيل المثال مصنعا في تونس فيه ألف عامل، يتغير المدير والمسؤولين لكن الألف عامل نجد فيهم 800 كل واحد يسرق من جهته، من يسرق الأقفال ومن يسرق القماش، توجد الفتنة والفساد فقط في المصنع، كيف نريده أن ينجح؟

المواطن التونسي الذي يجتاز الحدود خلسة سواء عبر البحر أو يذهب للعمل خارج البلاد بأمور قانونية عندما يوضع في المجتمعات المتقدمة يتغير سلوكه للأفضل لا يرمي حتى القمامة في الفضاءات العمومية ويحترم غيره ويحترم نفسه وهندامه لماذا؟ هل المواطن التونسي سيئ؟ لا، عندما وجد نفسه في بلد مغاير تحسن وتأطر لأنه هنا لم يجد من يؤطره وإذا لم تكون مجتمع فكيف تريد أن تنهض بالبلاد؟

والشؤون الدينية سيدي الوزير لا تقتصر فقط على الصلاة والجامع، فالجامع نداء التونسيين من يضع مالا في جامع يعوضه الله أضعافا، المواطنون سينظفون الجامع ويشترون المعدات ويحسنونه، لكن الشؤون الدينية هي حسن الخلق والرسول صلى الله عليه وسلم قال: "ما من شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من حسن الخلق" أي أن حسن الخلق قبل كل شيء، كم من مصلين يصلون ويدخلون ويخرجون من الجامع وأخلاقهم لا اراك الله مكروه.

التونسي والشاب الذي يتعاطى المخدرات أو المرأة أو الرجل الذي لا يصلي ليس بالضرورة سيئا بل بالعكس سيهديه الله، عندما نحسن أخلاقه ونعلمه الرحمة والمودة واحترام نظافة البلاد واحترام نفسه واحترام الإدارة وأوقات العمل التي يعمل فيها، حينها نكون مواطنا ناجحا ونستطيع أن نتقدم، هذا هو لب الموضوع.

عشنا التهميش ما بعد 2011 ورأينا المخدرات بأنواعها ورأينا الفساد بأنواعه والزنا وارتفعت نسبة الطلاق يوميا اليوم وصلنا إلى 42 حالة طلاق والخيانات الزوجية، إلى متى؟ بأي شعب سننهض؟ هذا هو واقعنا، الأخلاق مفتاح النجاح في الدنيا والآخرة وهي مفتاح الجنة.

الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" لأن بالأخلاق يفهم الإنسان نفسه ويفهم دينه ويستطيع أن ينجح.

واقعنا اليوم يجب أن يتغير سيدي الوزير حقيقة يجب أن يتغير أنا لا أتحدث معك فقط كوزير، بل أتحدث مع الدولة ومع الرئيس ومع كل من يحكم هذه البلاد في الظاهر وفي الخفاء يجب أن نربي أبنائنا، يجب إدخال مادة جديدة في المدارس وهي حسن الخلق وقبل مرور الطلاق على المحكمة اقترحنا توفر إدارة فيها ممثلين من العدل ومنكم أنتم من يرشد دينيا لكي نصلح العائلة قبل أن تصل إلى الطلاق على الأقل ننقذ 20 أو 30 بالمائة من المطلقين.

على كل مواطن أن يحاول تحسين نفسه ويحاول الحديث مع نفسه ويقول لما أنا مصر على ما أقوم به لما أنا متمسك في الخطأ؟ قال الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم "وَلا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ" صدق الله العظيم.

قلب لا يحمل حقدا ولا نميمة ولا فتنة ما نراه في الشارع شيء مؤسف، فقط نرى الكراهية والسب والشتم في مواقع التواصل الاجتماعي للمسؤولين وغير المسؤولين والإخوة يتقاضون في المحاكم بسبب الميراث وقضايا الطلاق في تزايد يومي وعندما تقف أمام مدرسة أو معهد ثانوي السيد الوزير ترى سلوكيات سيئة للبنات والأولاد من شجار وتوتر، شعبنا أصبح يعيش تحت تأثير الأدوية المهدئة للأعصاب، بعد القنب الهندي أصبحوا يتعاطون "الأريكا" وهذا شيء مؤسف، متى سننقذ هؤلاء وبماذا سنتقدم في المستقبل عندما نضع قانون مالية وميزانية ونخطط للقيام بمشاريع، من سينجزها ومن سيشرف عليها؟ لمن سنبني المستقبل؟ لشبابنا وجيلنا الذي يجب أن نحسن أخلاقه حتى يتقدم ويتحسن.

سيدي الوزير، أود أن أسألك لما فتحت كل الوزارات الانتدابات ووزارتكم منذ سنة 2014 تقريبا لم تفتح الانتداب؟

وأسألك أيضا السيد الوزير عن المظلمة التي جدت في جامع المزدور وسألتك عنها سابقا ولم أتلق إجابة بعد.

وحسب القانون 112 لسنة 1983 الفصل 106 الذي تم تنقيحه في 1997، الأعوان لهم الحق في راحة أسبوعية وشهر راحة سنويا لكن حسب ما أتصور هذا لا يطبق.

نتمنى لنا ولكم التوفيق ونداء إلى الدولة وإلى الرئيس وإلى كل من يعمل في هذه البلاد أنشروا حسن الأخلاق، أنشروا الرحمة، كونوا مواطنا، كونوا طفلا صالحا، كونوا مواطنا بقلب سليم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فهمي مبارك، له ست دقائق.

السيد فهمي مبارك

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير السيد وزير الشؤون الدينية وكل الطاقم المرافق لكم،

السيد رئيس المجلس،

أول ما ننظر إلى وزارة الشؤون الدينية بالضرورة نتذكر الصلاة وعندما أتذكر الصلاة بالضرورة سأتذكر الوضوء وإن تذكرت الوضوء بالضرورة سأتذكر الماء.

السيد الوزير،

السيد رئيس المجلس،

إن المواطنين في بعض المعتمديات بولاية صفاقس عادوا إلى التيمم، عدنا إلى التيمم اليوم السيد الوزير في ظل غياب الماء وهذا نداء مباشر للسيد رئيس الجمهورية:

السيد رئيس الجمهورية،

الأموال موجودة وتم رصدها منذ ما يقارب تسعة أشهر والماء لم يدخل إلى بيوت التونسيين ونحن نشجعهم اليوم على ممارسة الشعائر الإسلامية في الوقت الذي عدنا بهم السيد الوزير للتيمم ونحن في أواخر سنة 2025 وعلى أبواب سنة 2026 السيد الوزير.

السيد الوزير، إن الابتعاد يصنع الفراغ والفراغ يصنع العديد من المشاكل أو كما نسميها نحن معشر الباحثين في علم الاجتماع بالظواهر الاجتماعية وهنا سأحدثكم مرتديا جلبابين: جلباب المختص في علم الاجتماع ونائب شعب كما قال "بيير بورديو" دور السوسيولوجيا هو نزع الأقنعة وكشف الحقائق السيد الوزير.

السيد الوزير، إن سمعتم عن بروتوكولات حكماء صهيون فهو مخطط لضرب الدول العربية والإسلامية في عمق معتقداتها وهويتها ومن بين ما اعتمدوا عليه في ذلك تحليل المجتمعات العربية الإسلامية من خلال مقدمة ابن خلدون، فوجدوا أن الضامن للحفاظ على المعتقد والدين هي الأسرة، فتم ضرب الأسرة التونسية في وحدتها الصماء من خلال إضعاف الوازع الديني وقطع صلة الرحم عن طريق التكنولوجيا، التطبيقات الرقمية وصارت المعايدات عن طريق إرساليات قصيرة أو محادثات بال "cam" عن بعد ورويدا رويدا وصلنا إلى قتل كل ما هو مادي وبذلك لم تعد للأجساد من حرمات ولا قيمة في

عصر تفشى فيه الزنا والعنف والطلاق: 46 حالة طلاق يوميا بمعدل تقريبا أي بمعدل تقريبا خمس أو ست حالات طلاق في الساعة سيدي الوزير، 14 ألف حالة طلاق سنويا، البراكاجات والسرقات والكلام البذيء استباح كل المجالس والفضاءات وفي كل هذه التحولات والمحاولات التي تسعى إلى فرض معتقدات أخرى وديانات أخرى، نشهد الغياب الجزئي حتى لا أقول الكلي لوزارة الشؤون الدينية في الإحاطة والتوجيه وتعزيز القيم السمحة والفضيلة للدين الإسلامي الحنيف وقد اقتصرتم فقط على تحديد قيمة الزكاة والإعلان عن مواقيت المناسبات الدينية.

سيدي الوزير بالأمس كنت لدى الحلاق دخل للحلاق خمس شباب وبقوا يلعبون "free fire" سيدي الوزير، ما شاء الله عليهم لا تسمع سوى ثلج، دم، "diamant"، خلفك أو أمامك، سألتهم سؤال بخصوص صلاة المغرب قلت لهم كم عدد ركعات صلاة المغرب كانت الإجابة ست ركعات يا سيدي الوزير وحديثنا قياس سيدي الوزير، فالقمار خرب الديار وخرّب اقتصاد البلاد بعمليات تبييض الأموال وتهريب العملة تحت شعار اليانصيب والرهانات والميسر، أين أنتم؟ الله أعلم.

شباب تونس يريد من يتحدث معه ويفهمه، ولكن بلغته وبلغة عصره وهي التكنولوجيا أين الخطابات الدينية الموجهة للشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟ أين استراتيجية الوزارة في تغيير طريقة الخطاب الديني لدى الوعظة والأئمة وتكوينهم بما يتماشى مع العصر للتقرب أكثر من الشباب والمجتمع؟ لماذا المساجد اليوم تقتصر على أداء ممارسة الشعائر الدينية وليست فضاء مفتوحا لاستيعاب الشباب ولتطوير قدراتهم والعمل على نصحهم وتكون مصدر المعلومة والقصة التاريخية وتدريس السيرة النبوية.

أين الخارطة الرقمية التي نجد فيها كل المساجد التونسية وتطبيقة إلكترونية تعطينا مواعيد الصلوات والمناسبات وقيمة الزكاة وحتى مواضيع الخطب الدينية لأيام الجمعة؟ حسب كل مسجد لكي يختار المواطن السيد الوزير الخطبة التي يريد الاستماع إليها ولتمدنا بكل إطاراتها وأعوانها المسجدية.

وفي الأخير سيدي الوزير، نرجو تسوية وضعيات الإطارات المسجدية ولا يعقل اليوم أن تقتصر على منح بـ 400 دينار، هذا المبلغ ماذا يكفي وكيف سيعيش منه وكيف سيذهب إلى المسجد وبأي حالة نفسية سيذهب إلى المسجد.

وفي الأخير بعيدا عن وزارة الشؤون الدينية... شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم أسامة سحنون، له ست دقائق.

السيد أسامة سحنون

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، وزارتكم من أهم الوزارات بالنسبة لي، وزارتكم لها أهمية كبرى بما أنها المؤتمنة على الحفاظ على أحد مقومات الشخصية التونسية بصفة أن سيادتكم حماة أهم مكتسب من مكتسبات الدولة التونسية والشعب التونسي ألا وهو الدين، الدين الإسلامي، نحن شعب في أغلبه شعب عربي ومسلم، لكن الإسلام وأريد أن أستعمل دائما كلمة الإسلام التونسي له خصوصية معينة بحكم تعاقب الحضارات على بلادنا، بحكم خصوصية دخول الدين الإسلامي لتونس وبحكم خصوصية شعبنا ومدى قربه للدول الأوروبية وموقعنا الإستراتيجي وتونس دولة متوسطية، لكن السيد الوزير منذ غزو القنوات الفضائية ما قبل الثورة للتلفزات التونسية أي للفضائيات، أصبحنا نستمع لخطاب ديني بعيد، بعيد على ما تعود عليه شعبنا وبعيد عما تربى عليه شعبنا وبدأنا نسمع مصطلحات جديدة وغريبة علينا، عورة، نقاب، جهاد، بتفريعات الإطار ليس مناسب للحديث عنه، تسفير، جهاد في سوريا وتونس للأسف كانت من أكثر الدول التي بعثت أولادها للمحرقة في سوريا، ليرفعوا السلاح ضد النظام العربي السوري الذي سقط وسقطت معه الدولة السورية.

وللأسف من كان جالسا في مكانك هنا في نفس المكان، هذا الشخص تقلد هذه الوزارة وكان يدعو شبابنا للذهاب إلى الجهاد في سوريا واليوم تم فتح بحث في هذا الشخص وفي غيره نطلب من الله أن لا يعيد علينا تلك الأيام لكن السيد الوزير، وزارتكم أصبحت أو أنها كالعادة تقتصر فقط على بث بلاغين أو ثلاث في السنة: بلاغ لتحديد معلوم الزكاة، بلاغ السيد مفتي الجمهورية الذي لا يتبع وزارتكم لتحديد موعد شهر رمضان الكريم والعيد وعيد الأضحى وبلاغات الحج فقط.

لكن في ظل هذه العولمة، وفي ظل انفتاح شبابنا على وسائل التواصل الاجتماعي، سيدي الوزير هل تتابع بعض الشيء "التيك توك" وفي "الانستغرام" وفي "الفيسبوك"؟ هل تتابع اللغة الجديدة سيدي الوزير للأغاني الجهادية على فيديوهات لشباب يجرون تمارين رياضية، ولكن هناك أشخاص يريدون توظيف هذا في أشياء أخرى؟ هل تسمع المصطلحات الجديدة سيدي الوزير تهم الاختلاط والعورة واللباس المحتشم والمرأة مكانها المنزل وتعدد الزوجات ووليمة عوض عرسنا التونسي الجميل، هل تستمع سيدي الوزير لهذا الخطاب؟ أين أنتم سيدي الوزير؟

لدينا قناتان فقط القناة الوطنية الأولى والثانية، أين الومضات التحسيسية من وزارة الشؤون الدينية بخصوص المواضيع المهمة لمجتمعنا، في تفاسير الأحاديث؟ وخاصة سيدي الوزير فإن علم الحديث، تفسير الأحاديث مهم جدا وأريد أن أتحدث عن واقعة تاريخية في هذا لتفهم مدى عمق ومدى خطورة الأحاديث في واقعة الصفين، عندما التقى جيش سيدنا علي بجيش معاوية ابن أبي سفيان، في جيش سيدنا علي كان يقاتل سيدنا عمار بن ياسر وللأسف قتل، فجيش معاوية ابن أبي سفيان شهد اضطرابا لأنهم قد سمعوا الرسول صلي الله عليه وسلم تحدث حديث قال فيه "ويحى عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار" وعندما ارتعب جيش معاوية من هذا الحديث وظف معاوية هذا الحديث وقال هل سمع علي هذا الحديث؟ فأجابه نعم سمع الحديث، فقال إذن علي هو الفئة الباغية، لأنه سمع هذا الحديث ومع ذلك دفع عمّار بن ياسر إلى القتال. أقول هذا السيد الوزير لتعرف خطورة تأويل الحديث وأنتم حسب الدستور مؤتمنين على تحقيق مقاصد الدين الحنيف بحماية العرض، حماية النفس، حماية المال وحماية الحرية.

أين أنتم سيدي الوزير من خطابكم الديني، أين أنتم في القضايا الحياتية اليومية للمواطنين؟ أين خطبة الجمعة الموحدة التي تبث في كل مساجد البلاد وإلى كل جوامع البلاد؟

سيدي الوزير، نواقض الوضوء ونواقض الصلاة على رأسي وعيني والتيمم على رأسي وعيني، لكن كل الناس يعرفون هذا وكل الناس قرأته لكن خطب الجمعة اليوم يجب أن تتحدث عن ظاهرة القمار التي خربت الديار والتي دمرت شبابنا، ظاهرة المخدرات، التفكك الأسري، قطع الأرحام، أكل المواريث، الخدمة الوطنية ومدي قدسيتها، قيمة العمل، قيمة التضحية، قيمة الإيثار، أين كل هذا في الخطاب الديني؟ هل أن الوزارة عاجزة اليوم عن كتابة خطاب ديني يوم الخميس وتوزعه على كل المساجد ليبث يوم الجمعة ويكون لدينا خطاب ديني موحد، أين الومضات التحسيسية وأين دور وزارة الشؤون الاجتماعية في خلق توجه ديني موحد، وسطي، تونسي على كل القضايا المجتمعية؟

الإرهاب أصبح يمر بين أيدينا يوميا وشبابنا كل يوم يتعرض للإرهاب الإلكتروني من هؤلاء الناس، هؤلاء الناس الذين كانوا سببا في اغتيال جنودنا، في اغتيال شهدائنا، في اغتيال المعارضين السياسيين، اليوم وصلوا إلى أولادنا السيد الوزير يجب أن تتحمل وزارتكم مسؤوليتها في هذا وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم كمال لحمر، له عشر دقائق، تفضل.

السيد كمال لحمر

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لجميع الزملاء،

مرحبا بكم سيدي الوزير وبجميع الإطارات المرافقة لكم،

سيدي الوزير، سأتدخل اليوم مع جنابكم لأتناول ثلاثة محاور أساسية تمس جوهر عمل وزارتكم وتمس كرامة التونسيين في عباداتهم ومقدساتهم:

أولا سيدي الوزير، القائمين على شؤون المساجد، أجور مهينة وغياب تام للإحاطة، ببساطة سيدي الوزير، ما يحدث اليوم للقائمين على شؤون المساجد من أئمة ومؤذنين وقيمين، لم يعد مقبولا لا أخلاقيا ولا دينيا ولا حتى إنسانيا، أجور توصف شعبيا بالمضحكة لكنها في الحقيقة مهينة ولا تضمن الحد الأدنى من الكرامة، كذلك لا تغطية اجتماعية كافية، لا نظام حماية ولا تكوين مستمر ولا متابعة ميدانية جدية رغم أن هؤلاء هم واجهة الدولة داخل المساجد والوزارة تتركهم في مواجهة مصيرهم وحدهم.

الدور نفسه الذي قدمته وزارات أخرى للقطاعات الحيوية يجب أن تقدمه وزارتكم لهذا السلك الذي يحمل رمزية دينية عليا.

ثانيا سيدي الوزير، مسؤولية الدولة الغائبة عن تجهيز وصيانة المساجد حيث يتجلى أن 80% على الأقل من صيانة وتجهيز المساجد يقوم اليوم على مجهودات الأهالي، هذا وضع غير طبيعي ويدل على غياب رؤية دولة واضحة، فالمساجد مؤسسات عمومية وليست جمعية أو نشاطا تطوعيا، كما أنكم تعلمون أنه بإمكان الدولة وفق القوانين التدخل عبر الاعتمادات المخصصة للوزارة بميزانيات موجهة للصيانة أو عبر استغلال المحجوزات الديوانية من سجاد ومكبرات صوت ومكيفات هواء التي يتيح القانون توجيهها للمؤسسات العمومية بما فيها المساجد، لكننا لا نرى أي توجه حقيقي نحو حل هذا الإشكال ولا برنامجا وطنيا لإعادة تأهيل المساجد أو صيانتها أو تجهيزها. هل سنستمر في ترك مصابيح المساجد وأبوابها ومكيفاتها وأحيانا بناءات وتوسعة على ذمة الأهالي، هنا أين دور الدولة؟

ثالثا والملف الأبرز سيدي الوزير، ملف الحج، أسعار قياسية مقابل خدمات متردية سيدي الوزير، ملف الحج أصبح من أحد عناوين معاناة التونسي حيث يدفع التونسي من أعلى مبالغ الحج مقارنة بالدول الشقيقة ومع ذلك نلاحظ النقل غير منتظم، إقامات غير مطابقة للسعر وخدمات ميدانية متدنية وتنسيق ضعيف بين البعثة والوفود وبالتالي الحاج التونسي يعيش تجربة مرهقة ومهين، رغم دفعه مبالغ ضخمة.

السيد الوزير، الحج التونسي يبقى عشرين يوما في أقصى الحالات ويعتبر بذلك أن الحاج التونسي يدفع ألف دينار أو أكثر في اليوم، بصراحة الخدمات المقدمة غير مرضية، لقد ذهبت في تجربة شخصية وزرت حتى البعثة المغربية وكذا، وجدت مفارقة عظيمة جدا، لا أدري هل أن الدولة توفر هذه المبالغ للحجيج التونسيين أم أن المواطن التونسي يتحمل كل هذا الثقل، فالحاج التونسي في السعودية يتناول فطور الصباح وبعد ذلك وعلى طول اليوم عليه تدبر أمره في الأكل وفي غير ذلك.

وهنا نأتي إلى قضية المرافقين التي تمثل أزمة حقيقية وقرار غير واقعي، هنا سأتحدث عن تجربة شخصية في موسم الحج قبل الفارط الوزارة اليوم تمنع أحد أفراد العائلة أو المحارم من مرافقة المسن أو تمنع المرأة التي تعاني من وضعية صحية دقيقة بحجة أن المرافق أدى فريضة الحج سابقا، أول لأنه غير مرسم بسجل الوزارة، أعلمكم سيدي الوزير، أن هذه القرارات غير واقعية ونتائجها مؤلمة جدا، فقد رأيت بأم عيني وجود مسنين عاجزين عن التنقل، نساء في وضع صحي حرج تبكي بالدموع وأشخاص تائهين وبالتالي انعدام الإحاطة في أصعب اللحظات خاصة بمشاعر عرفات ومنى وتقولون لنا أن الدول توفر المرافقين، الواقع بعيد جدا عن التصريحات، هنا مطلبي واضح تخصيص عدد من البقاع للمرافقين وهذا ليس مطلبا كماليا، هذا حق إنساني وضمان لسلامة الحاج وهو ضرورة وضرورة ملحة جدا، فالشخص المسن عندما لا يكون مرافق له فرد من العائلة عندما لا تكون المرأة مرافقة بابنها أو بزوجها إلى غير ذلك تعيش معاناة حقيقية فالمرأة عندما تذهب إلى الحج لتكون مطمئنة غير موجودة بصراحة يجب النظر في هذا، الدول الأخرى تخصص حصة للمرافقين، مراعاة المسنين والمرضي، لماذا تونس خارج هذا التوجه الإنساني؟ لذلك أطالب بصفة واضحة أن تعتمد الوزارة، نظام يسمح بتخصيص عدد مضمون من البقاع للمرافقين حتى نرفع جزءا من هذه المعاناة الموصوفة والتي نراها كل موسم.

بصراحة هذا الموضوع حساس جدا سيدي الوزير، وفي الأخير أغلب الحجيج من كبار السن وأغلب الحجيج التونسيين لديهم عقلية الذهاب للحج في سن متقدم لذلك عندما يتم توفير 1000 مكان مثلا يمكنهم بذلك رفع الحرج عن أنفسهم وعن المرافقين الذين عددهم غير كافي رغم الاختلاف في مستوى الخدمات التي يقدمونها وفي نفس الوقت يجد الحاج من يهتم به.

سيدي الوزير، نحن لا نبحث عن خطابات، بل إصلاحات ملموسة تتجلى من خلال إصلاح وضعية القائمين على المساجد، إعادة الدولة لمسؤولياتها في تجهيز وصيانة دور العبادة، تحسين خدمات الحج بما يتناسب وما يدفعه التونسي وتمكين المسنين والمرضى من المرافقين عبر تخصيص حصة رسمية.

جهويا السيد الوزير، هناك مطلب شعبي منذ مدة لدى مصالحكم من أهالي قصر الحداد بمعتمدية غمراسن من ولاية تطاوين بخصوص جامع أم المؤمنين عائشة، أين تقام فقط الصلوات الخمس وبالتالي يطالبون الأهالي منذ مدة بأداء صلاة الجمعة أيضا بهذا الجامع، فرجاء التعاطي مع هذا المطلب في أقرب الأجال.

وفي الأخير هذه انتظارات الشعب من وزارتكم سيدي الوزير، هذا ما ننتظر أن نسمعه منكم اليوم من إجراءات واضحة جدا وسدد الله خطاكم لمصلحة تونس وشعبها ووفقنا الله جميعا، شكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد العايش الجامعي، له دقيقتان.

السيد محمد العايش الجامعي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

"ما رضاء الله إلا برضا الوالدين"،

سيدي الوزير، سأبدأ بتحية، تحية شكر حقيقية،

على إثر زيارتي لوزارتكم استقبلتني السيدة مديرة الديوان التي أريد أن أتقدم لها بالشكر التي خرجت من الجلسة واستقبلتني أنا وزميلي، كما نشكر السيدة يسرى البكار في مكتب العلاقات مع المواطن ونثمن حسن أخلاقها والتعامل ونتمنى أن تسير كل الوزارات على نفس هذا المنوال بحسن الاستقبال والاستماع.

سيدي الوزير، سأتحدث أيضا عن الإدارة الجهوية للشؤون الدينية بالقصرين، الموقع حقيقة قد اتعبهم ويعانون منه وحسب ما علمت أن هناك اتصال بوزارة أملاك الدولة، هناك مقر قديم بالقصرين أتمنى السيد الوزير التسريع في هذه الإجراءات مع وزارة أملاك الدولة ويتم نقلة الإدارة الجهوية لهذا المقر في أسرع وقت لأن هناك مقر لا أدري هل أنت على علم بهذا أم لا، هناك مقر تابع لوزارة أملاك الدولة تنقصه بعض التهيئة فقط يمكن استغلاله كمقر للإدارة الجهوية للقصرين والسيد رشاد على علم بهذا الشيء وبإمكانه أن يفيدكم بمعلومات وفي نفس الوقت أود أن أتوجه له بالتحية وأشكره على حسن أخلاقه وهو رجل كفء.

السيد الوزير، بالنسبة إلى إجراءات قبول الجوامع والمساجد الجديدة هناك بعض الإجراءات المعقدة هناك مساجد بنيت مثلا من طرف أهالي وبعد ذلك هناك إجراءات قبول وأحيانا يذهب المهندس، أنا شخصيا أحد أفراد العائلة بنى مسجدا والمهندس في حد ذاته تطوع وقام بالـ "plan" ولكن الوزارة طالبت بخروج المهندس وبمعاينة ذلك، هذه الإجراءات صعبة فهذا المهندس لديه عمل نطلب منه أن يخرج معنا لمنطقة ريفية تبعد 30 أو 40 كلم يذهب ويأتي، أقترح السيد الوزير وأتمنى الاستجابة لهذا أن يكون على الأقل على حسب الأقاليم...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل فكرتك.

السيد محمد العايش الجامعي

إذا كان كل إقليم يتم إسناده على الأقل مهندسين لكل إقليم يهتموا بهذه التقارير ويستلمون الجوامع ويحرروا تقاريرهم وحدهم على الأقل أنا كمواطن بنيت جامع قدمت الملفات الأولى التي توجد فيها "les plans" وقدمت كل شيء قف انتهى الأمر بالنسبة لي وبعد ذلك الوزارة تحرر تقاريرها وحدها وبإمكانها قبول الجامع أو رفضه أو أن تغير أو أي شيء آخر لأن هذا الشيء حقيقة السيد الوزير يتسبب في تعطيل هذه الأمور.

كما أضم صوتي إلى صوت جميع النواب الذين أطنبوا في الحديث خاصة عن الإطارات الدينية والعمال يجب بعث السيد الوزير نظام أساسي خاص بهم ويجب أن يتم إدماجهم في الوظيفة العمومية فهم حقيقة يعانون وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم سيرين قزارة، لها دقيقتان.

السيدة سيرين قزارة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة تحت قبة البرلمان،

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق لكم،

وزارة الشؤون الدينية الإطارات الذين كانوا يعملون بها سابقا كإمام مسجد، مثلا هؤلاء كانوا يتحصلون على 270 دينار ولا يتمتعون بالتغطية الصحية ولا يتمتعون بخدمات "CNAM"، عندما توفوا وتركوا وراءهم أرامل وهذه الأرامل تتحصل على 120 دينار وبالترفيع في الجرايات أصبحت هذه الأرامل تتقاضين 180 دينار، هل هذه كافية بعد إذنك سيدي الوزير في هذا الوقت ونحن على أبواب سنة 2026؟ هل تكفي في هذا الغلاء لشراء الدواء للأرامل وهل تكفي لتسديد فواتير الماء والكهرباء؟ من غير المعقول وزارة بأكملها بإطاراتها وبأعوانها والأرامل لا يمكنهم الحصول على لقمة العيش فحتى الـ "SMIG" ليس بهذا القدر في 2025 ونحن على أبواب سنة 2026 أؤكد هذا مرة أخرى، لذلك وجب الترفيع في هذا الأجر ويكون ترفيع محترم ليضمن لهم لقمة العيش الكريمة ولا أن يتم إسكاتهم بـ 60 دينار هذا المبلغ لا يمكن أن يكفي حتى لزيارة الطبيب، يجب على الأقل أن يصل إلى الأجر المحدد في الـ "SMIG" ليتمكنوا من مواجهة مصاريف العلاج وتوفير لقمة العيش، يجب توفير اعتمادات لهذا في الميزانية، فقد اتصلت بي العديد من الأرامل واشتكوا لي بهذا الخصوص ولم يجدوا أي تجاوب، لذلك أطلب منك بكل لطف لفتة كريمة لهذه الفئة الضعيفة والضعيفة جدا.

أيضا السيد الوزير، بخصوص تسوية وضعية الإطارات الدينية، متى سيتم ترسيمهم؟ والإطارات المسجدية أيضا.

السيد الوزير، ذوي الإعاقة هل لهم الحق في الذهاب إلى المساجد لأداء الصلاة أم لا؟ لأن الـ "accessibilité" غير موجودة في أغلب المساجد، لذلك الشخص ذو الإعاقة والذي هو على كرسي متحرك كيف يمكنه الدخول للمسجد؟ صحيح أن هناك بناءات قديمة، ولكن علينا أن نحاول إصلاحها قدر الإمكان كما يجب أن يتم أخذ هذا بعين الاعتبار لذوي الإعاقة في البناءات الجديدة للمساجد حتى يمكنهم الدخول للمسجد لأداء الصلاة وشكرا لكم.

السيد يوسف البرقاوي، نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم رياض الدريدي، له من التوقيت دقيقتان.

السيد رياض الدريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وكافة الإطار المرافق له،

شكرا جزيلا على العمل الذي تقومون به لتدعيم أصول ديننا الحنيف في هذه البلاد والاعتدال والوسطية في الخطاب الديني.

سيدي الوزير، هناك أمر مهم ومهم جدا أود الحديث فيه بخصوص "l'équipe technique" بالوزارة والمهندسين، لدي معلومة بأن في الوزارة لدينا مهندسان فقط وكما نعلم فإن هناك جوامع ومساجد ببلادنا بنيت في القدم أي من الستينات تعاني من إشكاليات كبرى، أود أن أتقدم بالشكر الخاص للإدارة الجهوية وعلى رأسهم السيد المدير الجهوي للشؤون الدينية بولاية أريانة، الشكر الجزيل للسيد مراد لأنه يحرص دائما بأن تكون الجوامع في ولاية أريانة على أتم الاستعداد لاستقبال المصلين وبالنسبة إلى الفرق التقنية نحن نعلم أن العمل التطوعي يساهم كثيرا في بناء الجوامع، ولكن لا يمكننا القيام بشيء إلا عندما تكون هناك رؤية فنية، لذلك نرجو تدعيم المتطوعين.

بالنسبة إلى ترسيم الإطار الديني والذي تحدث عنه زملائي نتمنى أن يتم ذلك وما أؤكد عليه هو توحيد الخطاب الديني الذي يتماشى والوضع العام بالبلاد لأن التوعية أهم من كل شيء ونرجو أن تكون هناك ملتقيات إقليمية لأن سياسة السيد رئيس الجمهورية الجديدة هي تقسيم البلاد إلى خمس أقاليم، لذلك نرجو أن تكون لدينا منارات إسلامية في كل إقليم لتجمع الدين ولتوحيده كما نرجو بعض الرسكلة والاهتمام ونقوم دائما...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة نائبة الرئيس زكية المعروفي، فلتتفضل.

السيدة زكية المعروفي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالإطار المرافق له،

لدي ملاحظة صغيرة سيدي الوزير بخصوص معلومة كنا قد قرأناها منذ حين مع بعضنا في التقرير وهي أن هناك 6 ملايين تونسي في شهر رمضان يترددون على المساجد وهذا الرقم كبير بعض الشيء ونحن نشعر بالسعادة عند سماع مثل هذا الرقم، لكن نريد أن نعرف مصدر هذه المعلومة لأنه بصراحة أظن أنه "un chiffre énorme" عندما نجد أن لدينا الكثير من الأطفال في المنزل وهناك كبار أيضا لا يذهبون إلى المساجد إلى غير ذلك، لذلك نريد دائما عندما نقدم أرقاما يجب التأكد منها لأن الإجابة لا تكون لي، بل ستكون لكل الناس الذين يتابعوننا وتتساءل عن مصدر هذه المعلومة.

سيدي الوزير، لم أنو التدخل ولكن لدي ملاحظة بما أنني أقطن ببنزرت ولدي العديد من المواطنين بالخارج من بنزرت، المواطنين بالخارج يتبعون ديننا ويصلون ويذهبون إلى المساجد ويذهبون إلى العمرة من فرنسا ويذهبون إلى الحج، ولكن أحيانا ما نلاحظه هو أن خطابهم الديني أو أن بعض ممارساتهم بعيدة بعض الشيء عما نقوم به نحن في تونس، نشعر أن الخطاب ليس خطابا موحدا كالخطاب الديني في تونس لأنهم يذهبون إلى مساجد مختلطة، هذه المساجد يوجد بها العديد من الجنسيات، فالتونسي بالمساجد بالخارج يصلي مع البكستاني ويصلي معه العراقي ويصلي معه الجزائري وهذا أمر جيد لأننا نريد أن ننفتح على كل الناس ونريد ممارسة ديننا مع كل الشعوب، لكن هل هناك من يحيط بمواطنينا بالخارج عند عودتهم إلى تونس ويحاول تأطيرهم وتفهمهم؟ يمكن لهذا المؤطر أن يرافقهم حتى على متن الباخرة سيدي الوزير، في فصل الصيف يتم القيام بتعاقد مع "CTN" ويصعد معهم هذا المؤطر، في باخرة التانيت أو قرطاج يوجد مسجد على متن الباخرة يجلسون مع المواطنين بالخارج ويتحدثون معهم ويتم مدهم بوثائق إرشادية، لتتربى ناشئتنا دائما على مبادئ الدين الحسن الذي تربينا عليه نحن لأنه في الحقيقة عندما يعودون لتونس يجدون أنفسهم وسط عائلاتهم، ولكنني أصبحت أشعر بأن هناك شيء غير مستقيم وهذه ملاحظة أسوقها بكل احتراز.

سيدي الوزير، الكتاتيب وسن ما قبل التمدرس بصراحة سيدي الوزير يجب توحيد المناهج، يتم توحيد المناهج بين رياض الأطفال وعلى كل القائمين على سن ما قبل التمدرس ويجب تحسين البنية التحتية للكتاتيب حتى يدخل كل الأطفال للمدرسة في نفس المستوى، لا يوجد سبب ليدرس هذا الطفل في الكتاب، صحيح أن الكتاب يقوم على التلقين ويقوم على أشياء معينة وهناك رياض أطفال تتوفر فيها الألعاب كثيرا، المهم أن عند دخول الطفل للدراسة بالسنة الأولى يشعر كل الأطفال أنهم متساوين أو متشابهين في جانب كبير جدا، لذلك وهذا من دوركم السيد الوزير، يجب اليوم توحيد المناهج حتى لا يكون هناك اختلاف بين أطفالنا.

السيد الوزير، هل توجد هيئة تقوم اليوم بمراقبة الكتب الدينية الموجودة اليوم في بعض المكتبات وتتولى هذه الهيئة أيضا مراقبة المحتوى بمواقع التواصل الاجتماعي وعندما يكون المحتوى لا يستجيب لما نريد أن يكون موجود في بلادنا من بإمكانه اليوم حجب هذا المحتوى على "les internautes"، على من يدخلون على هذه المواقع، هذه هي ملاحظاتي وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم محسن بن سالم، له من التوقيت، فليتفضل.

السيد محسن بن سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والوفد المرافق،

في البداية سيدي الوزير نعتذر على ما حصل في المرة السابقة.

سيدي الوزير، لدي بعض الملاحظات، أولا البطء الكبير في صدور قرارات التعيين، الملفات تتطلب الكثير من الوقت حتى بخصوص صدور قرار التكليف وهو ما ينجر النقص في المنحة فتجده يشتغل بنظام 40 ساعة بينما هو في الأصل يعمل بنظام 48 ساعة ولا تتم تسوية الوضعية إلا بعد تقديم المطلب مرة ثانية.

ثانيا، نلاحظ أن المكلف الجديد الذي لم يصدر بعد قرار تكليفه ليس له أي تغطية صحية.

ثالثا، كل من تقاعد وقد قضى أقل من 15 سنة من العمل ليس له الحق في التغطية الصحية لدى الصناديق ولا تمكنه الوزارة من دفتر علاج وهذا ينطبق أيضا على من تجاوز سنه 65 سنة.

أخيرا، نلاحظ عزوف كبير للإطارات المسجدية وخاصة إمام الجمعة وإمام الخمس والمقترح هنا سيدي الوزير، على كل من يتطوع لهذه الخطة أن يكون الحج أو العمرة كحافز له.

وفقكم الله وشكرا، شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم مراد البرقاوي، له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد مراد البرقاوي

شكرا سيدي الوزير،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، وزارة الشؤون الدينية وزارة محورية حيث تلعب دور هام في تعزيز الدين الإسلامي وتوفير الخدمات الدينية والاجتماعية للمواطنين ودعم الاستقرار المجتمعي وتعزيز التسامح الديني والتعايش السلمي وترسيخ القيم الأخلاقية. كما أتوجه بتحية شكر لكافة الإطارات المسجدية ونطالب بتسوية الوضعية المهنية للإطارات المسجدية وضمان حقوقهم حفاظا لكرامتهم فقد عانوا من الظلم ومن التهميش والأجر الذي يتقاضونه لا يكفي للتكفل بمصاريف عائلة نجد عزوف كبير خاصة في المناطق الريفية من الأئمة لأن الإمام مرتبط بأوقات الصلاة وهو على ذمة المسجد طوال اليوم خاصة عندما يكون عاطل عن العمل وليس له أي دخل قار، سد الشغور الحاصل بخصوص النقص الحاصل في عدد الوعاظ بولاية القيروان.

تفعيل قانون انتداب 2% من ذوي الإعاقة وهم أصحاب الشهائد العليا منهم إطارات مسجدية، لدينا إمام خمس بجامع منزل المهيري يعمل بهذه الخطة منذ عشر سنوات وهو من أصحاب الشهائد العليا في الإجازة الأساسية في التفكير الإسلامي والعلوم الشرعية منذ سنة 2011 وذو إعاقة بصرية، لماذا لا تتم تسوية وضعيته أو يقع انتدابه كواعظ بمعتمدية منزل المهيري، من المفروض أن يتم تكريم هؤلاء ويتم تسوية وضعيتهم سيدي الوزير وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي النائب وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم قيس اللواتي، له من التوقيت ست دقائق، فليتفضل.

السيد قيس اللواتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم والحضور الكريم،

سيدي الوزير، أن دور وزارة الشؤون الدينية لم يعد يقتصر اليوم على الإشراف الإداري على المساجد فحسب، بل يجب أن يكون له دورا مجتمعيا وتربويا أساسيا، خاصة في ظل التحديات الأخلاقية والفكرية التي نعيشها في مجتمعنا، على الوزارة أن تتحمل المسؤولية كاملة في نشر الأخلاق الحميدة والقيم السامية من خلال خطاب ديني يربي على الاحترام، النزاهة، التضامن، والعيش المشترك.

نحن اليوم في حاجة ماسة إلى خطاب يساهم في تهذيب السلوك العام ويعيد الثقة بين المواطن والدولة، سيدي الوزير كفانا من خطب نواقض الوضوء ونواقض الصيام، نريد خطب تخاطب الفكر والشباب، نريد خطب عندما يدخل الإنسان للمسجد تعلمه ويطبق ذلك عند خروجه فنحن للأسف لم نتعلم ولم نطبق والأسرة والمدرسة وحدهم لا تكتفيان الخطاب الديني يجب أن يلعب دورا مهما في توجيه الشباب وحمايتهم من الانحراف والتطرف ودعم التربية المدنية في مجتمعنا.

سيدي الوزير أود التأكيد على أهمية الإحاطة بالكتاتيب، هذه المؤسسات يجب أن يكون لها دورا حيويا في السنوات الأولى من عمر الطفل خاصة بالمناطق الداخلية، مع مراقبة صارمة وتكوين المؤدبين وضمان فضاءات آمنة ومحترمة لحقوق الطفل ومنع أي تجاوزات يمكن أن تمس من مصلحة الأطفال أو سلامتهم.

سيدي الوزير، عندما نتطرق للكتاتيب هناك من يقول بأن الكتاتيب مشروع للتطرف، السيد الوزير الشعب التونسي والله يحب الحياة وأتحدى أي شخص يأتيني بأي عالم تونسي قد تخرج من جامع الزيتونة متطرف أو إرهابي.

سيدي الوزير، تونس جامع الزيتونة، رابع الحرم، الزيتونة، ابن عرفة، الإمام سحنون، الطاهر بن عاشور صاحب كتاب التحرير والتنوير، وما أدراك، عبد الرحمن خليف، سيدي عبد الرحمان خليف ابن الزيتونة سيدي الوزير، الإمام بن القاسم الذي سماه الإمام مالك على إفريقية، أبي زيد القيرواني الملقب بمالك الصغير الذي كتبت رسالته في مكة بماء من الذهب، تونس منارة العلم والدين الإسلامي المعتدل.

سيد الوزير، نحن نرى أن الاستثمار في الأخلاق والتربية الدينية المعتدلة هو استثمار في الأمن وفي السلم الاجتماعي وفي مستقبل أطفالنا، ونرجو منكم العمل على تعزيز دور الوزارة في هذا الاتجاه ودعم الكتاتيب والتصدي بكل حزم لأي ممارسات من شأنها المس من الطفولة أو الخطاب الديني.

وفي الأخير سيدي الوزير، نلفت نظركم للوضعية المزرية التي يعاني منها الإطارات المسجدية لسنوات من ظروف التشغيل الهش وأجر زهيد وزهيد جدا وبدون التغطية الاجتماعية، فالرجاء النظر إليهم والسيد الوزير، لا يوجد أي عيب عندما يكون إطار في أي مسجد مسن وكلهم ظروفهم الاجتماعية صعبة، لا يوجد أي عيب في ذلك سعر الحج مشط، ولكن لا بأس أن نعطي عمرة لإطار مسجدي أحيانا كبقية الوزارات. وفق الله الجميع وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب على ما تفضلت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم رفيق الشنوفي، له من التوقيت دقيقتان، تفضل.

السيد رفيق الشنوفي

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، إن لوزارة الشؤون الدينية دور كبير في نشر قيم الأخلاق والاحترام وتعليم الناشئة الأهداف السامية للدين الإسلامي الحنيف. يجب العناية وتعميم الكتاتيب في كل المناطق مع حسن اختيار الإطار الكفء المختص لما لهذه المنشأة من دور كبير في تحضير الطفل للدراسة من نطق جيد لمخارج الحروف وقراءة القرآن وحفظه.

العناية أكثر بالإطار الديني للمساجد من حيث التكوين والرسكلة الدورية والعناية بهم من حيث توفير حقوقهم المادية اللازمة والتغطية الاجتماعية ورسم آفاق لمستقبلهم المهني.

لفتة من الوزارة للمساجد وتوفير الإكساء والمفروشات حتى نوفر أسباب الراحة وأداء الفريضة بالشكل الجيد للمرتادين على غرار جامع الرحمة بالشنانفة بالفحص الذي يشكو نقصا فادحا في المفروشات والإكساء، كذلك منطقة الغنايات بالفحص تطلب وبإلحاح توفير أسباب بناء مسجد من حيث الترخيص والتسهيلات القانونية لذلك.

مراجعة تعريفة الحج التي لم يعد يقدر عليها غير ميسوري الحال ويحرم منها أغلب الشعب التونسي.

مزيد التعريف بتعليم الدين الحنيف إعلاميا وذلك بإعداد وتقديم برامج تلفزية في الغرض ولا تكون مناسباتية بل متواصلة.

تطوير العناية أكثر بمادة التربية الإسلامية لدى التلميذ حيث يجب أن تشمل أو تتعمق أكثر في معاني وأهمية أن يكون المجتمع يتمتع بأخلاق عالية وتبادل الاحترام بين الأجيال في كل الأماكن خاصة منها العمومية حيث نعيش اليوم انحلال أخلاقي في المجتمع ويمكن لوزارة الشؤون الدينية أن تلعب دورا كبيرا في نشر هذه القيم مع بقية المكونات للمجتمع وخاصة إعلاميا. مع الشكر.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير، لها من التوقيت أربع دقائق. فلتتفضل.

السيدة سعيدة شقير

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية،

حضرات الزملاء،

أسئلة تطرح نفسها، إلى متى تستمر هذه الوضعية الهشة؟ ولماذا لا يتم إدماجهم ضمن مسار انتداب واضح ومستقر يوفر لهم الكرامة والاستقرار والحقوق الاجتماعية؟ إنهم الوعاظ والواعظات في الكتاتيب، هم تخرجوا من الجامعات وأصحاب شهادة عليا، فمتى سيتم رفع هذه المظلمة عنهم؟

كما أود أن أتوقف عند جانب آخر لا يقل أهمية وهي معايير اختيار الوسطاء المرافقين للمعتمرين، هناك من يذهب 15 مرة كمرافقين في العمرة أو أثناء فترات الحج، بينما هناك آخرون امضوا 15 سنة كوعاظ ولكن لا يتم إلحاقهم كمرافقين، هنا نتساءل ما هي المعايير المتخذة والتي تعتمدونها في انتداب مرافقي المعتمرين في سفرات الحج؟،

سيدي الوزير، تونس الاعتدال والوسطية لا للشعبوية ولا للاعتباطية وشباب تونس لا يتمكنون من الزواج بواحدة فلم لا يتم تأطير هذا الشباب وتهيئته في إطار دوركم الهام والمحوري في هذا المجتمع من تأطير للمواطنين وللشعب ليقبلوا ويتكونوا في مجال كيفية التعامل مع الزوجات وكيفية الإقبال على الزواج.

نعرف أيضا أن مشاكل الطلاق كبيرة ودوركم هام في التأطير للحد من هذه الظاهرة؟

أيضا دوركم كبير في تأطير العامة للحد من ظاهرة العنف الأسري والمدرسي والعنف في الشارع كالبراكاجات" وغيرها ولمساندة وزارة التربية ووزارة المرأة والطفولة وكبار السن.

سيدي الوزير، نود منكم أن تضعوا خطة أو رزنامة عمل للمحاور التي يتطرق لها الأئمة عند الخطابة للإحاطة بهذا المجتمع وبالنهوض بدوركم كما يجب.

سيدي الوزير، دعم البرامج التلفزية ببرامج تنظر وتخوض في هذه المشاكل مثلا جلسات أو طاولة مستديرة في إطار خطتكم في وزارة الشؤون الدينية تكون متلفزة ويكون حوارا وطنيا وبين كافة المجتمع ومعنا أئمة وكافة شرائح المجتمع للخوض في هذه المواضيع لتأطير المتفرجين، فهذه المشاكل لا تقل خطورة عن الإرهاب والحروب وتحية لكم وكان الله في عونكم في هذا المجال.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيدة النائبة المحترمة على ما تفضلت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له من التوقيت ست دقائق.

السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير وبإطارات الوزارة،

وشكرا سيدي الرئيس،

نرحب بك السيد الوزير ونعتذر على تأخير الجلسة للمرة الفارطة،

مهام وزارة الشؤون الدينية هي تطبيق سياسة الدولة الدينية وتيسير الشعائر الدينية والعناية بالقرآن الكريم وبالكتاتيب وبالمساجد والمعالم الدينية ودعم البحث العلمي في العلوم الإسلامية والعمل على نشر الاعتدال وتنمية القيم الروحية في المجتمع.

سيدي الوزير، سأتحدث في الحقيقة عن تراكمات منذ سنين يعني من السبعينات ودائما حين ننقد فإننا ننقد أحداثا وإنجازات وأفكارا وسأتحدث عن تراكمات هذه الوزارة منذ سنين الشر يملأ الأرض اليوم فأين وزارة الشؤون الدينية؟ شرور متلاحقة متعاقبة، ظلم، دماء، خوف، كذب، سرقة، خمور ومخدرات وتحيل وعقوق وكأن الشر أصبح اليوم جوهر الوجود ولم يعد يأت على استحياء لماذا لا تفعلون شيئا؟ هل أنتم عاجزون أم لا مبالون؟

مأسسة وزارة الشؤون الدينية اليوم الدين، فأصبح مؤسسة خارجية ولم يعد تجارب روحية داخلية وعوض أنه تبحث الروح اليوم في الدين عن النور والاطمئنان أصبح نظاما تبحث فيه السلطة عن التحكم والإخافة فأصبح الإيمان طاعة لا اطمئنانا روحيا وأصبح الدين سلطة لا محبة.

سيدي الوزير، القضايا الكبيرة التي نريد أن نتحدث عنها في العمق مثل المعرفة، القيم والوجود والخير والشر والقدرة والإرادة، هذه مفاهيم كبيرة جدا ووقع البت فيها من علماء الأمة في السابق لكننا اليوم شعب لا يقرأ وحين نتحدث عن الدين فإن أبناءنا في المدارس لا يعرفون المتفق عليه بالضرورة، ونحن نريد أن تكون العلاقة وطيدة وروحية بين وزارة الشؤون الدينية وكل الوزارات ونتأسف حين نجد تلميذا في السنة الخامسة من التعليم الابتدائي لا يعرف كيف يصلي ولا يعرف الشيطان ولا يعرف زوجات النبي صلى الله عليه وسلم وعدة مسائل معرفية وأنا أتحدث عن المتفق عليه بالضرورة لا أتحدث على هذه المسائل الكبيرة والعميقة.

سيدي الوزير، اليوم للأسف لم يبق لنا بفضل الله سبحانه وتعالى إلا أن يُفْتَحَ لنا باب صغير في كل صلاة صادقة يلهم قلوبنا ويذهب خوفنا ويريح أجسامنا، هذه هي الحقيقة التي لا نعرف اسمها وهي الانسجام الحقيقي بين نور العقل وهداية القلب.

سيدي الوزير، أولا ندعوكم إلى إرجاع الثقة لوزارتكم عند المتدينين وعند الجميع لأنها الجسر الأول الذي ننطلق منه للإصلاح فالاستدلال العقلي اليوم لا يحتاج إلى وحي ودوركم كبير في إصلاح أخلاق المجتمع وللأسف فإن معايير اختيار الإمام داخل المسجد وبطبيعة الحال نريد أن يحظى بالقبول عند الناس ويكون من أهل الفقه والعلم حتى يجذب الناس ويقدم خطابا دينيا معتدلا يجعل الناس تعود أكثر لربنا سبحانه وتعالى.

السيد الوزير، توجد اليوم جوامع يصلي فيها الإطارات الدينية فقط للأسف يعني الإمام وإمام الخمس وإمام الجمعة وحفيظ الجامع

فقط ولا يأتي أناس آخرون، لأنه لا يوجد خطاب ديني حقيقي يجذب الناس ولأن وزارة الشؤون الدينية اليوم ونقولها بكل حسرة في قبضة وزارة الداخلية والإمام لا يقنع وهذا ما نطلبه اليوم وعلاقتكم ليست في المكاتب أو في المساجد فقط إنما في الأسواق والمساجد والمقاهي والمدارس لأن مشكلتنا اليوم في الحقيقة هي مشكلة أخلاق ونؤكد لك سيدي الوزير أن كل ما نعانيه اليوم من تراكمات ومن مشاكل في معظمها حلها أخلاقي قبل أن يكون قانونيا...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل.

السيد الجمعي الزويدي

فأدعوكم إلى تغيير الخطاب الديني واستبداله بخطاب قوي علمي مقنع يتماشى مع القضايا الحقيقية والمؤثرة على مساجدنا.

سيدي الوزير، علاقتكم بوزارة التربية، اليوم التربية الدينية هي الوحيدة التي لا يوجد لها كتاب من السنة الأولى للسادسة في المنظومة التربوية التونسية ويدرسون ساعة وحيدة في مادة التربية الدينية في الأسبوع وتنقسم هذه الساعة على خمس مواد هدي قرآني وهدي نبوي وأخلاق وعقيدة وعبادات ونحن نريد أن تنشأ الناشئة على أصلها اليوم حتى لا نميل إلى التطرف إلى أقصى اليمين ولا التطرف إلى أقصى اليسار ونريد مجتمعا معتدلا وحين نريد أن ننطلق في البناء نعرف ماضينا دائما وننطلق من أصلنا...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم فتحي الأعماري، له من التوقيت دقيقتان.

السيد فتحي الأعماري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق،

عندما نتحدث عن الشأن الديني فإننا نتحدث عن أهم مقومات الدولة وعن الأمن المجتمعي، فلا يخفى علينا جميعا ما للخطاب الديني من أهمية وحساسية وأثر مباشر في المجتمع من الحفاظ على السلم الاجتماعي ومقاومة الآفات والحفاظ على ترسيخ مبادئ ديننا الحليف لدى الأطفال والشباب بداية من الكتاتيب والمدارس القرآنية، بقدر ما نبارك هذا الانتشار فإن اليقظة واجبة من المناهج المتخذة والقائمين عليها والتدقيق في تعيين الأئمة وأخلاقهم، فالأخلاق هي جوهر الإسلام وروح الدين وعمودها الفقري.

سيدي الوزير، مزيد العناية بالخطاب الديني والتشييد لماله من أهمية في بلادنا.

تكريم الأئمة الخطباء وتخصيص بقاع لهم لمصاحبة ومرافقة الحجاج لما لهم من معرفة كافية وشافية مثلا في بن قردان لم يذهب أي إمام في مصاحبة الأئمة لأكثر من عامين وأتحدث عن الأئمة الخطباء.

سيدي الوزير، التسريع في قرارات القائمين على بيوت الله من إمام ومؤذن ومنظف وصرف مستحقاتهم في وقتها وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا أحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة ريم بن الحاج محمد لها من التوقيت أربع دقائق. فلتتفضل.

السيدة ريم بن الحاج محمد

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا، على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

سيدي الرئيس،

السيدات والسيدة النواب،

أرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق بحضرتكم،

تعد الشؤون الدينية إحدى الركائز الأساسية لترسيخ قيم المواطنة وتعزيز السلم الاجتماعي في بلادنا فتونس بلد التسامح لا يقتصر دورها على الإشراف على المساجد ودور العبادة، بل يمتد ليشمل نشر الخطاب الديني وسطي معتدل ومتجذر في المرجعية التونسية القائمة على الانفتاح والاعتدال والتسامح. قال تعالى "فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ" صدق الله العظيم ورغم الجهود المبذولة من وزارة الشؤون الدينية ما زالت العديد من التحديات قائمة أبرزها النقص في الإطار الديني المؤهل وخاصة الوعاظ والأئمة الخطباء مما يستدعي تعزيز التكوين المستمر ومراجعة منظومة الانتداب.

البنية التحتية للمساجد التي تتطلب صيانة وترميم في عدد من الولايات مع الحاجة إلى رقمنة منظومة التصرف للحد من الإخلالات.

دعم البرامج التوعوية وتطوير المناهج التكوينية لتكون مواكبة للتحولات الاجتماعية والفكرية.

تحسين الوضعية الاجتماعية للأئمة والوعاظ من خلال مراجعة المنح وتحسين ظروف العمل بما يضمن أداء رسالتهم في أفضل الظروف، كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بأضرحة الأولياء الصالحين في جميع أنحاء البلاد التي تعد جزءا من الهوية الثقافية والحضارية، مقام سيدي محرز، العائشة المنوبية، أبي الحسن الشاذلي، سيدي علي الحطاب، سيدي بن عروس، سيدي بوسعيد الباجي، محمد صالح العمراني، سيدي علي عزوز بزغوان وسيدي الشريف بحلق الوادي ولا ننسى سيدي بن عيسى القلالين وسيدي الحلفاوي بباب الخضراء.

الاهتمام والصيانة.

دعم الحوكمة الرشيدة في تسيير الجوامع والمساجد.

الاهتمام والصيانة بجميع الجوامع في كامل تراب الجمهورية وخصوصا التي لها جوانب تاريخي وإليكم أمثلة من جوامع في ولاية تونس. جامع الزيتونة، جامع حمودة باشا بمدينة تونس، جامع القصبة في عاصمة تونس، جامع الشربات في المدينة العتيقة لتونس، جامع أبي محمد المرجانين في منطقة الحلفاوين بمتوسط المدينة العتيقة، مسجد العمران، جامع سيدي بوسعيد، جامع أنس بن مالك بقرطاج العابدين سابقا ولا ننسى جوامع الأحياء والمعتمديات صيانة شاملة وكاميراوات مراقبة من أجل راحة المصلين.

تعميم برامج التثقيف الديني الوسطي في مختلف الجهات، تعزيز التعاون بين وزارتي الشؤون الدينية والتربية لنشر قيم التسامح والتعايش لدى الناشئة.

سيدي الوزير، إن النهوض بقطاع الشؤون الدينية هو استثمار في الأمن الفكري والاجتماعي للبلاد وهو ما يستوجب رؤية استراتيجية واضحة وموارد كافية وحوكمة فعالة وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة إلى السيدة النائبة المحترمة هدى الجلاصي، لها من التوقيت ست دقائق، فلتتفضل.

السيدة هدى الجلاصي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع وبالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق لك،

دخل الإسلام تونس منذ القرن الأول للهجرة فأسس عقبة بن نافع القيروان لتصبح قاعدة لنشر العلم والفقه وبناء شخصية روحية متوازنة في بلاد المغرب ومع تعاقب الأغالبة والحفصيين وغيرهم ترسخت ملامح الهوية الدينية التونسية القائمة على المالكية والأشعرية والتصوف السني وهي ثلاثية شكلت عبر قرون إطارا للوسطية والاستقرار الفكري ومن جامع الزيتونة انطلقت مدرسة علمية صنعت علماء ومصلحين وأسست تقليدا عميقا في الاعتدال والعقلانية الدينية ما جعل الإسلام في تونس تجربة حضارية متجذرة وذات خصوصية واضحة.

سيدي الوزير، هل يعقل ونحن في دولة إسلامية بامتياز وأغلب بيوت الرحمن فاقدة الأئمة والمؤذنين؟ فالمواطن هو من يؤذن في الجامع وينظفه عوضا عنهم وهناك إطارات دينية ونحن في دولة إسلامية عريقة راتبه الشهري 470 د وهي تعتبر منحة وغير مرسم وحين يصل إلى سن التقاعد لا يجد منحة شهرية للعيش وبين قوسين زوج أختي كان مؤذنا بجامع الزيتونة توفى 2013 وكان يتقاضى 160 دينارا ولم تتحصل عائلته على أي شيء.

صرخة لإطارات الدين لا نريد غير الترسيم لحفظ ماء وجوهنا وكرامتنا بعد إحالتنا على التقاعد.

يجب أن يبقى الخطاب الديني في تونس موحدا معتدلا عقلانيا بعيدا عن التوظيف السياسي أو الإيديولوجي، نريد رؤية وطنية واضحة لتجديد الخطاب الديني وتحسيس الشباب وتعزيز دور الوزارة في ترسيخ الوسطية التونسية الأصيلة.

سيدي الوزير، ما زال الحج والعمرة يطرحان مشاكل سنوية متكررة تتعلق بالتنظيم، الأسعار، الخدمات ونوعية مرافق الحجاج فالحاج التونسي يستحق معاملة تليق بكرامته وخدمات بمستوى ما يدفعه من تكاليف.

يظل ملف الكتاتيب من أكثر الملفات حساسية وخطورة، نريد طمأنة واضحة حول المناهج والمضامين وتأهيل العاملين بالكتاتيب ومنع أي نشاط غير قانوني أو غير مرخص وضمان بيئة تربوية سليمة لا تسمح بالانحراف الفكري أو سوء المعاملة.

سيدي الوزير، لطالما كانت الأوقاف رافدا كبير للمدارس والمستشفيات والزوايا والتكافل الاجتماعي ويمكن اليوم أن تكون محركا للتنمية وتمويل البنية التحتية والاجتماعية ودعم الفئات الهشة وتعزيز الاستقلالية المالية للمؤسسات الدينية.

الأوقاف ثروة وطنية ضخمة لكن الإدارة الحالية ما زالت متعثرة، في المقابل إذا حسنّا إدارتنا يمكن أن تتحول إلى رافد اقتصادي واجتماعي كبير.

سيدي الوزير، أرجو إطلاعنا على وضعية الجالية المسيحية بتونس وظروف العمل على هذا الشأن ومشاغلهم ونطلب من سيادتكم أن تقدموا لنا بحثا يوثق مدى التعريف بالثراء الحضاري والسياحة الدينية.

وأخيرا سيدي الوزير، نشكركم شكرا جزيلا على كامل الجهود التي تبذلونها والتي من شأنها التقريب بين الشعوب والديانات وتساهم في نشر السلم العالمي وتعرف بتونس أرضا للتآخي والتآلف ويجب أن يكون قطاع الشؤون الدينية درعا للوسطية لا مساحة للارتجال أو الفراغ التنظيمي وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم حسنين محفوظي، له من التوقيت أربع دقائق فليتفضل.

السيد حسنين محفوظي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، استغربت حقيقة من تصرفك تجاهي في الجلسة التي كانت معينة في السابق استغرابا شديدا حيث مددتك بملف في رخصة بناء جامع في منطقة فيها عدد سكان لا بأس به وتوفرت هبة الأرض إلا أنك لم تقبله مني وقلت لي لا نقبل ملفات بهذه بالحركة وكان معي زميلي لماذا؟ وما الذي تقبلونه إذا لم تقبلوا ملفات ومطالب المواطنين؟ لا بأس قل لي ما الذي تقبلونه حتى نمدكم به؟ استغربت وقد أخجلتني حقيقة يومها في الهو وقلت لك هذا ملف بناء جامع ويرغبون في نقل الرخصة من مكان لآخر قلت لي لا نحول الرخص لأن المسجد في منطقة بعيدة لا يقصدها أحد ما عدى المؤذن الذي يؤذن ويغادر فأرادوا أن يحولوه وبدأ المواطنون البناء وهناك عقد هبة 1000 متر وقلت لك هل توجد إمكانية في رخصة فإما أن تحول هذه الرخصة لأن المسجد لا يذهب إليه أي أحد قلت لي لا نقبل وتوجه الى الإدارة الجهوية، قلت لك بأنه موجود في الإدارة الجهوية إلا أنك رفضت وفي الأخير أخذته جبرا للخاطر واستغربت حقيقة الأمر.

أجر إطارات وعمال المساجد مخجل وقد تحدث فيه كل الزملاء إذ لا يمكن حتى من شراء جبة ويصلي في المسجد فقط 4 أو 5 أنفار من الإطارات مثل عدة مساجد فماهي تعلة هذا الأجر؟ فقط لأنه يعمل لوقتين أو ثلاثة أوقات هو على ذمة المسجد يوما كاملا، رجاء رفعوا لهم في هذه المنحة وأريد أن أعرف أين هي ميزانية وزارة الشؤون الدينية؟ فالحج باهظ جدا ولا يذهب إليه أحد والمساجد في الأرياف يبنيها المواطنون على كاهلهم وأجر الإطارات لا أراك الله وميزانيتكم كبيرة حقا فما الذي تفعلونه بها؟ أين هي الأموال؟ إذ لا يوجد دعم للحجيج ولا أجرا محترما للإطارات والمساجد يبنيها المواطنون على كاهلهم فأين هي الميزانية ولا أحاسبكم، ولكن السؤال يطرح نفسه؟

هناك جامع عمر بن الخطاب عمادة الآثار، معتمدية سبيطلة وسط المنطقة لا يوجد فيه لا مؤذن ولا إمام منذ خمس سنوات فقط في رمضان يصلي وبعد ذلك يغلق.

لديك نقص فادح في الإطارات في كامل المساجد وعندك كفاءات خريجي الجامعة في بطالة لماذا؟ فالخطاب الديني ضعيف جدا وغير مقنع الآن وأؤكد لك أن من يصلي في المساجد خاصة في الأرياف هم فقط الإمام والمؤذن وإطارات الجامع وهناك تكرار في خطب الجمعة.

جامع الرحمة، منطقة الفراحتية عمادة مشرق الشمس مغلق إلى الآن بسبب عدم تعيين الإطارات الدينية.

مسجد التوايتية عمادة القرين، معتمدية العيون جاهز منذ 2017 إلى حد الآن لم يأذن لهم بالفتح، الرجاء إعطاء الإذن بالفتح ونحن على أبواب قدوم شهر رمضان وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أختم بآخر مداخلة للسيد النائب المحترم هيثم الطرابلسي، له من التوقيت أربع دقائق، تفضل.

السيد هيثم الطرابلسي

شكرا السيد رئيس الجلسة،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، من الضروري تكوين الأئمة على نفس المنهج فالناس يريدون الذهاب إلى مسجد دون غيره لأن كل إمام يتحدث عن شيء مخالف ويجب أن يكونوا في نفس المنهج ويتحدثون بنفس الخطاب مع ضرورة تحسين وضعهم المادي لأن دورهم مهم في بناء المجتمع، وغير معقول أن يجمع الناس المال لمساعدة إمام الجامع في مصاريف العيد ولتدريس صغاره فهذا لا يليق بشخص بتلك المكانة في المجتمع.

سيدي الوزير، من الضروري كذلك حماية المجتمع من منتحلي الصفة من المشائخ مدعي المشيخة ونراهم موجودين في وسائل الإعلام، فكل منهم يلبس جبة ويخرج ليفتي في مسائل دينية فصل فيها الدين منذ 1400 سنة وكل يفتي كيفما يشاء وهذه الفتاوى هي خطر على المجتمع فالرجاء حمايته من هؤلاء الناس.

التربية الإسلامية في مدارسنا وهي مادة مهمة لكنها ضارب واحد في حين أنها من الطبيعي أن تكون ضارب أربعة وتكون قبل الرياضيات وقبل الفيزياء لأنها ستبني المجتمع والشباب، ولكننا لا نعطيها أهمية وأيضا ضرورة تغيير المناهج الدراسية وتغيير طريقة التدريس بالنسبة إلى التربية الإسلامية منذ دراستنا الى الآن نجد التلاميذ يغشون في هذه المادة لماذا؟ لأن مهمة وزارة التربية أن نمتحن ذلك الشخص لا أن نربيه، فيجب أن يكون دورنا تربية الإنسان وتعليمه الدين الحق ولا أن نمتحن معرفته من عدمها إذن الرجاء تحقيق هذا ودوركم مهم جدا في المجلس الأعلى للتربية ونود أن تكون التربية الإسلامية مادة أساسية لا ثانوية لأنها مادة شاملة ستعلمنا كل شيء.

سيدي الوزير، بالنسبة لي "وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ" آية مهمة لذا ضرورة تركيز بعض الأحاديث الدينية أو الآيات القرآنية في شوارعنا: في محطات القطار، في محطات الحافلات وأينما تذهب فهناك أحاديث دينية عن الأخلاق والنظافة والتسامح والكلمة الطيبة والابتسامة ونراها موجودة في بلدان أوروبية وحتى في الحافلات أحاديث دينية أو آية قرآنية في بلدان غير مسلمة بينما تنعدم في بلادنا، إذن ضرورة تركيز بعض العلامات التي تتضمن أحاديث دينية من شأنها أن تذكر المواطن التونسي بدينه فلا يلقي الاوساخ في الشارع مجددا ولا يتلفظ بالكلام البذيء ويتبسم لأن التبسم في وجه أخيك المسلم صدقة وحين تكتبها له ستذكره بها فالأفضل أن نذكر المسلم بدينه وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب المحترم، وزارة الشؤون الدينية من أهم الوزارات حسب رأيي المتواضع لأنها تضطلع بمهمة الحفاظ على الهوية الروحية والثقافية وتنظيم ممارسة الشعائر ومكافحة التطرف الديني مما يجعلها ركيزة أساسية في استقرار المجتمع.

شكرا سيدي الوزير والوفد المرافق لكم على حسن الإنصات لأنه من اللافت أن الوزارة التي تحسن الاستماع لمواطنيها تصبح أكثر قدرة على معالجة التحديات سواء كانت روحية أو ثقافية أو اجتماعية وهذا يضع وزارتكم في موقع مميز لأنها لا تكتفي بالتوجيه، بل تصغي أيضا لتطلعات الناس وتعمل على تلبية حاجياتهم بما يتماشى مع قيم الاعتدال والتسامح.

شكرا مرة أخرى وهكذا نكون قد أنهينا أشغالنا الخاصة بمهمة الشؤون الدينية وأحيل رئاسة الجلسة إلى رئيس مجلس نواب الشعب.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذن السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

نجدد الترحيب بالسيد أحمد بوهالي، وزير الشؤون الدينية وكافة أعضاء الوفد المرافق له، مرحبا بكم مرة أخرى ونواصل النقاش العام في جزئه الثاني والمتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب وأحيل الكلمة للنائب المحترم صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق. تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وبالوفد المرافق له،

سيدي الوزير، هناك نقص كبير وحاد في الإطارات المسجدية بالجوامع والمساجد بجندوبة ككل وببو سالم وبلطة بو عوان بصفة خاصة أحيانا نجد إطارا مسجديا واحدا في أحد المساجد، فالرجاء سد هذا الشغور الحاصل بما يضمن الحد الأدنى على الأقل.

ثانيا، غلاء الأسعار وتراجع المقدرة الشرائية يحتم على وزارتكم الترفيع في منحة الإطارات المسجدية فهي منحة ضعيفة جدا مقارنة بالعمل الذي يقومون به، هناك أيضا بطء كبير وطول في الإجراءات لخلاص المكلفين الجدد من الإطارات المسجدية.

ثالثا، ضرورة تعزيز الإدارة الجهوية للشؤون الدينية بجندوبة بانتدابات جديدة، نقص حاد في الأعوان وضع ضغط على الأعوان الموجودين حاليا مما يؤثر على آجال النظر في ملفات والقيام بالدور التأطيري وعمليات المتابعة.

سيدي الوزير، النقطة الأخيرة تخص ملف إحالة قطعة أرض بحي "السنيت" معتمدية بلطة بوعوان لمصالح وزارتكم لبناء جامع الهداية، حيث خصصت إدارة "السنيت" قطعة أرض عند بناء الحي لبناء جامع، ولكن لم تتم إحالة هذه القطعة لوزارتكم إلى حد الآن، فالرجاء من سيادتكم مراسلة وزارة التجهيز قصد إنهاء إجراءات الإحالة لهذه القطعة إلى الملك العمومي للمساجد في أقرب الآجال.

سيدي الوزير، تحصلت هيئة هذا المسجد على الترخيص القانوني وهي تنتظر تمكينها من قطعة الأرض للشروع في البناء. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد صلاح، الكلمة الآن للنائبة المحترمة عواطف الشنيتي، دقيقتان.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية، إطارات الوزارة،

أولا أود تهنئتكم على نجاح موسم الحج السيد الوزير،

اليوم سأتحدث عن الشأن الديني، هو علم يدرّس قبل أن يدرس وهذا العلم من يدرسه من الكتب فقط لا يؤخذ من العلم إلا القليل، فالعلم الديني لا يذكر في جزئياته لأن الجزء لا يفهم إلا في الإطار الكلي ولأجل ذلك يجب أن تكون الأولوية سيدي الوزير، في الإمامة لخريجي جامعة الزيتونة ومعهد الشريعة وأصول الدين.

أولا سيدي الوزير، الذين يعملون أئمة أغلبهم متقاعدين أو لديهم عمل مزدوج وهذا في تونس في وقت لدينا فيه 25% من أصحاب الشهادات العليا في حالة بطالة وهو أمر غير مقبول ونأمل منكم سيدي الوزير، أن تتخذوا قرارات جريئة.

كذلك الإطارات التي يدرسون في الكتاتيب، هؤلاء أيضا لديهم شهادات عليا، نأمل في ترسيمهم، نحن قد ألغينا المناولة، نريد تمكين كل من يعمل في تونس من الإحساس بالكرامة وعزة النفس.

مثل يوم أمس وزير التكنولوجيا، قال إنه سيتم تطبيق القرارات، نأمل أن نسمع من سيادتكم اليوم عن تطبيق القرارات على هؤلاء الأشخاص وكل واحد حسب شهادته.

شيء آخر سيدي الوزير، المنحة الممنوحة للأشخاص الذين يعملون في الجوامع والتي تبلغ حاليا 180 دينار لا تفي بالحاجة، نرجو منكم النظر فيها ومحاولة تحسينها خاصة لمن لا مورد لهم.

نحن دائما معكم خاصة عند العمل على تنظيم الأمور وتحسين أوضاع الإطارات ضمن الميزانية، كلنا ستكون إلى جانبكم وإن شاء الله تبقى تونس دائما بخير ويستمر الخطاب المعتدل وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إن شاء الله، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكر السيد الرئيس،

السيد الوزير وكافة الوفد المرافق،

إطارات وأعوان المساجد السيد الوزير، بخلاف النقص دعونا نتحدث عن وضعيتهم الحالية حيث يتم تعيينهم بعد النجاح في اختبار كتابي وبقرار عرضي أي يمكن التراجع عنه في أي وقت، هذه النقطة الأولى.

هؤلاء يعملون بنظام 48 ساعة وأجرهم 480 دينارا وهو أجر زهيد وزهيد جدا في ظل الظروف الحالية، من بينهم من هو إمام خطيب ومنهم إمام للصلوات الخمس ومنهم مؤذن، كما أن فيهم من يحمل شهادات عليا سيدي الوزير، وهم موجودون وقانونا لا يمكنهم ممارسة أي عمل آخر أي أنهم مقيدون ولا يتمتعون بعطل ويعملون ليلا ونهارا على تأمين المساجد وفي فترة ما كانوا هم من حرصوا على تأمينها وبعد مدة طويلة تم تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية وهو أمر لم يعد مفهوما إن كان امتيازا أم عبئا عليهم لأن اليوم إذا أراد أحدهم المشاركة في مناظرة أو مغادرة عمله، يجد نفسه عاجزا عن ذلك باعتباره مرتبطا بالتغطية الاجتماعية.

عددهم على مستوى الجمهورية يقارب 12 ألف وهم منتشرون في كل الولايات وهذا تناغما مع القانون ومع إرادة رئيس الجمهورية، لذلك نرجو بكل جدية تخصيص الاعتمادات اللازمة في ميزانية العام المقبل لإدماج إطارات المساجد المتفرغين كليا في الوظيفة العمومية حسب شهاداتهم العلمية على غرار باقي القطاعات.

إن شاء الله تكون هناك عناية بهذا الموضوع لأنهم فعلا يستحقون ذلك وأجورهم الزهيدة لا تمكنهم من أبسط سبل العيش الكريم بتاتا.

موضوع آخر يتعلق بالمؤدبات، هن أصحاب الشهادات العليا اللاتي نجحن في اختبار الكتاتيب التابع لوزارة الشؤون الدينية وإلى الآن في انتظار قرار التكليف المباشر وقد يوجد من مرت عليه سنتان أو ثلاث دون صدور هذه القرارات، رغم أنهم تحملوا مسؤولية تجهيز الكتاتيب بالكامل، هم فئة ترغب في العمل والاعتماد على نفسها، لكن إلى اليوم لا توجد بوادر واضحة، لا في السنة الحالية ولا القادمة ولا حتى في المدى القريب لتفعيل تكليفهم، لذلك سيدي الوزير، نرجو التسريع في إصدار القرارات وتمكينهم من حقهم في المباشرة.

وفي هذا السياق توجد وضعية في القيروان تتمثل في طلب فتح كتاب جامع زيد بن ثابت في ذرع التمار والذي قمتم سيدي الوزير، بتدشينه بتاريخ 16 مارس 2025 إلا أنه إلى حد الآن لم يدخل حيز الاستغلال، علما أن هذه المنطقة لا تحتوي على كتاب ولا روضة أطفال ولا حتى قسم تحضيري بالمدرسة رغم أن الكتاب مجهز بالكامل من حيث الطاولات والتجهيزات وهناك من هو مستعد للتطوع للعمل وبالتالي فإن ظروف المنطقة تقتضي ضرورة فتحه في أقرب الآجال.

في وزارة الشؤون الدينية الإطارات الذين كانوا يعملون في السابق مثل إمام جامع الذين كانوا يتقاضون 270 دينارا دون تغطية اجتماعية وبعد وفاتهم تتحصل أراملهم على منح ضعيفة تتراوح بين 120 وعند الترفيع أصبحت المنحة 180 دينارا وهو مبلغ لا يفي بأبسط متطلبات العيش في الوقت الحالي ولا يبلغ حتى الحد الأدنى للأجور، لذلك لا بد من إيجاد حلول جذرية لهذه الفئات في تناغم مع هذا القانون، القانون الثوري الذي صدر يقتضي بالضرورة تسوية الوضعيات وأنتم كوزارة على غرار بقية الوزارات مدعوون إلى تحمل مسؤولياتكم وإنفاذ القانون.

سيدي الوزير، هناك مراسلة كتابية بخصوص الكتاب الكائن بذراع التمار وممضى من طرف المواطنين ومثلما قلت لكم، أنكم قمتم بتدشينه عند زيارتكم.

سيدي الوزير، أعود بكم إلى القيروان وقد بلغني من قبلكم مشكورين وجود قائمة بعدد من المساجد التي ستشملها العناية خلال سنة 2026، من بينها جامع التوفيق وجامع الأنصاري والقائمة طويلة، غير أن جامع التوفيق قد طال تعطله وأصبحنا اليوم نعاني حتى في أداء الصلاة الجنازة وهو أمر أرهق المواطنين، إذ إن إكرام الميت يقتضي التعجيل بدفنه، لا بد العناية بهم مما يستوجب الشروع الفوري في أشغال الصيانة دون تأخير.

كما أذكر مقام الإمام سحنون بالقيروان، أصبح خراب حتى عندما يأتي السواح نتفادى جلبهم إليه لزيارته لأنه أصبح في وضع محرجا وهو اليوم يحتاج إلى عناية خاصة.

القيروان سيدي الوزير، نود التعرف على برنامجكم بخصوص الجامع الكبير، المنارة الإسلامية الكبرى، فالقيروان ليست وجهة تزار فقط في المولد النبوي الشريف وهي تتطلب عناية خاصة وخاصة جدا والله ولي التوفيق، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

السيد الوزير، كما تعلمون تحدثنا سابقا، نثمن ما قدمتموه من أفكار جديدة بخصوص المساجد، لكن أعود إلى ما ذكره زميلي المحترم أيمن نقرة بخصوص القيروان وأنتم تعلمون أن القيروان هي القلب النابض للإسلام.

سيدي الوزير، بهذه المناسبة نود أن تقدموا لنا مشروعكم الثقافي والديني وحتى السياحي للعاصمة الدينية القيروان، فالقيروان ليست فقط وجهة في مناسبة المولد النبوي الشريف، بل تمتلك مخزونا دينيا كبيرا نريد أن نراه رافعة ثقافية وسياحية ونأمل بكل أمانة أن تكون لوزارتكم الموقرة، العزيزة علينا وزارة الشؤون الدينية، رؤية واضحة ومتجددة، فالمساجد ليست فقط أماكن عبادة، بل ينبغي أن يكون للوزارة حضور فعال على المستوى الثقافي والسياحي أيضا.

كما أقترح سيدي الوزير، بخصوص المساجد وأنتم في المرة السابقة، أعطيتني مقترح وجيه، مشكورين على ذلك، أن يتم تغيير بعض تسميات المساجد بحيث يتم إسنادها إلى قامات علمية ونستطيع في هذا الإطار أن نعد لكم قائمات على مستوى الجهات بأسماء الأعلام لإطلاقها على المساجد، عوض التسميات المتشابهة والمتكررة بما يثمن رمزية هذه الشخصيات ويعزز الوعي الثقافي والديني وهذا مقترحك وأردت أن أذكره أمام السيدات والسادة النواب الأفاضل.

بالنسبة إلى المساجد وباستثناء جامع الزيتونة الذي هو مزار أيضا جامع القيروان، نرغب في أن تصبح في كل المساجد يوجد "لافتات" أي في كل مسجد نجده مثل المساجد في عديد بلدان العالم، نجد مزارات ونحن نطمح إلى أن تكون كل مساجدنا وجومعنا مزارات بحيث يجد الزائر سواء كان أجنبيا أو محليا وكذلك التلاميذ والطلبة معطيات واضحة عن كل مسجد تتضمن تاريخ تأسيسه وأبرز الأئمة الذين تداولوا عليه ومعالمه حتى يكون الزائر له فكرة مسبقة عنه.

فعند زيارة بعض المعالم في الخارج مثلا "mosquée de Paris" نجد تنظيما محكما، هو صحيح مكان للعبادة بالنسبة إليهم، هو في دولة مسيحية، ولكن تتوفر بجانبه المرافق الضرورية والخدمات مثل المقهى والمطعم والحمام وهذا أنا عشته، حيث كان مزار للعبادة لكن في نفس الوقت يتوفر فيه كل ما يجعل السائح يقصد المكان ويزوره.

إذا المساجد من حقنا أن نمنحها بعدا ثقافيا إلى جانب دورها الديني فهي فضاء للعبادة، ولكن ينبغي أيضا تعزيز قيمتها الثقافية وخاصة الجانب السياحي السياحية.

للأسف نلاحظ في الحقيقة تراجع دور بعض المساجد التي كانت في السابق مزارات مثل جامع الزيتونة الذي لا يزال إلى اليوم وجهة للسياح، لكن هناك تراجعا في هذا الدور.

كما أن المكتبات التي كانت موجودة أصبحت اليوم في أغلبها مغلقة وأعطيك مثالا مكتبة الجامع الكبير مغلقة حاليا في حين كانت فضاء يستقطب الطلبة والأساتذة والباحثين فأين هي الندوات العلمية؟ وأين هو المركز الثقافي، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان؟ أين الندوات العلمية؟ أين المنشورات؟ كم تم إنتاجه منها؟

في الحقيقة سيدي الوزير، نريد من الوزارة أن تتجاوز الصورة النمطية المرتبطة فقط بالحج والعمرة والأعياد الدينية ونطمح إلى أكثر من ذلك. نريد دورا فعالا على المستوى الثقافي في المحافل سواء على الصعيد المحلي أو حتى دوليا، لم لا؟ نريد أن نرى أعلامنا في التاريخ الإسلامي يستعيدون إشعاعهم خارج حدود الوطن؟

هذه ملاحظة سيدي الوزير، أسوقها لكم بكل لطف وشكرا لك مرة أخرى.

وأعطي الكلمة للنائب المحترم عمر بن عمر عن كتلة الأحرار، لمدة ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عمربن عمر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، لدي بعض الملاحظات.

النقطة الأولى تتمثل في ضرورة التسريع بإصدار القانون المنظم لأعوان وإطارات المساجد وكذلك الذين يقومون بالتدريس في الكتاتيب، نظرا إلى أهمية هذا القطاع وحساسيته، فسن هذا القانون سيدي الوزير، يضمن الواجبات والحقوق.

النقطة الثانية تتعلق بضرورة مزيد التحري في التعيينات بالمساجد حيث يجب الاعتماد على التقاطعات بين مختلف الأطراف المتداخلة، فمن غير المعقول أن يقع تعيين عون أو إطار بمسجد لمجرد تبعيته لهذا الطرف أو ذاك، لذا نرجو مزيدا من التحري والاعتماد على التقاطعات المختلفة سواء مع السلط الجهوية، الأمنية أو غيرها من المصالح المتداخلة.

النقطة التي أود إثارتها معكم سيدي الوزير، تتعلق بمعلم زاوية سيدي إسماعيل بمعتمدية زرمدين ولاية المنستير، فهذا المعلم مغلق منذ سنة 2022 وكان سابقا تحت تصرف البلدية لكن بعد الثورة وقع إحالة هذا المعلم إلى وزارة الشؤون الدينية. تبعا لزيارة لجنة فنية أعدت تقريرا أفاد بأن المعلم يمثل خطرا على الزوار بسبب الشقوق والرطوبة وعديد النقائص وبناءا على هذا التقرير تم غلقه لكن إلى حد الآن لم يتم القيام بأي إجراء لا من حيث الترميم ولا من حيث إنجاز الدراسات وقد وجهت سؤالا كتابيا إلى الوزارة سنة 2023 فكانت الإجابة، مشكورين، أن زاوية سيدي إسماعيل مرسمة ضمن الملك العمومي للمساجد منذ جانفي 2023 تحت عدد 3740 وتمت مراسلة السيد الوالي لفتح استشارة فنية، لكن بعد التواصل مع السيد الوالي أفادوا بأنهم قاموا بالمطلوب وأنهم في انتظار فتح الاعتمادات وفي كل مرة يتم الجواب بأنه تم فتح استشارة في حين أن الإشكال الحقيقي هو عدم فتح الاعتمادات لخلاص من قام بالأعمال.

كما ورد في نفس الإجابة تقول: أنه تجدر الإشارة إلى أن الوزارة، في إطار مشمولاتها، تتولى دوريا متابعة الوضعيات الإنشائية للمعالم الدينية واتخاذ الإجراءات اللازمة للصيانة والتعهد إلا أنه سيدي الوزير، لم تتم أي زيارة أو معاينة وأتحداكم إن كان لديكم تقرير أو محضر معاينة لهذا المعلم خلال السنوات الأخيرة. لذلك نرجو التسريع في اتخاذ الإجراءات اللازمة، نظرا إلى ما يمثله هذا المعلم من رمزية ودور تأطيري للشباب، فضلا عن دوره الاجتماعي داخل المدينة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحق، العدل، الوكيل، المعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،

سيدي الوزير، مرحبا بكم والطقم المرافق لسيادتكم،

عن مواطني مجاز الباب وسلوقية وتستور وقبلاط من ولاية باجة وجميع أريافها أحدثكم سيدي الوزير،

النقطة الأولى تتعلق بوضعية الإطارات المسجدية وهي وضعية سيئة جدا وننقل إليكم صوتهم، راجين من سيادتكم تحسين هذه الوضعية والنظر فيها خاصة من حيث الوضعية المهنية والتغطية الاجتماعية والقانون الأساسي، كما يطالبون بإدماجهم في الوظيفة العمومية.

ثانيا، بخصوص الجوامع سيدي الوزير، فإن متساكني أولاد سلامة بريف تستور يطالبون ببناء جامع حيث إن الأرض على ملك الدولة الخاص متوفرة وهم يبعدون عن مدينة تستور حوالي عشرين كيلومترا ويحتاجون إلى مسجد خاصة أنهم لا يستطيعون التنقل إلى تستور، لا سيما في شهر رمضان المعظم ويرغبون في إقامة صلاتهم وسماع الأذان في منطقتهم.

ثالثا، جامع بمنطقة حي 26 فيفري بتستور، لم يتم إلى حد الآن إتمام بنائه، كما أطلب تعهد الجوامع سيدي الوزير ومنها جامع الأندلسي بمجاز الباب حيث إلى اليوم الأعشاب نمت في صومعته وقد تقدمت منذ سنوات بطلب لتعهد هذا الجامع سواء من قبل وزارة التجهيز أو المعهد الوطني للتراث، باعتباره جامعا أندلسيا يعود إلى سنة ألف وسبعمائة وبضع سنوات ميلادية.

سيدي الوزير، هناك أمثلة لمعالم مماثلة، كما حدث في فاس حيث انهار مسجد على المصلين بسبب التشققات ولا نريد أن نصل إلى مثل هذه الوضعية، لذلك نرجو منكم التدخل في هذا الموضوع.

كما نطالب بتعهد المعالم الدينية بتستور، إذ يوجد بها 99 معلما دينيا مهمشا.

وبخصوص معاليم الحج سيدي الوزير، فإن المواطن محدود الدخل غير قادر على تحمل هذه التكاليف 20 ألف دينار، لذلك نأمل أن تتكفل الدولة بالفئات الضعيفة وخاصة المعوزين وأن تخصص حصة لهم حتى يتمكنوا من أداء فريضة الحج وزيارة بيت الله الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم.

كما أقترح على سيادتكم سيدي الوزير، بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي إدراج مادة حفظ القرآن الكريم كمادة اختيارية يختارها التلميذ أو الطالب وتحتسب ضمن معدله الدراسي إن شاء الله تتحقق هذه الأمنية سيدي الوزير، وفقكم الله وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

سيدي الوزير، نحن نرغب في أن تكون حالة مساجدنا وكذلك الأضرحة والزوايا وكل ما هو مرتبط بها في وضعية جيدة وقد استمعت إلى الزميل المحترم وهو يتحدث عن الحالة السيئة لذلك أود تقديم اقتراح بسيط.

سيدي الوزير، لماذا لا يتم التفكير في إحداث ديوان مستقل إداريا وماليا لصيانة المساجد على غرار ديوان الحبوب وغيره من الدواوين؟ يكون ديوانا مستقلا يتولى أساسا مهمة صيانة المعالم الإسلامية.

صحيح أن المعالم القديمة يتكفل بها المعهد الوطني للتراث لكن يمكن إحداث هذا الديوان ليعنى خاصة بالصيانة الدورية لهذه المعالم الإسلامية.

شكرا لكم مرة أخرى وأعطي الكلمة للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة الشعب، لمدة ثماني دقائق، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والسيدات والسادة المديرين العامين وإطارات الوزارة،

في البداية سيدي الرئيس، أود أن أتوجه بتحية شكر وتقدير للسيد الوزير على رحابة صدره وإيمانه بالعمل التشاركي مع جل أعضاء مجلس نواب الشعب وهو ما نثمنه ونشكر هذا التناغم.

من خلالكم أيضا سيدي الوزير، أود أن أتوجه بتحية شكر وتقدير لكل العاملين في الشأن الديني بولاية مدنين ومن خلالكم أريد أن أوجه إليهم تحية.

تعلمون اليوم سيدي الوزير، أننا نناقش مهمة وزارة الشؤون الدينية وهي وزارة لا تقل أهمية عن بقية الوزارات، بل هي على تشابك مع كل ما يهم الشأن الاجتماعي والثقافي والديني والتربوي لجميع المواطنين ولا يمكن حصر هذه الوزارة في الإجراءات التربوية الرقابية للمناسبات الدينية كالأعياد والحج، بقدر ما نرى أنها الضامن للتوازن الاجتماعي وتأصيل الهوية ضمن مجتمع عربي إسلامي معتدل.

ولعل هذه الوزارة كان لها دور إلى جانب المؤسسات الأخرى المتداخلة الثقافية والتربوية والأمنية في حماية المجتمع من السلوكيات المنحرفة ومن مظاهر التطرف التي كادت أن تفكك اللحمة المجتمعية، لذلك تعتبر الوزارة المحور الأساسي ضمن مشروع الإصلاح التربوي والمجلس الأعلى للتربية.

سيدي الوزير، هناك ملفات وطنية نود أن تتم معالجتها خاصة المتعلقة بتحسين الأجور وتسوية وضعية الأعوان والإطارات المسجدية وترسيمهم وتوفير التغطية الاجتماعية لهم، تحسين وضعية الوعاظ من حيث توفير التجهيزات والوسائل الضرورية للعمل وفتح باب الانتدابات في هذا السلك، فالواقع سيدي الوزير، غير معقول، إذ يعمل الواعظ في مجال جغرافي واسع ويغطي عدة نقاط ويطالب بإلقاء الدروس وأحيانا يعوض الإمام الخطيب دون أن تتوفر له وسيلة نقل والأغرب من ذلك أنهم يفتقرون حتى إلى مقرات عمل لائقة حيث يعملون في مكتب بمعتمدية.

أيضا ضرورة تبسيط الإجراءات والتخفيض من تكاليف الحج وتحسين ظروف الإقامة لتفادي كل المشاكل وضرورة إحداث هيكل يتولى متابعة شؤون الحجيج بالبقاع المقدسة ضمن المصالح القنصلية بالمملكة العربية السعودية وكذلك ضرورة ضبط قائمة المرافقين وفق معايير موضوعية ومتوازنة بين الولايات، بعيدا عن كل المحاباة والمقاييس التي تكون أحيان على مقاس وقد شهدنا هذا خلال المواسم الماضية سيدي الوزير، "فلان يعرف فلان يذهب". الرجاء منكم سيدي الوزير، التدخل وبكل قوة، الواقع وبكل أمانة الموسم الماضي هناك الكثير من الشفافية ونأمل هذه السنة تكريس ذلك أي ترسلين من له كفاءة.

أما على المستوى الجهوي وبصفتي نائبا عن جهة مدنين، دائرة مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف، كنت قد واكبت زيارتكم الأخيرة للولاية واطلعتم على الوضعية العامة للمساجد والجوامع والمعالم الدينية، فبعضها يتطلب التعجيل بالتدخل من حيث الصيانة والترميم وتوفير الموارد البشرية، تعلمون سيدي الوزير، ولاية مدنين تضم أكثر من 800 معلم ديني، مع نقص حاد في الموارد البشرية، كما أود لفت انتباهكم إلى شيء آخر وأنا كنت قد طالبتكم السنة الفارطة في سيارة إلى السيد المدير الجهوي، أنا لا أدافع على السيد المدير الجهوي فمن غير المعقول سيدي الوزير، أن تكون ولاية كولاية مدنين ذات مساحة جغرافية شاسعة ويضطر المدير الجهوي إلى العمل بوسيلة نقل غير ملائمة ورغم ذلك، سيدي الوزير، أعرف هذا المدير الجهوي عن قرب وهو إنسان نشيط يتنقل باستمرار بين مختلف المعتمديات وهم تسعة ولا أقول يوميا لكنه يتحرك بصفة دائمة، إلا أن وضعية وسيلة النقل التي يستعملها مؤسفة، بل إنه في بعض الأحيان يقوم بإصلاحها على نفقته الخاصة ولم يخبرني بذلك وإنما أعلمه من خلال متابعتي الميدانية، إذ إنني على تواصل دائم وفي تناغم مع كل الإدارات الجهوية وأدرك أن بعض المصاريف كالدهن للإدارة الجهوية من مواردها الخاصة، لذلك نرجو من سيادتكم التدخل العاجل لمعالجة هذه الوضعية.

سيدي الوزير، أيضا كنت قد طالبت بتحويل بعض المساجد إلى جوامع بمعتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف وهل يعقل أن تسلم شهادة عمل لإطار ديني من المركز، إذ ينبغي تمكين المدير الجهوي من هذه الصلاحيات ومن جهة أخرى فإن زاوية سيدي مخلوف وهي معلم تاريخي تحتاج إلى صيانة وترميم ولتثمينها دينيا وثقافيا، الرجاء منكم التنسيق مع المعهد الوطني للتراث للعناية بتاريخ هذه المنطقة.

أيضا سيد الوزير، أنتم تعلمون أن أغلب التدخلات المتعلقة بالصيانة واقتناء مواد التنظيف تتم بمجهود شعبي وفي بعض الأحيان، أذهب باقتناء مواد تنظيف لأحد الجوامع أو المساجد أصبح في تحري وفي إشكال، لذلك نرجو من السيد الوزير، بكل لطف، دعم هذه المعالم والمساجد ولو بالحد الأدنى من خلال توفير مواد التنظيف على الأقل.

أيضا الإطار الديني سيدي الوزير، أن يقضي 50 سنة في خدمة مسجد أو جامع ثم يتحصل عند خروجه على منحة 180 دينار بعنوان الإحالة على العجز البدني والله من المضحكات المبكيات ما بها وزارة الشؤون الدينية ليست مثل الوزارة الأخرى، إنه إطار ديني ذلك الشخص وهو قدوة لنساعده سيدي الوزير، فلماذا نجد موظفا آخر ولا أريد الدخول في التفاصيل، يحصل على جرايته 1500 دينار أو 1700 دينار، بينما الإطار الديني الذي قضى 50 سنة في خدمة الجامع يحصل على 180 دينارا فقط وهذا غير معقول، بل وأحيانا لا يحصل حتى على التغطية الاجتماعي يعطونه الدفتر الأبيض والله ولي التوفيق، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب محترم أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أحمد سعيداني

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أتساءل أين النيابة العمومية؟

فقد ظهر مؤخرا، في الأيام القليلة الماضية، من يدعي قرابته بالسيد رئيس الجمهورية، ابن خالته، ليكتب الآتي على صفحته في الفيسبوك: "ووجهوا أتباعهم في البرلمان ليتكلموا ويرضون المشهد مع سابقية الإصرار والترصد بعد أن قبضوا بباريس، كالشقق والمطاعم والخمارات." أين النيابة العمومية؟

يهمني أن أذكر بما قاله السيد رئيس الجمهورية، بأن الدولة لا تسير عبر تدوينات الفيسبوك ويهمنا نحن في كتلة الخط الوطني السيادي، أن نعلم من هم نواب الشعب الذين خانوا الأمانة ويهمنا أن نعلم من هم نواب الشعب الذين باعوا ذممهم ويهمنا أن نعلم من هم نواب الشعب الذين خانوا تونس وشعب تونس لأنه لا يشرفنا زمالتهم ولا يشرفنا العمل معهم ولا يشرفنا التواصل معهم، هذا إذا صح الحديث وهذا ليس مجالا لمهاترات فيسبوكية أو مسامرات عائلية، هذه أحاديث السياسة، هذه تهم تصل عقوبتها إلى الإعدام إذا صح الحديث ولكن إذا ثبت خطأ هذا الحديث، فلا أحد فوق القانون: لا نائب شعب ولا رئيس الجمهورية ولا أي فرد من أقارب الرئيس.

وأوجه كلامي للسيد رئيس الجمهورية، الشعب التونسي انتخب قيس سعيد، أما عائلتك فلا نعرفهم ولا يعنوننا.

للأسف هؤلاء الأشخاص هي مصدر معلومات موثوق عن جميع شعبنا والمسائل هذه لا تناقش على فيسبوك، بغض النظر عن صحتها أو خطئها، فهي تمس الأمن القومي وتدخل في باب التآمر على أمن الدولة الداخلي.

تونس ليست مزرعة وليست ملكية عائلية، لا لقيس سعيد ولا لعائلته وهذه المسائل تناقش في مجلس الأمن القومي وأنزه السيد رئيس الجمهورية، هذه المسألة لا أتصوره أنه يتداولها مع عائلته.

إذا صح هذا الأمر، نحن معنيون ومهتمون بمعرفة من باع تونس ومن باع ذمته، ولكن هذه المسائل ليست مجالا لمهاترات فيسبوكية ونرجو من النيابة العمومية أن تتحرك في هذا الاتجاه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حمادي العشاري غيلاني، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، مرحبا بكم ومرحبا بالسيدات والسادة سامي إطارات الوزارة المحترمين،

في الحقيقة أود أن أبدأ بالنقطة الأولى، دعما لكلام زملائي، والمتعلقة بالإطارات المسجدية.

سيدي الوزير، هؤلاء الإطارات يتمتعون بالتغطية الاجتماعية وهذه خطوة جيدة ونثمنها، ولكن من حيث مستوى الأجر خاصة للإطارات المتفرغة، رغم أننا نعلم ضعف ميزانية الوزارة، ولكن سيدي الوزير، توافقني أن هذه المنحة بالنسبة إلى إطارات المسجدية المتفرغين لا تكفي لتوفير ظروف معيشية كريمة ومواجهة صعوبات الحياة وضغوطات المصاريف، لذلك نلتمس منكم النظر في هذه الوضعية وخاصة الإطارات المسجدية المتفرغة.

أما النقطة الثانية فهي جملة من الطلبات على المستوى المحلي منها جامع الرحمة بوادي مساهل، عمادة سمامة سبيطلة، وزارتكم قد

فتحت اعتمادا بقيمة 2480 دينارا سنة 2022 لربط الجامع بالتيار الكهربائي، ولكن بسبب التعطيل لم يتم إنجاز ذلك مع العلم أن كل الوثائق موجودة في مصالحكم الجهوية.

طالت المدة وأصبحت الاعتمادات لا تكفي وينقص شيء قليل ومع ذلك هذا المسجد يؤمه المصلين في هذه الظروف نطلب منكم، بالتنسيق مع المصالح الجهوية، تسوية هذه الوضعية خاصة أن الاعتمادات متوفرة ولم يبق سوى شيء قليل يحاولون التسريع في التنفيذها.

مسألة أخرى هو مطلب رخصة جامع التوبة بهنشير الحاج السعد، عمادة البرك، معتمدية العيون، حيث تمت إحالة مطلب الرخصة تحت عدد 557 بتاريخ 4 05 2018 ونرجو النظر فيه وتسويته، إن كان مطابقا للشروط المعمول بها في الوزارة ووفق القانون إن أمكن.

كما توجد وضعية زاوية بن عمار بسمامة، معتمدية سبيطلة وهي من أقدم المعالم الدينية والتاريخية وقد ساهمت في تخريج عدد كبير من العلماء وحفظة القرآن، إلا أن هذه الزاوية تقع في منطقة جبلية وبنيتها التحتية متدهورة بشكل كبير. لذلك نرجو منكم الالتفات إليها والعناية بها حتى تواصل أداء دورها الديني والتاريخي.

النقطة قبل الأخيرة تتعلق بأصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم سيدي الوزير، فهؤلاء يحملون شهادات عليا، إضافة إلى حصولهم على شهادات في التجويد والقراءات برواية قالون وهم مستعدون لتقديم مطالب للعمل داخل الكتاتيب وحسب ما أفادوا به، وقد أنقل كلامهم بأمانة وهذا على مسؤوليتهم، يقولون بأنهم لا يتحصلون، ولكن الكتاتيب بالمحاباة وهذا على مسؤوليتهم سيدي الوزير.

وفي ختام مداخلتي سيدي الوزير، أقول: بارك الله في أعمالكم وفي كل مجهوداتكم من أجل خطاب ديني نير ومستنير، قائم على الوسطية والاعتدال ويجذر قيم الانفتاح والتسامح ونبذ العنف.

شكرا سيدي الوزير وشكرا لإطارات الوزارة وربي يعينكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حمادي والكلمة الآن للنائب المحترم عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

أود في بداية مداخلتي وبوصفي مسلما على الطريقة التونسية معتزا بديني وإسلامي القائم على مذهب الإمام مالك والحمد لله إن بإمكاننا اليوم أن نقارن أنفسنا وسلوكنا بما يجري في بلدان عربية شقيقة وصديقة من عنف وتطرف نراه هناك وكيف أصبح مصير البشر بيد الإنسان والحمد لله أن مذهبنا مالكي بني على التسامح والسماحة.

السيد الوزير، إنني أعلم أنكم تعرفون مدينة "الكاف" جيدا وتعرفون زاوية "سيدي عبد الله بو مخلوف" تلك الزاوية التي تعد إحدى المنارات الدينية الثلاث ورمزا من رموز التعايش الديني أو تعايش الأديان بمدينة الكاف العتيقة، إننا نعتبر زاوية "سيدي عبد الله بو مخلوف" إرثا دينيا وثقافيا لا بد من المحافظة عليه، إذ إن العديد من النقوش والهندسة المعمارية الموجودة فيها بدأت تهترئ ومن هنا، نطالبكم، السيد الوزير، بالتنسيق مع المعهد الأعلى للآثار أو مع وزارة الثقافة بصفة عامة بالتدخل من أجل ترميم هذا المعلم لتبقى "الكاف" دائما عنوانا للتسامح ومنارة نعتز بها كما نعتز بالعديد من المناطق الأخرى مثل "سيدي محرز" و"سيدي بو سعيد" و"سيدي منصور" وغيرها من الزوايا في كامل تراب الجمهورية.

النقطة الثانية السيد الوزير، تتعلق بالخطاب الديني وضرورة أن يكون مواكبا للمرحلة وصراحة وعلى الرغم من اجتهاد الأئمة وسعيهم إلا أنه في بعض الأحيان هناك ملل لذا، أتمنى لو توفرت بوزارة الشؤون الدينية الإمكانيات المادية التي تسمح بالتناوب بين الأئمة في إلقاء خطاب الجمعة من مسجد إلى آخر لأنه صراحة هناك مللا جعل بعض أبناء المنطقة والمصلين يغادرون مساجدهم المعتادة إلى مساجد أخرى بدعوى أن إمامهم غير مؤثر.

هذا الأمر من شأنه أن يخلق فتنة داخل المسجد ويسبب جفوة بين المصلين، لذا فإن تطوير الخطاب الديني وعملية انتقال الأئمة بين المساجد من شأنه أن يحسن التواصل وبالحديث عن القانون الأساسي للإطارات المسجدية، فقد بدأنا نرى في مساجدنا تصنيفات وقد ساءني أن بعض كبار السن حيث يسحب منهم الدفتر الأبيض ويستبدل بدفتر أصفر وهذا أكثر من إذلال، نحن نحترم رجالنا والناس الذين ضبطوا حياتهم وفق أوقات الصلاة فلو كان النشاط مستمرا أو مسترسلا لتمكنا من تقييم العملية، لكن الإنسان هنا مطالب بأن يكون على ذمة المسجد من الفجر إلى العشاء.

رجائي هو العناية بالإطارات المسجدية من خلال قانون أساسي ينظم القطاع ونحن مستعدون للنظر فيه السيد الوزير، فالتطوع مقبول في سلوكنا الإسلامي والديني، ولكن الالتزام لا تضمنه إلا الحوافز وبالتالي لا بد من تنظيم هذا القطاع لتضطلع مؤسساتنا الدينية بالدور المطلوب منها.

بعض المساجد السيد الوزير، مسجد "طوبا" بنبّر صنف من المساجد التي تتطلب تدخلا إذ أن نصفه متداعٍ وقرار الغلق النهائي من الوزارة لم يصل بعد إلى الإدارة الجهوية، علما أن اللجنة المحلية مستعدة للانطلاق في الأشغال فور وصول الوثيقة الرسمية احتراما للتراتيب الإدارية.

أود الحديث عن مساهمتكم في الاستشارة الوطنية حول التربية، فشبابنا اليوم كما يضم من يقوم بواجباته الدينية يضم أيضا من يتطرف لليسار أو السلوكيات المشينة كتعاطي المخدرات وهذا هو دور المؤسسة الدينية في تأطير كافة رواد المساجد من أجل التمسك بالأخلاق الفاضلة التي أتى بها الإسلام وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

بداية أود التوجه بالشكر إلى السيد المدير الجهوي للشؤون الدينية بسوسة، السيد محمد عبيد الذي يبذل للأمانة مجهودا كبيرا جدا في الجهة خاصة في مواضيع العناية بالمساجد ولا سيما مسجد "إبراهيم الخليل" بحي المندرة بزاوية سوسة هذا المسجد الهام الذي

افتتحناه مؤخرا في حي شعبي كبير والحمد لله، بعد عمل دؤوب حتى تم إنجازه.

السيد الوزير، النقطة الأولى التي أود الإشارة إليها هي وضعية الإطارات المسجدية إن رواتبهم الحالية لا تمكنهم من مجابهة ظروف غلاء المعيشة الراهنة وهي في الحقيقة جرايات مخجلة ولا يعقل أن تستمر بهذه الطريقة خاصة بالنسبة إلى المتفرغين منهم وبالحديث عن المتفرغين، هناك حالات لإطارات مسجدية لديهم قرارات تعيين منذ عام 1992 وأخص بالذكر إطارا في الجامع القديم بزاوية سوسة قائم بشؤون المسجد منذ ذلك التاريخ ولم تشمله التغطية الاجتماعية إلا في السنوات الخمس الأخيرة وهو الآن على أبواب التقاعد، توجه الوزارة حاليا هو التمديد له لعامين أو ثلاثة لزيادة جراية تقاعده، ولكن بما أن المساهمات لم تدفع إلا عن خمس سنوات فقط فإن جرايته ستكون ضعيفة جدا فكيف لإنسان خدم أكثر من 33 عاما أن يجد نفسه في النهاية بجراية زهيدة؟ لذا نتساءل: لماذا لا يتم احتساب المساهمات الاجتماعية منذ تاريخ قرار تعيينه الأول أو على الأقل منذ عام 1992؟

إن بقاء الوضع على ما هو عليه فيه ظلم كبير وحين يقال سنمدد له لعامين إضافيين، فماذا ستضيف له هاتان السنتان؟ هل ستزيد في جرايته عشرين دينارا فقط؟ إننا نرجو إيجاد حل جذري لهذه المسألة وخاصة الوضعية الاجتماعية للأشخاص الذين لديهم قرارات تعيين بصفة متفرغ فإذا كان للإطار المسجدي عمل آخر غير القيام بشؤون الجامع القديم بزاوية سوسة فليتفضل ويصح أن تسحب منه المنحة.

النقطة الثانية السيد الوزير، تتعلق بالإطارات المسجدية الموجودين بمساجد الزاوية والقصيبة والثريات الإطارات المسجدية يعملون حاليا بصفة تطوعية في مساجدنا دون قرارات تعيين، فهم يعملون في وضعية هشة وقد يغادرون عملهم في أي وقت، لذا نرجو إصدار قرارات تعيينهم في أقرب وقت، أيضا الإسراع في وضع القانون الأساسي للإطارات المسجدية لضمان حقوقهم وإنهاء حالة الهشاشة المهنية وهنا أتحدث دائما عن المتفرغين منهم.

النقطة الثانية السيد الوزير، تتعلق بمقام "سيدي عبد الغني" بولاية المنستير، هذا المقام التراثي الذي تقصده العديد من العائلات من مدينة زاوية سوسة هناك توجه حالي لاعتبار هذا المعلم متداعيا للسقوط ونحن نخشى أن يكون لموقعه الاستراتيجي المتميز على الـ "falaise" المطل على البحر دور في استصدار قرار هدمه للتصرف في الموقع لاحقا نحن مستعدون لإجراء خبرة فنية "contre-expertise" فإذا ثبت بالدليل أنه يشكل خطرا فنحن نتفهم الأمر، أما إذا لم يكن كذلك، فلماذا يهدم؟

كما أننا نلاحظ أن هناك جمعية تستغل جزءا من المقام وقد خرجت عن إطارها الجمعياتي لتحوله إلى ما يشبه المقهى وهذا أمر غير مقبول ونرجو منكم متابعته ومنحه الأهمية الكبرى. كما نرجو من سيادتكم التدخل لترسيم "كتاب جامع الخليل" وشكرا لكم، لقد انتهى الوقت.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد يوسف، أحيل الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا صباح الخير،

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير بكل الإطارات المرافقة له في رحاب مجلس الشعب.

بعد موسم حج 2024 انتقدنا الوزارة وبينا كل النقاط السلبية أما اليوم وبعد موسم 2025، فنحن نتقدم إليكم بالشكر على المجهودات التي بذلتموها جميعا حيث قدمتم مرشدين يتمتعون بالكفاءة دون أي اعتبار للمحسوبية والشكر موصول لكم أيضا لكون كل إدارة جهوية قد استدعت بعض الحجاج للاستماع إليهم قصد تلافي النقائص في المستقبل، فشكرا لهذا المجهود.

وعندما نتحدث عن المستقبل، فلا بد من التجديد وإعطاء الفرصة للأئمة الصغار وتحسين الأجور وإيلاء بيوت الله العناية اللازمة وأشير هنا إلى أن مصلى مطار تونس قرطاج الدولي هو وجه تونس لذا نرجو منكم السيد الوزير، تفقده وإصلاحه بالتنسيق مع إدارة المطار.

وبالطبع أضم صوتي إلى أصوات بقية الزملاء النواب في المطالبة بتسوية وضعية كافة الإطارات بالشؤون الدينية من أئمة ووعاظ ومنحهم حقهم في تسوية وضعياتهم المهنية.

لقد زرتم ولاية سليانة السيد الوزير، في شهر سبتمبر وقمتم بتدشين كتابين، وهذا يحيلني إلى أن أسألكم حول رؤيتكم في علاقة بتربية النشء والطفولة وعن الحقيبة البيداغوجية التي تعتمدون وعن خصوصية المادة التي تقدمونها للأطفال والتي تعيش معهم مدى الحياة.

سيدي الوزير، هل لديكم دراسات وإحصائيات، أكثر ما ذكر في القرآن: "أفلا تعقلون"، "أفلا تتدبرون" من حلقة حفظ القرآن في الكتاب عند المؤدب إلى السياسة الحديثة للتعليم إن حلقة المؤدب بشكل نصف دائري ليست اعتباطية، بل هي تؤمن للمتلقي ذلك الطفل أن يحظى باهتمام المؤدب في إطار المساواة وفي الاهتمام وامتلاك ملكة الفهم والحفظ، كما تؤمن للمؤدب القدرة على متابعة كل التلاميذ بشكل عادل ومنصف.

لماذا لا يعتمد هذا الشكل نصف الدائري في كتاتيبنا ومدارسنا؟ وماذا تعني الحداثة إذا كانت تكرس لنا مبدأ الأول والأخير ومبدأ التباين والتمييز؟ إننا نبحث معكم عن الخطاب السمح، المعتدل "وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ"، نبحث عن خطاب يبني الإنسان ويعلي من مكانته في علاقته بذاته وبالتفكير والتدبر وبكل الجمل الإنسانية التي تجعل منه إنسانا مميزا وعن كيفية تطويع الجمل والمواعظ في حياتنا اليومية مثل النظافة من الإيمان، بر الوالدين والابتسامة في وجه أخيك صدقة وأن نغذي مبدأ تقاسم الخيرات ومبدأ العمل من أجل تحقيق الرفاه للجميع.

الخطاب الديني السيد الوزير، في المساجد، لقد استمعنا في بعض المساجد إلى خطاب ديني لا يرتقي ولا يحترم المجتمع أو المرأة أو خصوصيات المجتمع وتوجهاته الإنسانية، هذا الخطاب يحتاج إلى تعديل ونقاش ورقابة، وأنا لا أدعو هنا إلى خنق الفكر، بل بالعكس أدعو إلى التدبر من أجل خطاب جيد حقيقي مبني على جمل وقيم إنسانية تبني الفرد لأننا جميعا نتبع هذه القيم والمواعظ في صلاة

الجمعة والأعياد وحياتنا اليومية وبحثا عن كمال الفكر والعقل والقيم الإنسانية.

إن الخطاب وجبت مراجعته، فالقرآن صالح لكل الأزمنة والمهم هو أن ندرك كيف نتدبر آياته، "أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلى قُلُوبٍ أَقْفالُها"...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا أستاذة بسمة الأمامي، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم منير كموني، له ست دقائق، تفضل.

السيد منيركموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وبالسيدات والسادة المرافقين لك وبكافة الحاضرين،

سيدي الوزير، مهمتكم على قلة الموارد والأعوان تلعب دورا هاما لا في الحرص على تيسير الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح فحسب، بل تعداها إلى المساعدة على معالجة العقائد والسلوكات المهددة لتماسك الأسرة والمجتمع في ظل انتشار الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي وما تنشره من فوضى فقهية في القنوات الدينية المفتوحة على كل المذاهب والاجتهادات وما تبثه من محتويات خطيرة متاحة للجميع دون رقابة وهذا لا يمكن أن يكون إلا بإدارة ناجزة مهيكلة متواصلة.

سيدي الوزير، منذ قدومنا إلى المجلس تواصلت مع وزارتكم في عديد المرات وإن نشكرهم ونشكركم على حسن القبول والتواصل، فإننا نسجل بكل صراحة ما لاحظناه من بطء كبير في الإجراءات وفي معالجة الملفات وغلقها بعضها يتعلق بالبنية التحتية وبعضها يتعلق بالموارد البشرية، مثلا جامع الفاروق بالكرايمية، كنت سيدي الكريم في شربان قد طرحته للمناقشة منذ السنة الماضية ولم يزل حيث كان، علما أن أشغاله انطلقت منذ سنة 2011 وهو جاهز للصلاة عدة سنوات، لكنه معطل بسبب عدم الحصول على قرار فتح.

أيضا المسألة الثانية تتعلق بالترخيص البلدي في التنسيق بين مختلف الوزارات والهياكل المتدخلة، حيث يتطلب الحصول عليه عدة إجراءات بين أملاك الدولة والتجهيز والبلدية شرط أن تكون المساحة المخصصة 2000 مترا، الوزارة تطلب 500 مترا لبناء مسجد و1000 مترا لبناء جامع، هذه الوثيقة تعيق عدة لجان على التقدم في إجراءات بناء المساجد لأن أغلب الناس الذين تبرعوا قبل صدور هذا القرار والتصرف في باقي الملكية ولم يعد هناك إمكانية لهذا الحل، لذلك لابد من التنسيق في هذه الوضعيات الاستثنائية، الجوامع التي تعطلت بسبب هذا الإجراء، جامع بلال الخوالدية بالشربان وجامع أولاد حفصية في الكرادحة الشرقية وجامع البداوة في الشرف،

أيضا لا بد من التفكير في انتداب فرق هندسية صلب الإدارات الجهوية تعنى بمراقبة الملفات الهندسية للجوامع والمساجد والكتاتيب والحالة الإنشائية للبنايات مرجع نظر الوزارة لأن الإشراف المركزي يعطل معالجة هذه الملفات، إذن الواعظ لا يمكن أن يبدي رأيه أحيانا في هذه الهياكل الهندسية، لذلك نفكر إذن في هذه الإمكانية ونساهم في حل مشكلة الانتداب أيضا.

أيضا كلفة مواد التنظيف وتطهير آبار المجامع الريفية خاصة لابد من إيجاد حل هيكلي لا تبقى فقط لمجرد التبرعات بين الناس.

أيضا فيما يتعلق بمسألة الموارد البشرية، جمدت الوزارة قرار انتداب مؤدبين ومؤدبات لمدة سنين، في حين أن هناك عديد المناطق تشهد نقصا إما بمغادرة المؤدب لوزارة التربية في إطار تسوية وضعية النواب للسنة الفارطة، مثلا كتاب جامع الهداية بالنفاتية، يعني أن الكتاتيب شاغرة والانتدابات متوقفة رغم وجود مترشحين ملفاتهم في الوزارة أو في الإدارات الجهوية والمحلية بسبب هذا القرار.

هناك كتاتيب لم ترسم إلى اليوم كتاب في جامع أولاد التومي بالشربان، رغم جاهزيته منذ مدة وكذلك جامع الريان بأولاد علي بالنصر. أيضا هناك طلب لإعادة تكليف من عزلتهم الوزارة، نحن لا نساند الأخطاء الإدارية ولكن بعضها كان لحسابات سياسية زال موجبها وبعضهم لخطأ إداري في مطلب عطلة لوضعية عائلية قاهرة ومنهم من ذهب لأداء فريضة الحج بالمسلك الموازي للموسم قبل الفارط رغم طلبهم لعطلة سنوية قبل المغادرة علما أنهم مرتبطون بالوزارة لعدة سنوات دون عطل وتم عزلهم بدون الحصول على أي حقوق علما أن أماكنهم ما زالت شاغرة. إذن لا أذكر أسماء رغم علمنا بإرجاع نظر نظرائهم في مناطق أخرى، إذن نريد التأكيد هل هو قرار شامل لكل الولايات؟ أم أن هناك لجان ستشتغل على هذا الأمر؟

نقطة أخرى، هناك ملفات لمترشحين للخطط المسجدية بقيت مدة طويلة في الوزارة وبعد أن قطع المترشح انخراطه في الصناديق الاجتماعية على أن يحصل على المنحة كاملة التي هي بدورها هزيلة لا توفر كرامة للإطار المسجدي ولا تسمن ولا تغني من جوع يتلقى ردا بإرجاع الملف وعدم الاستجابة له وهذا كان يمكن أن يكون في الأجال القانونية ليس بعد أربع سنوات السيد الوزير، بعد أربع سنوات يعلمون أن المطلب مرفوض بعد أن قطع منحته الاجتماعية وغيرها، إذن ملفات بالوزارة لم يتم الإجابة عنها سأمدكم بالأسماء لاحقا،

أضف إلى ما ذكر أن هناك أربع إطارات مسجدية تم تكليفهم من شهر فيفري 2024، ولكن الوزارة لم تمكنهم من مستحقاتها تسع أشهر كاملة منهم من يتقاضى 100 دينار شهريا ولا يزال ينتظر تسوية الوضعية ليحصل على منحة كاملة وتمكينهم مع بقية زملائهم من مستحقاتهم لسنة 2024،

أيضا مراجعة شروط الانتداب للخطوط المسجدية، شرط السن والحفظ والشهادة العلمية خاصة في المناطق الريفية نظرا إلى هذه الخصوصية، إذا لا بد من توخى بعض المرونة.

سيدي الوزير، الإشكاليات عديدة هناك عدة ملفات للأطر الدينية مودعة بالوزارة للحصول على التقاعد المبكر لأسباب صحية مصحوبة بوثائق طبية تثبت عجزهم عن مواصلة مهامهم لم تستجب الوزارة لمطالبهم إلى حد الساعة لا رفضا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك مواصلة فكرتك السيد منير تفضل.

السيد منيركموني

شكرا، لا رفضا ولا قبولا، رغم قدم تقديم المطالب بحجة اجتماع اللجان الطبية المختصة، لكن الوضع أنهم سيحرمون من مطلبهم نظرا لقصر سنوات التغطية علما أن حالتهم الاجتماعية معدمة علما أنها مشكلة عامة في كامل تراب الجمهورية أيضا، لما لا يتم إسناد شهائد العمل التي يستحقها منظوري الوزارة في تجديد وثائقهم بالإدارات الجهوية، بدلا من التنقل مركزيا؟ هناك عديد الحاجات الضرورية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائبة المحترمة سيرين مرابط، لها ثماني دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزارة الشؤون الدينية تحت قبة البرلمان،

في الحقيقة السيد الوزير، سأبدأ بالشأن المحلي وأرجو منكم تسجيل النقاط التي سأطرحها، الاهتمام بوضعية جامع حي هلال جامع "التقوى"بدون صمعة، لقد رصدنا له في المجلس المحلي مبلغ 50,000 دينار، ولكن هذا المقترح رفض على المستوى الجهوي بسبب إشكال عقاري ومن المفترض أن تتولى وزارة الشؤون الدينية طلب تخصيص الأرض وكذلك الأمر بالنسبة إلى جامع "الإخلاص" بالسمران الذي يعاني من إشكال عقاري فالأرض على ملك شركة "SNIT" ولم تتم تسوية الوضعية حتى يتم ترسيم الجامع.

في معتمدية الزهور السيد الوزير، نعاني أيضا من شغورات في الخطط الدينية من مؤذنين ومنظفين وأئمة ونرجو منكم لفتة لجامع "المراكشي" بالملاسين ومسجد "بوعكاز"، بخصوص مسجد بوعكاز هناك مشكلة سأعرضها عليكم لاحقا خارج إطار الإعلام تتعلق بالمسكن الوظيفي والكتاب والواضعة على علم بكل شيء، فقد طلبت سابقا تغيير "الواضعة" من السيد الوزير السابق، التي تسعى راضية وأرجو تسجيل هذا المطلب لديكم لأن الواضعة عبثت بأهالي معتمدية الزهور.

السيد الوزير، نظافة بيوت الله هي أبسط الحقوق فنحن لا نطالب بتجهيزات، بل نتكفل ذاتيا بجمع التبرعات وتوفير أجهزة التكييف وموزعات المياه، لكن النظافة أبسط ما يمكن تقديمه وهي من الإيمان وتمثل وجه بيوت الله.

أنتقل الآن إلى القضية الأهم وهي سد الشغورات وهذا يحيلني على مقترح القانون الأساسي الذي قدمته صحبة زملائي يتعلق بالنظام الأساسي للإطارات المسجدية، لقد وجهت مراسلة لرئاسة الحكومة بتاريخ 26 ماي 2025 وهاتفتكم حينها بخصوص الإجابة التي وردتني من السيدة رئيسة الحكومة بتاريخ 1 جويلية والتي أكدت فيها معاناة هذه الفئة.

السيد الوزير، لا أريد إجابة تسرد لي المسميات الوظيفية الأمر الحكومي المذكور: إمام خطيب، إمام خطيب نائب، إمام خمس، مؤذن، قائم بشؤون المعلم، مدرس، راوي حديث، مؤدب، قارئ، ناظر عام ناظر جامع، أنا لا أتحدث عن الخطط السيد الوزير، بل عن أناس يعانون ولا يتقاضون حتى الأجر الأدنى المضمون "SMIG" هؤلاء عندما يتوفون تتقاضى أراملهم منحة لا تتجاوز 120 دينارا وهي لا تكفي لخلاص فواتير الكهرباء أو الإيجار هؤلاء خدموا في بيوت الله وأبسط حقوقهم جراية تليق بمقامهم وتغطية اجتماعية.

السيد الوزير، لقد كان ردكم كالتالي: وتسند لكل إطار مسجدي متفرغ الذي ليس له دخل قار أو جراية تقاعد من القطاع العام أو الخاص الأجر الأدنى المضمون بنظام 48 ساعة في الأسبوع بعنوان خطة واحدة ويمكن الجمع بين خطتين أو ثلاث خطط كحد أقصى بزيادة تتراوح بين 50 إلى 130 دينار، هل هذه الدولة الاجتماعية التي نبحث عنها؟ هل هذا هو القطع مع التشغيل الهش؟ لقد قلت لسيادتكم إن هؤلاء يخضعون لتغطية اجتماعية عبر الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية "CNRPS" إلا أن وضعيتهم القانونية تظل غير واضحة السيد الوزير، لقد رفعت عنكم حينها الحرج فذلك هو ما دفعني للمبادرة بصياغة القانون ولقد أعددت قانونا رغم أنني لست فقيهة في المجال الديني، ولكننا استشرنا أهل الذكر لتحسينه وقدمنا مقترح القانون بتاريخ 4 جويلية أي بعد المراسلة بثلاثة أيام.

السيد الوزير، ماذا نطلب نحن؟ نحن نطالب بتمتيع الإطار المسجدي بأجر شهري قار وتغطية اجتماعية كاملة تشمل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتقاعد والحق في العطل السنوية والرخص المرضية والتدرج الوظيفي والمنح التحفيزية حسب الكفاءة.

ألم يقل الله تعالى بسم الله الرحمان الرحيم: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ"؟ كما أن هناك حديثا نبويا يقول: "أعطوا الأجير أجره" ولست أنا من سيعلمكم هذا يا سيدي الوزير، فأنتم تعلمونني وتعلمون ألفا مثلي، ولكن لا بأس بأن أتحدث كإنسان يدافع عن الأجير.

السيد الوزير، نحن هنا حين نطالب الإطارات المسجدية بالالتزام بالمناهج الشرعية والوسطية وعدم استغلال المنبر لأغراض خارج الدور الديني، فماذا وفرنا لهم في المقابل؟ ماذا وفرنا لهم؟ لقد كفانا وعودا فها هو القانون موجود بين أيديكم ونتمنى منكم التفاعل معنا بشأنه.

السيد الوزير، نعود الآن إلى موضوع الخطاب الديني، فاليوم، سيدي الوزير، توجد مساجد تقع بجوار الكليات والمعاهد الثانوية ولدينا شباب نرجو من الله أن يحفظهم ويوفقهم، كما نتمنى أن يلتزم شبابنا ونساؤنا وكهولنا بمذهبنا وديننا الإسلامي، هؤلاء الشباب يذهبون إلى الصلاة فإذا ركزنا في خطابنا على الترهيب سيتملكهم الخوف، أعرف شبابا متعلمين يدرسون في الخارج يقولون لي أنهم يشعرون بضيق وخوف عند دخول المسجد في حين أن ديننا هو دين السماحة والاعتدال والوساطة.

ولا بأس بامرأة نرجو أن يوفقها الله لارتداء الحجاب وهي تتحدث في الدين، فهذا هو ديننا في تونس الذي نحبه سيدي الوزير، لقد مررنا بفترة معينة استوردنا فيها خطابا دينيا ركز فقط على ما يخدم الرجل وتجاهل المرأة التي تشارك الرجل مشاق الحياة وتعمل معه لاثنتي عشرة ساعة، لن نتحدث هنا عن مجلة الأحوال الشخصية فهي مكتسب لا يمكن التنازل عنه للمرأة التونسية إلا في تحسين وضعيتها أو في تحسين الأسرة أو في رفع الحرج عن النفقة لدعم الروابط الأسرية، ستظل المرأة حرة في هذا العهد، لأنها عماد الدار ولا يمكن لأحد أن يتجرأ على تقديم مقترح في ظل وجود 24 امرأة حرة في مجلس نواب الشعب و10 نساء في المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأمر.

سيدي الوزير، هناك ملف يخص السيد زياد الملاح، لن أخوض في تفاصيله لأنني لا أملك الحقيقة أو الباطل، لكنني مؤمنة على إحالته إليكم لفض الإشكال، كما أتساءل هل يعقل اليوم أن نعود إلى المركز الأمني من أجل شهادة عمل؟

وبخصوص الحج أتمنى أن يتم إقرار استثناء للمتقاعدين كأن يتم إعفاؤهم من بعض الضرائب أو توفير سعر تفاضلي لهم، كما أننا سعدنا العام الماضي بمعايير اختيار المرافقين في الحج والتي مرت في أحسن الظروف، لذا نرجو نشر هذه المعايير الموضوعية للعموم في إطار الشفافية والحق في النفاذ إلى المعلومة، ليعلم الجميع أن عهد

المحسوبية قد انتهى، نحن نعلم أن وزارتكم تعمل في صمت، لكن الصمت أحيانا يكون مضرا، لذا لا بد من التوثيق ونشر البيانات الرسمية والشروط الموضوعية للعموم بدلا من الاكتفاء بنشر الصور.

سيدي الوزير، وزارتكم وزارة سيادية بامتياز لأنها تمس المواطن في جوانب الروحانية بينه وبين الله لذا نتمنى أن تتبنى الخطب معالجة القضايا الراهنة كالطلاق واحتضان الأطفال ومكافحة المخدرات وكفانا ممن استغلوا المنابر لسواد قلوبهم أو للتسييس، نحن نريد اليوم خطابا يعيد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم عمار العيدودي، له سبع دقائق.

السيد عمار العيدودي

شكر السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير،

بسم الله الرحمن الرحيم "إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ ۖ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ" صدق الله العظيم.

أولا أضم صوتي إلى كل الزملاء الذين طالبوا بتسوية وضعية الأئمة ووضعية المنظفين وذلك بتمكينهم من قانون أساسي يمكنهم من حقوقهم بما في ذلك التغطية الاجتماعية.

السيد الوزير، كيف لدولة تقاوم المناولة في القطاع الخاص وهي تمارس المناولة في القطاع العام وفي الوظيفة العمومية؟ هذا غير معقول.

فيما يخص محتوى خطبة الجمعة، السيد الوزير خطبة الجمعة خطبة متكلسة لابد من تطويرها، لا بد أن تنفتح على السلوك، على القيمي، على الثقافي، على الاقتصادي، خطبة الجمعة خطبة ذكورية نلاحظ غيابا تاما في الخطاب موجه إلى المرأة، وما أحرى امرأتنا بخطاب ديني يوجه إليها، يعطيها قيمتها، يمكنها من حقوقها، يعيد لها اعتبارها، يعترف لها بريادتها المجتمعية كأم وكأخت وكتلميذ وكأية صفة من الصفات التي تتمتع بها المرأة وهي حق من حقوقها.

السيد الوزير، نلاحظ غياب الشؤون الدينية في المؤسسات التربوية، أسألكم هل ثمة تشاركية بينكم وبين وزارة التربية في إعداد البرامج المدرسية، ضارب المادة مثلا إنقاص بعض العناوين في مادة التربية الإسلامية في المؤسسات التربوية؟ لماذا لا تحضر وزارتكم للاحتضان والتوجيه؟ آخذ مثال ما حدث مؤخرا من مطالبة بأداء صلاة، في ساحة من ساحات بعض المعاهد في الجمهورية، دون أن أذكر المعهد.

بالنسبة إلى بعض المساجد سيدي الوزير، المساجد الريفية وأخص بالذكر المساجد المقامة في بعض الأماكن الأثرية هي عرضة للنهب، عرضة للتشويه، عرضة للتهديم، ألا تنسقون مع بقية الوزارات المسؤولة مثلا وزارة الثقافة من المعهد الوطني للتراث، الأمن لحماية هذه المعالم وهي معالم تحمل أسماء تاريخية منها الديني ومنها القيادي العسكري ومنها السياسي ومنها الوطني. آخذ على سبيل المثال دون أن أبالغ في ذكر الأسماء زاوية الشافعي في تالة، معلم ثقافي، معلم وطني، تخرج منه من تخرج من رجال الدولة، زاوية علي بن غذاهم وما أدراك ما علي بن غذاهم لا بد من الالتفات إلى مثل هذه الأماكن ولا بد من صيانتها.

كذلك السيد الوزير، هناك طلب من بعض المواطنين لإقامة مساجد ويحترمون هناك مساجد وصلت حدا معين من الإنجاز وتوقفت لأسباب يقال أنها أسباب أمنية، ما دخل بناء مسجد في مسألة أمنية تتعلق بشخص؟ هذا لا يجوز، يتحمل من أساء مسؤوليته، ولكن لا يجب أن نحرم المواطنين خاصة المقيمين في الأرياف من بناء مساجد.

هناك حالة خاصة السيد الوزير، جامع الريان أولاد بركة في تالة، هذه امرأة فقدت ابنها، تتوسل إلى الله أن يرزقها المادة لتبني مسجدا باسم ابنها أو لابنها وتوسلت إليكم وأعطيتموها الموافقة ثم فجأة يتوقف إعطاء الإذن بالتنفيذ أو بالإنجاز. أسألكم السيد الوزير أن تنظروا في هذا الملف امرأة بمالها الخاص، بأرضها الخاصة تريد بناء مسجد للصلاة؟ وأكرر ألف مرة مسجد للصلاة لأنني على دراية قريبة جدا من هذه الوضعية.

مسألة أخرى السيد الوزير، مسألة وطنية تؤرقني لا كنائب شعب ولا كسياسي، بل تؤرقني كباحث في الحضارة، هناك إجراء اتخذته الدولة، وزارة الخارجية بالأساس في مقاومة الدواعش المسفرين، الدواعش السنة أقولها بكل وضوح وهذا عمل محمود لكن في المقابل ثمة مسفرون من اليهود المتصهينين ذهبوا للاعتداء على الفلسطينيين وعادوا، أليسوا هؤلاء دواعش؟ ألا يجوز القياس في مثل هذا المقام؟ ما دوركم كوزارة شؤون دينية في التفاعل أو في التخطيط أو في التشارك مع الوزارات المعنية لإيقاف ووضع حد لهذه الإجراءات حتى لا تتكرر مرة أخرى؟

سيدي الوزير، وزارة الشؤون الدينية وزارة تعتني بكل الأديان في البلاد لكن نلاحظ غياب كأنه مقصود أو تهميش وزارة الشؤون الدينية عن اليهود في تونس، المسيحيين في تونس، أنا كمواطن قلت كباحث في الحضارة أريد أن أعرف الحقيقة، أريد أن أعرف الحقيقة ويجب على وزارتكم أن تكون واضحة الرؤية، يجب أن تكون واضحة الموقف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ عمار، الكلمة للنائبة المحترمة زينة جيب الله، لها ست دقائق.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بكافة الوفد المرافق لكم سيدي الوزير،

اليوم سأتحدث عن فئة حقيقة مظلومة، فئة من أصحاب الشهائد العليا فيهم من تحصل على الماجستير، فيهم من تحصل على الدكتوراة في اختصاص الشريعة، الحضارة، العلوم الإسلامية. هذه الفئة سيدي الوزير بالرغم من أنها تقوم بدور فكري وتربوي وروحي مهم جدا إلا أنها تعيش وتعمل في وضعية هشة جدا، هذه الفئة هي بطبيعة الحال كما تكلم عليها جميع زملائي النواب مشكورين هي الإطارات المسجدية بمختلف أصنافها.

سيدي الوزير، هناك من الإطارات المسجدية الذين يتم احالتهم على العجز من يتقاضى 180 دينار كمنحة، سيدي الوزير حقيقة أنا أستغرب 180 دينار في ظل غلاء المعيشة اليوم في تونس ماذا ستفعل؟ هل ستكفي عائلته واحتياجاته المعيشية؟

كذلك سيدي الوزير المتفرغون يتقاضون راتبا شهريا يعادل 480 دينار، هل من المعقول اليوم أن نتحدث عن أصحاب شهائد عليا يتقاضون 480 دينار في الوضع المعيشي الذي نعيشه اليوم؟ كيف تبقى هذه الفئة المهمة دون تسوية وضعية؟

نحن كنواب في مجلس نواب الشعب، كما تعلم قدمنا مبادرة مع كافة زملائنا، مبادرة تشريعية تهم الإطارات المسجدية، ولكن كان من المفروض أن تكون المبادرة الأولى من وزارة الشؤون الدينية.

سيدي الوزير، اليوم لا نريد أن تكون المساجد فضاءات للعبادة فقط، ولكن نريدها أن تكون فضاءات للتوجيه، فضاءات لنبذ التطرف، فضاءات لترسيخ الفكر للتعايش السلمي، حتى نحقق مجتمع متماسك ومتوازن، أنت تعلم اليوم سيدي الوزير أن هناك استقطاب كبير. للأطفال وتوجيههم للتطرف وصارت العديد من الأحداث دون ذكرها، إذن دور الإطارات المسجدية اليوم في تأهيل وتكوين أطفالنا وشبابنا بفكر سلمي، بفكر يكرس التعايش وتحقيق التوازن داخل المجتمع وهذا مهم جدا.

سيدي الوزير، أريد أن أقول اليوم أنه من الضروري ترسيم الإطارات المسجدية، يجب أن تكون هناك تسوية وضعية فورية ولا يمكن الانتظار أكثر من ذلك، أيضا عدم إقصائهم من قانون المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا.

النقطة الثانية سيدي الوزير، أريد أن أتحدث عن وضعية المساجد في تونس، اليوم العديد من المساجد يعانون من بنية تحتية مهترئة، سنوات عديدة طالت على هاته المقرات دون صيانة، اليوم نطلب من وزارتكم تخصيص ميزانية من أجل صيانة هذه المساجد وأذكر البعض منها في جهتي كمسجد عين الصابون من معتمدية زغوان وكذلك مسجد وادي الصبايحية من معتمدية زغوان.

سيدي الوزير، نتمنى أن تخصص اعتمادات مالية محترمة لصيانة المساجد وبهذه المناسبة أريد أن أوجه تحية كبرى وشكر إلى السيد المدير الجهوي للشؤون الدينية بولايتي زغوان السيد هاشمي السعيدي للدور الفعال حقيقة سيدي الوزير الذي يقوم به من أجل العناية بالمساجد عناية شاملة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم مراد الخزامي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد مراد الخزامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والإطارات السامية للوزارة،

تحتل وزارة الشؤون الدينية مكانة خاصة في نفوس التونسيين باعتبارها تسهر على تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني بما يساهم في تيسير إقامة الشعائر الدينية وصون القيم الروحية ومحاربة أخطار الانغلاق والتطرف وحفظ مقومات الشخصية الحضارية التونسية حيث نعول سيدي الوزير على وزارتكم من خلال ما تبذله من جهد بغاية ضبط الخطط والبرامج الخاصة بالعمل على نشر قيم الاعتدال والتسامح وبما يحفظ تماسك المجتمع والتصدي لكل المخاطر التي تعددت مصادرها، لا سيما في ظل التطورات التكنولوجية والرقمية وهنا ندعو إلى إيجاد أنجع السبل لنشر الوعي الديني السليم والمتوازن وتطويره من خلال وسائط متاحة للجميع، ومضات مبسطة تتعلق أساسا بالتحسيس بضرورة المحافظة على الآداب العامة في الفضاءات العمومية والتصدي لكل مظاهر العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك ما تشهده الملاعب الرياضية ووسائل النقل، كل ذلك في سبيل تأكيد الحرص على سلامة الأملاك العمومية وحمايتها من كل تخاريب أو إتلاف.

سيدي الوزير، في تقديري الشخصي الإطارات المسجدية هم ركيزة أساسية في تعزيز الخطاب الديني المعتدل وترسيخ قيم الوسطية ورغم أهميتهم ما زالوا يعانون من عديد الإشكاليات.

ضرورة مراجعة المنظومة المالية ورفع الأجور بما يليق بدورهم المجتمعي، لما لا إصدار قانون أساسي ينظم المهنة ويحمي الإطارات المسجدية ويضمن حقوقهم.

فيما يخص التكوين والتأطير نسأل الوزارة، هل يوجد برنامج وطني موجه لتكوين الإطارات المسجدية وتطوير مهاراتهم في الخطاب الديني بما ينسجم مع متطلبات المرحلة؟

ثالثا الكتاتيب، نؤكد ضرورة تكثيف الرقابة البيداغوجية على الدروس داخل الكتاتيب حرصا على حماية أطفالنا من أي فكر متطرف وترسيخ قيم التسامح والمحبة والاعتدال التي يقوم عليها الإسلام.

سيدي الوزير، لا يفوتني أن أثمن مجهودات وزارتكم في إنجاح موسم الحج للسنة الفارطة بتحسين الخدمات والتنظيم أمام الارتفاع الكبير في كلفة الحج التي باتت تتجاوز 20 ألف دينار نتساءل هل يمكن التفكير في تقليص مدة الإقامة في البقاع المقدسة بما يساهم في تخفيض التكلفة ويفتح الباب أمام المواطنين من ضعاف الحال لتمكينهم من أداء فريضة الحج؟

في الختام سيدي الوزير، أقف اليوم لأطرح ملفا ليس تقنيا فقط، بل ملفا يحمل نبض الناس وانتظاراتهم، ملف مسجد نور الهدى بحي الأمل 2 فوشانة، هذا المسجد هو من أكبر المعالم الدينية بمعتمدية فوشانة مساحة واسعة، منبر خشبي مكتمل المواصفات، قبة مهيبة وهيكلة تمتد على طابقين، يستقبل المصلين من ستة أحياء كاملة، يحتوي على كتاب كبير، مشروع بني بجهود أهله حتى يكون هذا الفضاء مشرفا ومهيئا وجاهزا من كل النواحي لذلك ومن منطلق المسؤولية، أتوجه مباشرة إليك بطلب واضح وصريح التسريع في تغيير مسجد نور الهدى بحي الأمل 2 بفوشانة إلى جامع وتسمية إمام جمعة، الإسراع في تدشينه قبل حلول شهر رمضان حتى يستقبل أبناء المنطقة في أفضل الظروف تلبية لطلباتهم.

وفي الختام الشكر الموصول لكل من ساهم في بناء هذا الجامع وخاصة اللجنة المشرفة على أشغال البناء فرضا فرضا وشكرا على الإصغاء.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد مراد، الكلمة الآن للنائب المحترم مختار عيفاوي، له ثلاث دقائق

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، وزارة الشؤون الدينية لا تبني جوامع، لا تقوم بتهيئة ولا صيانة لدور العبادة، كل هذه المهمات يتكفل بها المواطنون في

معتمدية بوحجلة ولم نر تدخلا لوزارتكم في بيوت الله، حتى بناء دار القرآن متكفل بها المواطنين، في المقابل نرى ظلما مسلطا على الإطارات المسجدية خاصة في علاقة بالأجور، يكرسون حياتهم في عمل مقابل 400 دينار، هل 400 دينار تفي بالغرض في وضعنا الحالي؟ لهذا وجب إدماجهم في الوظيفة العمومية وفق شهائدهم العلمية إذا فعلا أنتم تريدون القضاء على كل آليات العمل الهش.

السيد الوزير، وزارة الشؤون الدينية في بوحجلة لها مهمة واحدة وهي تنظيم مناسك الحج، كلفة الحج لا يتحملها الغني فما بالك الفقير، في السنة الماضية أكثر من 20 مواطن تنازلوا على حقهم في أداء مناسك الحج وتعلمون السبب في حين أن الوزير وبعض اطارات الوزارة يؤدون مناسك الحج كل سنة، يطلبون منكم الدعاء بالثبات على الدين بما أنهم لا يستطيعون أداء مناسك الحج.

السيد الوزير، المرافقين في مناسك الحج هناك من قضى 18 سنة وهو يؤطر الحجيج لمناسك الحج، لكن عندما يقدم مطلب في المرافقة يرفض وكأن سلك المرافق حكر على أشخاص معينة، لما لا تكون هذه المهمة بشكل يتداول عليها الجميع وبمقاييس موضوعية؟

الموظفين المكلفين بالإمامة يوم الجمعة تقدم لهم منحة مقدراها 200 دينار، هناك من لم يتقاض المنحة منذ سنتين، ألهذه الدرجة وزارتكم غير قادرة على خلاص مستحقاتهم؟

سيدي الوزير، في الختام بهذه الشاكلة سنصل إلى مرحلة لن يعمل أحد في بيوت الله وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق،

الزميلات والزملاء النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سيدي الوزير، وزارة الشؤون الدينية ليست وزارة خدمات إدارية فقط، بل هي وزارة ترتبط بهوية الشعب وبضميره الجمعي وبقيمه الكبرى، لذلك فإن أي خلل أو تأخير أو غياب رؤية في هذه الوزارة لا ينعكس فقط على عمل المرفق، بل ينعكس على المجتمع بأكمله.

سيدي الوزير، دعني أدخل مباشرة في صلب الموضوع من خلال مقاربة تجمع بين الإشكال الوطني والواقع الجهوي الذي نعيشه في ولاية مدنين وبالخصوص في معتمدية بن قردان.

أولا الإشكال الوطني سيدي الوزير، لا يمكن أن نواصل في تسيير الشأن الديني بمنطقة التسيير الإداري العادي فاليوم نواجه تأخيرات كبيرة في صرف المنح، فالإمام والمؤذن وإمام الخطة يقدمون خدمة عمومية ذات بعد روحي وأخلاقي ومع ذلك يعيشون هشاشة في صرف مستحقاتهم. كيف نطلب من الإطار الديني أداء محترفا وهو ينتظر منحة متأخرة شهرين أو ثلاثة أو حتى سنة؟

تأخر في تكليف الإطارات وتسوية وضعياتهم، ملفات ترسل إلى الوزارة ثم تبقى معلقة لأسابيع وشهور، الإطار الديني يجب أن يتفرغ للرسالة لا أن يركض وراء ملفات بلا جواب والعديد من الإخوة مازالوا ينتظرون قراراتهم النهائية رغم استكمال ملفاتهم منذ مدة.

ثالثا، نقص حاد في أئمة الخطابة وارتفاع عزوف الترشح، السبب واضح السيد الوزير هشاشة اجتماعية، ضعف التحفيز، غياب الرؤية وتضخم المهام دون وسائل عمل.

اليوم أصبحت بعض الجوامع بلا خطيب، يخطب فيها إمام بالنيابة لأشهر دون حل.

ضعف وسائل العمل في مواجهة خارطة مسجدية واسعة جدا، وهذا يقودني مباشرة إلى ولاية مدنين لأنها تجسد بوضوح حجم الاختلال. ولاية مدنين الخارطة المسجدية الأكبر تقريبا في تونس.

سيدي الوزير، ولاية مدنين هي ثاني ولاية في الجمهورية بعد صفاقس من حيث عدد المعالم الدينية، مساجد، جوامع، زوايا، كتاتيب قرآنية ومع ذلك الميزانيات المخصصة لا تعكس هذا الحجم والإطارات لا تغطي هذا الامتداد الواسع.

في بن قردان وحدها الخارطة المسجدية شاسعة جدا والمسافات بعيدة وبعض الأحياء والعمادات لديها معالم تحتاج صيانة عاجلة.

ثالثا، حالة بعض المعالم الدينية بن قردان نموذجا.

سيدي الوزير، سأذكر أمثلة واضحة ودقيقة، الجامع الكبير ببن قردان معلم تاريخي بني منذ 1906، لكنه اليوم يعاني سقف يقطر كلما نزل المطر، هل يعقل أن يدخل مواطن الجامع للصلاة فيجد الماء يتساقط عليه؟ هذه مسؤولية الدولة سيدي الوزير، الدولة يجب أن تتحمل كلفة إعادة ترميمه لأنه معلم قديم بني في عهد الاستعمار الفرنسي في سنة 1906 وله رمزية كبيرة للمدينة.

جامع سيدي عبد القادر، أيضا سيدي الوزير يعاني من اهتراء البنية، هذه المعالم ليست مباني إسمنتية فقط إنها جزء من الذاكرة الدينية والاجتماعية لبن قردان.

رابعا الزوايا، حين يموت الحفيظ ولا يعوض، من غير المقبول سيدي الوزير أن يموت الحفيظ أو القائم على الزاوية ثم لا يتم تعويضها بشخص آخر، فتبقى الزاوية شبه مغلقة لسنوات وهذا واقع اليوم في بن قردان زاوية سيدي مادي، زاوية الغول، زاوية سيدي علي بن سعد، زاوية الحاج عمار الأبيض، زاوية سيدي الصياح، زاوية سيدي حميد، هذه الزوايا ليست للبركة فقط سيدي الوزير إنها مدارس تربية روحية وهي جزء من النسيج الاجتماعي التونسي منذ قرون.

خامسا الإشكالات العملية اليومية، تعطيل سيدي الوزير في جهة بن قردان في إدخال المفروشات من القطر الليبي من أصحاب الخير، قبل سنوات كان الأمر سهل واليوم أصبح تعجيزيا، لماذا نضيق على أهل بن قردان في تبادل طبيعي اعتادوه منذ عقود؟

نطالب سيدي الوزير بتسهيل الإجراءات خاصة أن أغلب المفروشات هي تبرعات خيرية من أصحاب الخير موجهة إلى الجوامع والمساجد.

تعطيل إجراءات التبرع لشراء فراش الجوامع، هنالك سيدي الوزير بيروقراطية غير مفهومة تعطل فعل خير، المواطن يريد أن يتبرع والوزارة والإدارة تعطل، هذا غير مقبول سيدي الوزير.

ملفات الإطارات الدينية مازالت في الانتظار، الملفات جاهزة مضبوطة أرسلت منذ أشهر، لكن إلى اليوم مازالت بلا قرار سيدي الوزير.

أيضا لدينا في جهة بن قردان منحة العجز للإمام سعد شندول، هذا الملف منذ أكثر من سنة بلا حل وهو وضعية اجتماعية، سيدي الوزير هذا ليس ملف، بل هذه مسألة إنسانية قبل كل شيء.

مسألة الاكتتاب، بعض المساجد سيدي الوزير لاتزال متوقفة بسبب عراقيل إدارية، نريد حلا واضحا ونهائيا لهذه الإشكالات التي تعطل توسعة أو بناء مساجد يحتاجها الناس.

الرسالة الختامية السيد الوزير، وزارة الشؤون الدينية مطالبة اليوم بخطة وطنية إصلاحية، ولكن أيضا بحضور فعلي في الجهات وخاصة في الجنوب الشرقي.

نطالبكم أيضا بتكريم بعض الأئمة الخطباء الذين عرفوا بخطابهم الديني الوطني ووقفوا في مجابهة الخطاب التكفيري، وفي موسم الحج كتحفيز لهم وخاصة في جهة بن قردان.

كذلك التوحيد لباس الخطباء سيدي الوزير، واعتماد اللباس الوطني التقليدي والابتعاد عن الأزياء الطائفية.

نحن لا نطلب المستحيل، نطلب فقط توفير إطارات دينية كفؤة، صرف المنح في آجالها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم طاهر منصور، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

تحدث الزملاء عن الإطارات المسجدية وتسوية الوضعيات ومن غير أن نكرر هذا الحديث، لكن يرى أنه لا يمكن تسوية هذا الملف إلا بسن قانون أساسي ينظم هذا المجال، وعندها تحل الأجور والاستحقاقات ضمن كنف القانون ويغلق هذا الملف بصفة نهائية، لكن أحببت أن أستغل الفرصة لأتحدث عن ملف وعن جهتي التي هي جهة قبلي التي فيها ربما الكثير من التونسيين، حتى المعنيين بالشأن العام، يجهلون أن أول مسجد بني في تونس شيد في جهة تلمين بقبلي سنة 49 هجري أي قبل بناء جامع عقبة بالقيروان بسنة. لأن الفاتحين لم يأتوا من الشمال، بل جاؤوا من الجنوب وكان من الطبيعي أن يمروا بتلك المناطق.

لكن مع الأسف فإن هذه المنطقة التي تضم أقدم مسجد في شمال أفريقيا، والتي كانت قبل ذلك بلدية رومانية وكانت فيها كنيسة، وكانت تضم أيضا أكبر خط من الزوايا يمتد غربا من جهة توزر إلى شرق الجهة مدنين وتطاوين وهو خط طويل جدا، كان يمثل فاصلا بين الصحراء جنوبا ومناطق الرعي والزراعة شمالا وقد كان هذا الخط جدارا من الزوايا التي مثلت خلفية عقائدية لمواجهة الناس لمخاطر الصحراء، بما فيها من أخطار طبيعية وأخطار القبائل والحروب وغيرها.

وكانت هذه الزوايا تمثل مصدرا للشحنة الدينية وحتى خلال فترة الاستعمار مثلت خلفية قتالية، حيث كانت المقاومة تستمد منها الروح القتالية، كما كانت أماكن للاختباء وأكبر دليل على ذلك الشهيد عمر المختار، رحمه الله، في ليبيا الذي كان شيخا في زاوية وكانت الزاوية هناك تمثل الخلفية التي يستمد منها القوة وكذلك الجيش الذي واجه به الاستعمار، لكن مع الأسف اليوم نرى أن وزارة الثقافة ووزارة السياحة ووزارة الشؤون الدينية كلهم معنيون بإعطاء هذا الجانب ما يستحقه من عناية وإبراز هذا الزخم التاريخي الذي يندمج فيه الوطني بالديني والعقائدي والثقافي والروحي والجغرافي والتاريخي وهو ما يمكن أن يمثل قيمة كبرى وعلى وزارة الشؤون الدينية فيما يعنيها أن تهتم بهذا الجانب وتعطيه ما يستحق من قيمة باعتباره ثروة ثقافية وسياحية ومادية لتونس...

السيد نائب رئيس مجلس النواب

شكرا، الكلمة الآن ما قبل الأخيرة للنائب المحترم خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمان والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

زملائي زميلاتي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتشرف اليوم بالتدخل باسم نيابة عن دائرة الرقاب والسعيدة، أولاد حفوز، لأتحدث عن وضعية ملحة وهي الأوضاع الاجتماعية والوظيفية التي تعاني منها الإطارات الدينية خاصة في المناطق الداخلية وكيف يمكن التخفيف من معاناتهم برؤية استراتيجية عادلة.

الكثير من الأئمة والمؤذنين والمتعاونين الدينيين يتقاضون منح منخفضة جدا، حيث أقصى منحة يتقاضها بعض الأئمة حوالي 470 دينارا شهريا، وهو مبلغ لا يغطي الحاجيات المعيشية الأساسية. كذلك يواجه عدد منهم غياب التغطية الاجتماعية، إذ يفتقد بعض الإطارات الدينية إلى التغطية الصحية أو التقاعدية الكافية وهو ما يجعل وضعهم، حسب وصف عدد من الوعاظ، كارثيا.

من الناحية الاجتماعية تتفاقم معاناة الإطارات الدينية غالبا في كل المناطق التي تعاني من ضعف التنمية حيث تصبح ممارسة الوظيفة الدينية أكثر صعوبة من ظروف العيش وفي هذا السياق هناك دعوات من الإطارات الدينية إلى إدماجهم في الوظيفة العمومية ومنحهم من حقوقهم كاملة على غرار العطل السنوية والمنح المرضية والتقاعد وهو مطلب ليس جديدا، بل تم التطرق إليه في جلسات سابقة مع وزارتكم.

كما يعاني هؤلاء من إرهاق اجتماعي وديني، إذ يشعر العديد من الأئمة بأنهم الحلقة الأضعف داخل وزارة الشؤون الدينية وأن التمييز في المعاملة يزيد من شعورهم بعدم العدالة.

الأهمية الوظيفية للمعالجة فإن دور الإطارات الدينية ليس شكليا فقط، بل هم مرشدون روحيون، يعلمون ويساهمون في الحد من التطرف ويساهمون في التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات وخاصة في المناطق الريفية، لذلك فإن تحسين ظروفهم المعيشية يعد استثمارا في الاستقرار الاجتماعي والديني، إذ عندما يشعر الإمام أو المعلم الديني بالكرامة والأمان، يكون أكثر قدرة على أداء رسالته بدون توتر أو الشعور بالإحباط وتقتضي العدالة أن يكون دعم هؤلاء الإطارات موجها بشكل خاص إلى المناطق المحرومة لأن التهميش التنموي ينعكس أيضا على من يمثلون الدين في تلك المناطق.

وفي هذا الإطار، أقترح على السيد الوزير جملة من الإجراءات، من بينها سن قانون ينظم حقوقهم الأساسية، من أجر محترم، تأمين صحي، معاش تقاعدي، إجازات، إلى جانب ضمان إدماج بعض الإطارات في الوظيفة العمومية خاصة الأئمة المتفرغين والعاملين في الجهات المحرومة، كما أدعو إلى إعادة تقييم المنح الدينية بشكل دوري

وربطها بتكاليف المعيشة الفعلية خاصة في المناطق الداخلية. تخصيص جزء من الميزانية للترفيع فيها المنح تدريجيا إلى مستوى يضمن حياة الإطار والقطع مع التشغيل الهش.

أقترح أيضا إعداد برنامج تنمية جهوية موجه بالتنسيق بين وزارة الشؤون الدينية ووزارة التنمية الجهوية ووزارة المالية، وضع برنامج لدعم الإطارات الدينية في الجهات الداخلية، إنشاء مركز تكوين محلي في الجهات لتأهيل الأئمة والوعاظ، كذلك متابعة دورية لهؤلاء الإطارات من قبل وزارة الشؤون الدينية، لضمان حسن أدائهم وتقديم الدعم النفسي والمهني لهم، فتح حوار منظم بين الإطارات الدينية ونواب المجلس ووزارة الشؤون الدينية، لتقييم مدى التقدم في تنفيذ هذه الإصلاحات، تأسيس لجنة برلمانية أو فرعية تعنى بمتابعة قضايا الشأن الديني وتكون على تواصل مباشر مع الإطارات.

وأوجه ندائي إلى زملائي النواب، إن دعم الإطارات الدينية لا يعني فقط دعم العاملين في المساجد، بل هو دعم للبنية المجتمع الروحية والأخلاقية خاصة في المناطق التي غالبا ما تنسى، وهو واجب وطني، عندما نرفع من شأن هؤلاء، نرفع من شأن بلدنا.

كما أؤكد على السيد وزير الشؤون الدينية أن يعطي الأولوية لحل هذا الملف في أقرب الآجال لأن التأخير من شأنه أن يعمق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خاصة في دوائر مثل دائرة الرقاب والسعيدة، أولاد حفوز...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد خالد، لست أدري ماذا سنفعل السيد الوزير، نرفع الجلسة، نكمل لنا وقت الاستراحة للسيد الوزير. إذا الكلمة للنائب المحترم، حسن الجربوعي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

قبل أن أبدأ مداخلتي أود أن أتقدم بالشكر إلى وزارة الشؤون الدينية بإطاراتها الجهوية والمركزية، على إنجاح موسم الحج رغم الظروف ورغم محدودية الإمكانيات وأخص بالذكر ما شهدناه في جهة صفاقس حيث أتوجه بالشكر إلى المديرة الجهوية بصفاقس على حسن التنسيق مع الحجاج ومرافقتهم واستقبالهم، رغم وجود بعض الإشكاليات خارجة عن نطاقنا، فشكرا لكم على هذه المجهودات.

سيدي الوزير، اليوم نحن أمام وزارة الشؤون الدينية، إذ نلاحظ انحرافات في الشارع ونرى الإشكاليات الموجودة، خاصة لدى الشباب، سواء في تعاطي المخدرات أو في التراجع الأخلاقي وهو ما يدعونا إلى التأكيد على الدور المحوري لوزارة الشؤون الدينية. فهذه الوزارة من أهم برامجها هي إقامة الشعائر الدينية في رمضان والأعياد وغيرها وهذا المجهود يذكر فيشكر.

كذلك لها دور كبير في نشر قيم الاعتدال والتسامح في صلب المجتمع، تنمية الفكر المعتدل والمستنير، الحفاظ على الهوية الإسلامية باعتبارها من أهم الركائز ونلاحظ أن الأطفال الذين يتعلمون في الكتاتيب يظهر عليهم تميز واضح في المدارس مقارنة بغيرهم، لأن الكتاب والقرآن له دور كبير في بناء شخصية الطفل.

وهذا يتطلب منظوريك الموجودين في الجوامع وليس أتحدث على الإمام الخطيب الذي يحضر مرة في الأسبوع، لكن أتحدث على الأئمة القارين والمنظفين الموجودين خمسة أوقات داخل بيوت الله غير أن هذه الفئة، أنا عندما أنتقل وأشهاد، يقول لي الطريق الذي آتي منه في الصباح لا أعود منه في المساء، أقول له: لماذا؟ يقول لي: عندي دين عند البقال والجزار والصيدلاني وغيره وأجد نفسي مطالبا بدفع مستحقات الحياة اليومية، ولكن لا أجد حيث إن هذه الفئة تعاني أوضاعا اجتماعية صعبة وأنا أعلم في أحيائنا وفي المناطق الشعبية من يشتغل منظفا أو عملا ما، هم وضعية اجتماعية صعبة، إما من ذوي الإعاقة أو من أصحاب الوضعيات الاجتماعية الهشة، أي هذه الفئة ونحن نحارب في قانون المناولة عدد 9 الذي تمت المصادقة عليه هذه السنة الذي يهدف إلى القطع مع التشغيل الهش.

غير أن هذه الفئة سيدي الوزير، هي نوع من التشغيل الهش ووضعيات اجتماعية، لذلك فإن رجائي من وزارتكم هو النظر في هذه الوضعية، فقد حان الوقت وقد تحدثنا مع السيد الوزير الأسبق واليوم حان الوقت لتمكينهم من حقوقهم، على الأقل لضمان مورد رزق قار يحفظ كرامتهم إذ هؤلاء يتصلون بي ولم أجد لهم إجابة، فرجائي أن تكون متفاعلا في هذه النقطة ونجد جواب.

كما أطرح مسألة أخرى ونحن اليوم نتحدث عن الانتقال الطاقي، لماذا عندما أتنقل بين المساجد الموجودة في أغلب الولايات، عندما تدخل إلى الميضة فهي في حالة سيئة، لماذا لا توجد صناديق في إطار قانوني؟ يوجد من يريد أن يتبرع للجامع، لماذا لا نجد صناديق مهيكلة قانونيا تضمن الشفافية وتمنع التجاوزات وتوجه الأموال نحو مستحقيها خاصة وأن هناك مواطنين يرغبون في المساهمة في دعم بيوت الله ويتوجهون إلى الجوامع ويساهمون بذلك.

كذلك وفي إطار التوجه نحو الانتقال الطاقي يمكن تعميم استخدام الطاقة الشمسية في المساجد، بما يوفر الطاقة ويعكس رؤية مستقبلية للدولة وتجسد داخل مؤسساتها وخاصة في بيوت الله التي هي حقيقتا تفتقد إلى هذا الشيء ونتمنى أن نجد هذا التوجه موجود بما يمكن من العمل على ترشيد استهلاك المياه وإعادة تثمينه خاصة في ظل الشح المائي لأن المساجد في عاداتنا وفي عقيدتنا نحن كتونسيون يجب أن تأخذ قيمتها، لأننا عندما نذهب نحن وأطفالنا إليها نجد الجامع يرتقي ويكون نموذجا في حسن النظافة والأخلاق وحسن التعامل.

وفي الختام، أجدد رجائي بأن تشمل الإصلاحات المرتقبة إدماج المؤذنين والمنظفين ضمن قانون أساسي وأعيد شكري لكم على مجهوداتكم وخاصة في إنجاح موسم الحج.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم جلال الخدمي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي الوزير وكافة إطارات الوزارة،

الحقيقة إن وزارتكم تعد وزارة سيادية وهي في تشابك مع جميع الوزارات القطاعية، كما أن دورها الاجتماعي ضروري ويجب أن يتطابق ويتماشى مع الدور الاجتماعي للدولة وهنا أتحدث عن مقترح قانون أساسي الذي ينظم الأعوان والإطارات المسجدية، هذه حالات اجتماعية بأتم معنى الكلمة سيدي الوزير، ولا بد الالتفات إلى هذه الفئة وإعطاءهم حقوقهم، فهؤلاء يعانون في وضعيات كبيرة في إطار التشغيل الهش وهذه الفئة يضطلعون بدور مهم في نشر الخطاب

المعتدل والمتوازن ويساهمون ربما في دفع حتى في الاقتصاد التونسي من خلال التوعية بضرورة الالتفاف حول العمل ومقومات الدولة ومفاهيمها.

سيدي الوزير، نلاحظ نقصا في التدخلات المتعلقة بصيانة المساجد خاصة في معتمديات مثل سيدي علي بن عون وبئر الحفي حيث تفتقر البلديات إلى الإمكانيات المادية اللازمة للقيام بأعمال صيانة مساجدنا.

كما توجد أوضاع اجتماعية صعبة من بينها وضعية أرامل الإطارات المسجدية فرغم الترفيع في المنحة من 120 دينارا إلى 180 دينارا، فإنها تبقى غير كافية لتغطية حتى مصاريف الأدوية، لابد أيضا الإتلاف إلى هذه الفئة.

كما نعاني من نقص حاد في الإطارات المسجدية، دائما أتحدث عن بئر الحفي وسيدي علي بن عون وخاصة أريافها حيث نجد أحيانا إمام الخمس يتولى جميع المهام من تنظيف وتأذين وإقامة الصلاة وهو ما يفرض ضرورة سد هذا النقص الحاصل في المساجد وجوامعنا.

إضافة إلى ذلك لابد لوزارتكم أن تتدخل في ترميم وصيانة هذه المعالم، رغم إقبال المواطنين عليها غير أن كلفة الإصلاح مرتفعة، كما تفتقر بعض المساجد إلى التجهيزات الأساسية مثل مكبرات الصوت وهو ما يؤثر حتى على رفع الأذان خاصة في المناطق الريفية، في بئر الحفي وسيدي علي بن عون إلى جانب غياب الماء الصالح للشراب في عدد من المساجد وهي مسألة أساسية لا بد من معالجتها خاصة الجامع بدون ماء.

أريد أن أتساءل سيدي الوزير، وبعد تثمين مجهودات الوزارة في تنظيم موسم الحج، أطرح تساؤلا حول إمكانية تمكين الأئمة الخطباء الذين يشرف عليهم الوعاظ ويقومون بدور كبير في تأطير الحجاج وتعليمهم المناسك من مرافقة الحجيج وذلك بمعدل إمام خطيب عن كل ولاية وهي لمسة استحسان ووفاء لهؤلاء الذي يبذلون مجهود كبير.

سيدي الوزير، لاحظنا الخطاب الديني الذي يقوم به يوم الجمعة، لهم الحرية في أخذ المحاور الكبرى لهذا الخطاب، أنا شخصيا أرى أنه من الضروري مراجعة هذا الموضوع، ولابد أن تضع وزارتكم ونحن نعتز أن لنا وزارة الشؤون الدينية، فعديد الدول تفتقر إلى هذه الوزارة، لابد في خطاب يوم الجمعة، الوزارة هي التي تحدد المحاور الكبرى التي تتماشى مع مستجدات الواقع.

فمجتمعنا يواجه تحديات متعددة من بينها انتشار المخدرات والعنف في المدارس والشارع إضافة إلى الاقتصاد التونسي وتثمين العمل في علاقة بعديد الميادين عندما نتحدث عن البيئة، ضرورة أن يكون الخطاب يوعي الحفاظ على البيئة، عندما نتحدث على الماء الصالح للشرب ونحن نشاهد بلدنا تعاني خاصة في ظل التحديات المرتقبة في السنوات المقبلة ربما لشح المائي. لذلك يجب أن يكون الخطاب يتماشى مع مستجدات في بلدنا وعليه فإن الخطاب الديني يمكن أن يضطلع بدور مهم في التوعية وهذا ما تحدثت عنه في مداخلتي منذ البداية، أنها وزارة سيادية وتتشابك مع جميع الوزارات القطاعية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد جلال، الكلمة الأخيرة للنائب المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمان والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وكل الطاقم المرافق له،

إن شاء الله لا أكون قد أثقلت عليكم سيدي الوزير خاصة وأن مداخلتي تأتي قبل الإفطار، لكن أرجو أن تتفضلوا بالتركيز معي قليلا.

مرحبا بكم من جديد،

بالنسبة إلى الميزانية المقدرة بحوالي 202 مليون دينار، أعتقد ميزانية في وزارة متواضعة جدا لكن عند النظر إلى نفقات الاستثمار نجد أنها في حدود 2.3 مليون دينار وفي هذه النقطة سيدي الوزير أود التطرق إلى:

أولا: وضعية المعالم التاريخية والدينية والصوفية التي تحتاج اليوم إلى عناية أكبر من الوزارة وأنا نائب عن معتمدية المرناقية وبرج العامري وتلاقينا في مهرجان مقام سيدي الحطاب الذي هو مهرجان صوفي والذي تأسس في القرن السابع الهجري وأدرك تماما قيمة ذلك المهرجان وقيمة ذلك القطب من الأقطاب الصوفية، كما عايشت ثلاث زيارات لثلاثة من وزراء الشؤون الدينية وكنت حاضر معكم في الزيارة الأخيرة، غير أن الواقع داخل الضريح والزاوية لولي صالح يدعو إلى القلق حيث يحتاج إلى ترميم عاجل، إذ توجد أجزاء متضررة وأسقف آيلة للسقوط وهو ما يفرض التدخل السريع للحفاظ على هذه المكتسبات وأعتقد أنها مكتسبات تاريخية التي نعتز بها وقد سبق لي أن اقترحت تحويل هذا المهرجان الصوفي إلى مهرجان دولي وأنا أوجه لكم دعوتي من هذا المنبر وأن يكون حاضرا معكم السيد وزير السياحة لأن في المعتاد يجب أن تتواجد وزيرة الثقافة ووزارة الشؤون الدينية، لما لا أن توجه دعوة للسيد وزير السياحة وتكون السبب في حضوره لأنه أن يقع التسويق لمثل هذا المهرجان خارج تونس.

النقطة الثانية تتعلق بالتراخيص في المساجد، نعلم جميعا يا سيدي الوزير أن المساجد يقوم المواطنون اليوم ببنائها فهم الذين يتكفلون بإنشائها وتجهيزها وإعدادها وفرشها والقيام بجميع متطلباتها، ولكن بعد كل هذا لماذا تستمر التعطيلات في منح التراخيص؟ ورغم أنني لا أرغب في ذكر الأسماء فقد تدخلت شخصيا في مسجدين أو ثلاثة لتسريع إجراءات الترخيص، إذ يقال اليوم إننا نصلي فيها ونحن في حاجة إليها وقد قمنا ببنائها وبذلنا فيها الجهد والمال فلماذا هذا البطء في الإجراءات الإدارية حتى في أمر يتعلق بمبادرات المواطنين علما بأن الوزارة لا تتولى البناء، بل إن المواطنين هم من يقومون بذلك.

ومؤخرا لا أود الخوض في تفاصيل تدخلي في أحد المساجد لكن القائمين على وزارة الشؤون الدينية، فإنهم يطالبون بأن يكون المنبر مشيدا وفق الضوابط وألا يكون خارجا، فالإسراع في استكمال الإجراءات أمر ضروري لأن هذه المساجد تؤدي دورا مهما في نشر الخطاب الديني المعتدل وهو ما يبرز دور الوزارة في المجتمع قبل كل شيء ولو أنني أعتقد أنها وزارة سيادية.

سأتطرق سيدي الوزير إلى نقطة تتعلق بالحج وقبل دخولي في هذه المداخلة، قمت تقريبا بإحصاء شخصي إذ تحدثت مع عدد من المسنين يتراوح بين 10 و15 شخصا حول الأسعار، فبلغت الكلفة حوالي 20 مليون و700 دينار وأعتقد أن هذه السنة تم ترفيع طفيف لكن يبقى مرتفع، فالحج أصبح لمن استطاع إليه سبيلا ومع ذلك يظل

مكلفا، بل وحتى العمرة أصبحت بدورها لمن استطاع إليها سبيلا واليوم يقول كثيرون إنهم يفضلون صرف أموالهم في أمور أخرى لأن هذا المبلغ 20 مليون و700 دينار يعد كبيرا بالنسبة إلى شريحة واسعة من الشعب التونسي وأنا أعلم ما يمكن أن يكون ردكم سيدي الوزير، من حيث الارتباط بالخدمات وغيرها، ولكن اسمحوا لي أن أؤكد أن إرسال وفود بأعداد كبيرة يزيد من حجم المصاريف وهو ما يثقل كلفة الحج. نحن اليوم نقبل بإقامة متوسطة لكن حين يتم ربط الكلفة بالخدمات في الخارج وبالتسيير فإن تضخم عدد الوفد يساهم في ارتفاع النفقات ونحن نعلم أن للوفد دورا في تأطير الحجيج وحمايتهم غير أن الحوكمة في هذا الجانب أصبح ضروريا سيدي الوزير.

النقطة الأخيرة تتعلق بمنحة التصريح الوزاري الموجهة إلى الجمعيات القرآنية التابعة لوزارة الشؤون الدينية وكذلك بالإطارات المسجدية وخاصة أولئك الذين يشرفون اليوم على تسيير المساجد وفي الحقيقة أود أن أكون واحدا من بين العديد من الزملاء الذين يتحدثون عنهم ولازالوا يتحدثون عنهم لأن منحة في حدود 180 دينارا أو 200 دينار لم تعد تكفي للعيش، سيدي الوزير، فلا يمكن أن نطلب من المؤذن أن يلتزم بالحضور لخمس صلوات يوميا وأن يقوم بالتنظيف بهذه المنحة المحدودة بـ 180 دينارا التي لم تعد تتجاوز هذا السقف وخاصة عند إحالتهم على شرف المهنة وخاصة عند النظر في مستوى معيشة التونسي والقدرة الشرائية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد صابر، هكذا نأتي إلى نهاية مداخلات الحصة الصباحية سيدي الوزير، نرفع جلسة لمدة ساعة، شاهية طيبة للجميع.

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال)

استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الشؤون الدينية

(كانت الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الزوال)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف جلستنا وسأرجع إلى السيدات والسادة النواب الذين تخلفوا في الصباح والكلمة للنائبة المحترمة ماجدة الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا لك سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، التزوير يضرب وزارة الشؤون الدينية وهذا القرص فيه معركة وعاظ ومن المفروض أن الواعظ يعطي الدروس، هذا السيد اعتمد في معركته وثيقة أمضى فيها مجموعة من المواطنين اعتقادا منهم أنهم قد أمضوا على وثيقة إعانات ومساعدات التضامن ويتبين في هذا الفيديو أن الوثيقة الممضاة هي عريضة ضد فلان وحين أتفرج اليوم في هذا الفيديو سيدي الوزير، ويؤسفني وأنا احترمت الوزارة ولم أعطه لوسائل الإعلام ولم أدل به لأي طرف احتراما لوزارة الشؤون الدينية لأنني حين أجد التزوير والتزييف صلب وزارتكم فإننا نتفهم العنف في محيط المؤسسات التربوية وفي المدارس والتردي الأخلاقي على مواقع التواصل الاجتماعي والميوعة التي نلاحظها أينما نكون ونفهم اليوم أسباب كل ما يخل بالأخلاق والدين لأن الواعظ الذي يعطي الدروس والمثال الذي يحتذى به داخل إدارته وفي المجموعة الصغيرة أصبح يزور المعطيات كي يحقق أهدافه.

سيدي الوزير، سأعطيك هذا القرص وأريد منك بعد إذنك فتح تحقيق ليتحمل كل من تستر على السيد الواعظ مسؤوليته لأن الإساءة هي إساءة للدين والأخلاق قبل أن تكون إساءة لوزارتكم وإساءة لنا نحن.

لدينا كتاب ووردت على المؤدبة في ولاية بنزرت نقلتها في جانفي 2025 فذهبت لتتسلم مهامها فوجدت أن الكتاب لا يستجيب للشروط التي نستقبل من خلالها الأطفال، لا كراسي ولا طاولات ولا ماء ولا كهرباء، فالعادي أن تتنقل السيدة المؤدبة وتخرج وتجيء وتمشي وتصلح وتركب وتحضر حتى تهيء الأرضية لدراسة الأطفال ويتفقدها السيد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية، فلا يتفقدها واعظ ولا المدير الجهوي للشؤون الدينية ولا مسؤول على التفقدية العامة للشؤون الدينية، فلم تكن موجودة بمحض الصدفة سبحان الله، اسأل لعل المرأة تم نقلها إلى المستشفى سبحان الله، ولكن القرار كان استجوابا مع إعفاء لأنه لم يجد السيدة المؤدبة موجودة في كتابها ومن المفروض أن أحاسبه لأن الكتاب مرخص اليوم من الوزارة وأجد أنه غير مهيئ في جانفي وما زالت الظروف فيه غير حسنة ليستقبل الأطفال، نحاسبه هو قبل أن نحاسب المؤدبة التي جاءتنا من ولاية أخرى وتمت نقلتها بترخيص منكم.

سيدي الوزير، لماذا تشهد وزارتكم الكثير من التشفي في الكفاءات؟ كذلك كثرة الشجارات وتخليص حسابات والشماتة في بعضنا ولا أدري هل أن من يعمل في هذه الوزارة هم إطارات وكفاءات مع احترامي لمن يحترم الوزارة أم أن الشجار أنت مع هذا وأنا مع ذاك وستتم تصفية الحسابات بك.

سيدي الوزير، ربح إطار سام قضاياه على كامل مراحل التقاضي، ابتدائي واستئناف وتعقيب ووقف أمام القضاء ولا ترغب إلى اليوم في إرجاعه لعمله لماذا؟ ما السبب؟ من المفروض أن وزارة الشؤون الدينية لو تعتمدونها أو تتعاملون فيها كوزارة عادية فإنني كمواطنة قبل أن أكون نائبة أعتبرها وزارة سيادية مادامت مكتوب عليها دينية، فأحاسبكم وأكون قاسية في المحاسبة أكثر مما أحاسب أي طرف آخر لأن كل شيء مسجل عليكم أنتم ومخرجاتكم أنتم في الوزارات، فرجائي أن تجيبني عن هذا القرص في إطار فتح تحقيق وأيضا ستجيبوننا حول وضعية المؤدبة المسكينة التي خرجت لقضاء حاجيات وحين رجعت وجدت نفسها موقوفة عن العمل ولا نعرف لماذا وترجعون لنا الكفاءات التي أنصفها القضاء الذي أحترمه ووارد جدا أن يقف كل الناس أمام القضاء ونتمنى أن تنصفنا الأحكام القضائية فيما بعد، فحين يقول القضاء كلمته ونحن لم نتدخل في مراحل التقاضي فعليك تنفيذ مخرجات هذه الأحكام القضائية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. سيدي الوزير، يتابعك الكثير من زملائك ويبلغونك السلام، السيد الدكتور هادي روشو يبلغك السلام ويتابعون الجلسة وينتظرون الردود وعندهم أيضا تساؤلات وسأطرح عليك فيما بعد بعض تساؤلات السيد الهادي وقبل ذلك أعطي الكلمة للنائبة المحترمة ريم الصغير، أربع دقائق. تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالملإ الكريم،

سأتلو على مسامعكم الفصل الخامس من دستور البلاد: "تونس جزء من الأمة الإسلامية وعلى الدولة وحدها أن تعمل على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية" بمعنى أن على كل مسؤول أن يحفظ هذا الفصل ويحاول أن يطبق كل ما ورد فيه ونتحدث هنا عن النقطة الثانية ألا وهي حفظ المال سيدي الوزير، ونحن كمسؤولين يجب أن يتمتع منظورونا بأجر أدنى يحفظ كرامتهم وهنا نذكر تسوية وضعية الإطارات المسجدية من أئمة ومن قائمين على الكتاتيب ومهما ذكرت فلن آتي عليهم جميعا فكم الرسائل هائل جدا من طرف منظوريك لتسوية الوضعية ويسألون هل هناك موارد في مهمة الشؤون الدينية لتسوية وضعيتهم؟ أذكر عبير الشارف كتاب فرتونة الميدة من سبتمبر 2024 وهي حديثة العهد ولم يتم صرف المنحة لها فما بالك بمن قبلها.

سيدي الوزير، سأتحدث عن مسألة هامة جدا ألا وهي أملاككم على مستوى الدوائر في الميدة - منزل بوزلفة، الجامع الموجود في لبنة معتمدية الميدة الذي يمسح أكثر من 700 إلى حدود 1000 م وقمت في شأنه بالعديد من المراسلات قلنا لكم قولوا لنا هو تابع لمن؟ هل هو تابع لأملاك الدولة أو الشؤون الدينية ولم يحرك أي مسؤول ساكنا في هذا الشأن لأنه يمكن إما أن نرمم هذا الجامع وإما أن يكون نقطة تنمية للصغار في الجهة.

سيدي الوزير، أراد المواطنون إنشاء جامع السليليات عمادة تاف اللون فالأرض والهبة موجودة والملف كامل الشروط، ولكن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تحرك كذلك ساكنا، فلماذا نبحث عن الوصول ذات خمسة دنانير أمام الجامع في حين أن المواطنين يرغبون في إنشاء جامع جديد في جهتهم السليليات تاف اللون معتمدية الميدة.

سيدي الوزير، الكلبوسي معتمدية منزل بوزلفة بدون إمام إلى حد الآن ووصلتكم كذلك مراسلة في الغرض وهنا أسأل عن استمرارية الدولة وكيفية العمل فيها.

سأتحدث أيضا عن جامع ظهرة الزاوية الميدة فقد طلب المواطنين كتابا في الجامع وتعرف معنى الكتاب وكلنا درسنا فيه وأثبتت الدراسات العلمية أن القرآن هو المنمي الوحيد أو الأكبر لذاكرة الإنسان وذاكرة الطفل، وأتذكر مؤدبي في الميدة إلى الآن بعصا الزيتون والخف وترتيل القرآن وحفظه وكنا بخير ما شاء الله وأصبحنا جيلا جيدا.

سيدي الوزير، سأتحدث أيضا عن كتاب سيدي عبد الرحمن عمادة فرتونة وقد بعثت فيه العديد من المراسلات واقتصرتم في الإجابة بأنه منذ 2012 وغير قانوني...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ريم، الكلمة للنائب المحترم يوسف الطرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، عشر دقائق.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية وبأعضاده الميامين،

كل الاحترام،

سادتي الأفاضل،

أريد أن تكون مداخلة اليوم تحت عنوان الوفاء لأولئك الذين سخروا حياتهم للارتقاء بالشعائر الدينية وأن أتكلم عن حقوق الإطارات المسجدية وفي هذا السياق أريد أن أقدم تحية وأحتفل بأحد رموز الإطارات المسجدية السيد الفاضل العم محمد شريف وهو مؤذن في قرية صونين توفاه الله رحمه الله ولكن بقي في قلوبنا وأردت أن أسميه بلال قرية صونين لأننا تربينا على رجع صدى صوته وهو يؤذن صباحا مساء في قرية صغيرة وأسوة بهذا المناضل أقول جيدا مناضلا من أجل رفع الشعائر الدينية والمحافظة عليها، أريد أن أتكلم عن زملائه وعن حقوقهم التي أعتقد أنها مهمشة ولذلك كنت حريصا على صياغة ما تقدمت به سيدي الوزير لسيادتكم عندما تناقشنا في اللجنة القانون الأساسي للإطارات المسجدية، لماذا لا بد من قانون أساسي للإطارات المسجدية؟

سيدي الوزير، هذا القانون الأساسي هو الذي سيحفظ كرامة هؤلاء وسيعيد الحق لأصحابه المهمشين لمدة عقود فقد استخدموهم، ولكن لم يفكروا فيهم للأسف وما دام لا يوجد قانون وإطار قانوني ينظم الجهد الذي يبذلونه إلى الآن فوضعيتهم كسائر العمال وهم شغالون ويقدمون خدمة للدولة وللوطن وسأتحدث عن عمق هذه الخدمة وخطورتها في علاقة بعقل المواطن التونسي وما يجب أن نركز عليه في التكوين وفي التربية لأن المهمة عسيرة وخطيرة ولا بد أن تتأطر وتكون في إطار الدولة.

سيدي الوزير، تتطلب حماية الشعائر الدينية أولا وقبل كل شيء الاهتمام بالموارد البشرية لا فقط من حيث تكوينهم ومن حيث إعطائهم الوسائل اللازمة لأداء مهامهم كما يجب حتى لا يصبح الفضاء الديني فضاء المساجد والكتاتيب ودور العبادة مكانا يقفز فيه كل من هب ودب دون أن تكون له الكفاءة ودون أن تكون عليه رقابة.

سيدي الوزير، ولذلك أركز بشكل دقيق على أن حفظ حقوق هؤلاء هو من سيجعلهم يتحملون مسؤوليتهم أكثر وهذا ليس منة بل هو من باب تكريم هؤلاء لأنهم لا يستحقون أن نهمشهم بل أن نكرمهم لأنهم يضحون فينهض منذ الرابعة صباحا ويعود إلى منزله في العاشرة ليلا لأنه يجب أن يؤذن لكل الصلوات ويكون على ذمة ذلك المسجد فهذا لا يستحق إلا التكريم والاحترام ويجب أن يأخذ الجزاء المجزي له وهذا حقه وليست منة خاصة وأننا راهنا في هذه السنة مع السيد رئيس الجمهورية على ضرورة القضاء على كل أشكال التشغيل الهش، وفي ما يتعلق بهؤلاء الناس سيدي الوزير ليس فقط الهشاشة الوظيفية والمالية فأغلب الإطارات لا يتمتعون بعقود قارة أو بسلم وظيفي للتدرج وهذا غير معقول، كما أن ليس لهم نظام ترقية وهياكل إدارية مهنية وأغلبهم يخضعون لكل أشكال الاعتداء في علاقة بالتسييس والتوظيف ونعرف ما وقع في السنوات الأولى من الثورة وكيف وقعت إهانة العديد منهم وتنزيلهم من المنابر لأن هنالك من يريد أن يستولي على هذه المؤسسات ونعرف مدى خطورتها لأنهم يريدون أن يستعملوها لأغراضهم الخاصة، ولكن للأسف لم نذكر هذه التضحيات التي قدموها فلم نجازيهم ولذلك أدعوك سيدي الوزير إلى أن نخوض معا ومع إطاراتك السامية حربا على وضعية التهميش التي تعيشها إطارات المساجد بدءا بالمنظف والقيم والإمام الخطيب وإمام

الخمس والمؤدبون، كذلك وهنالك بعض الإشكاليات الجزئية سنتعاون إن شاء الله سيدي الوزير في حلها.

سيدي الوزير، مسألة الخطاب الديني نعلم جيدا بأن هنالك خطاب ديني والخطاب الديني هو المنفذ لعقول البشر لأن المهمة هي تربوية ويمر اختراق العقول عبر مؤسسات، إذا كان الساهرون عليها يتكلمون باسم المقدس ونحن ليست عندنا وصاية ولا رهبنة، ولكن في كل الأحوال يعتبر الإمام متكلما باسم المقدس وعندما نريد أن نخترق عقول الناس باللعب على عواطفهم الدينية يصبح الأمر سهلا جدا.

ولذلك سيدي الفاضل أهم شيء أولا أن تكون ثمة تغطية شاملة لكل مؤسساتنا الدينية ولا نترك أي فراغ فكل فراغ في الموارد البشرية يعني فضاء فارغا يمكن أن يقفز منه هؤلاء وهناك في بعض الجوامع سيدي الوزير، وهذه مسائل يعرفها كل الناس حيث يتقدم كل من هب ودب للصلاة بالناس فيكون مارا في الطريق ويجد نفسه يؤم المصلين فهذا لا سبيل إليه في دولة تحترم فيها المؤسسات ولذلك من الآزف أن يقع التفكير في الشغورات وملئها.

ثانيا، يجب أن تكون فكرة التطوع تحت رقابة وتفقد حتى لو كان متطوعا فما هو هدفه؟ ربما تكون المسألة في بعض الأحيان عن حسن نية، ولكن الدولة والمؤسسات لا تدار بالنوايا الحسنة إنما تدار الدولة بهيئات رقابة وهيئات تفقد ولا بد أن تحرص هذه الأخيرة على ألا يستعمل أي أحد المؤسسات الدينية أو أن يتصدر لهذه المهام دون أن يكون تحت رقابة الدولة ومؤسسات التفقد سواء في المضمون أو في الشكل كذلك وهذه مهمتكم سيدي الوزير فلا نترك الأمور كما هي عليه لماذا؟ حتى لا نفيق كما حصل سابقا في لحظة ما فنجد أن هؤلاء الناس قد استولوا عليها.

سيدي الوزير، يجب ان يكون لهذه المؤسسة التربوية امتدادها كذلك فقد رأينا الكتاتيب واليوم من بين الأشياء التي جعلتنا نفكر في هذا القانون الأساسي هو رفع يد بعض المؤسسات التي لا علاقة لها بالجوامع ولا بأداء الشعار الدينية في رمضان وفي غيره وهي الجمعيات وحتى البلديات التي تقحم نفسها وأقول جيدا بأن هذه ليست مهمتها ولذلك إذا تدخلت جهات من غير وزارتكم في القيام بهذه الشعائر فمسؤوليتكم سيدي الوزير أن تسهروا على عدم العبث بها ونعرف هذه الجمعيات مع احترامنا للبعض منها، فنحن لسنا ضدها ولكن أغلبها وفيها من يستعمل المساجد كأدوات للتسول ولا نريد أن نرى مظاهر التسول في المؤسسات الدينية لأنها حاضنة لشعائر الناس واحترام الجانب الروحي فلن تكون مكانا للتجارة والبيع والشراء إلى آخره.

ولذلك مزيد من التفقد خاصة على المضامين التي تقرر فهل نعرف كلنا المضامين التي تقرر في الكتاتيب؟ وهناك بعض الكتاتيب دون رقابة أقول جيدا نعرف ربما بهيئة التفقد والعدد وكذا فلتفتح الانتدابات، ولكن يجب أن نركز على هذه النقاط فهذه مهمة وأهم من عديد الأشياء الأخرى أهم حتى من البنية التحتية بالنسبة لي لأن الهدف هو العقل، عقول أبنائنا.

بعض المسائل كذلك مرتبطة بطبيعة الثقافة لماذا لا توجد كتيبات؟ صحيح هناك البعض منها الذي اطلعت عليه ولكن يجب أن يكون هناك توجيه للخطاب في علاقة بأننا نعيش في دولة مدنية وظيفتها أن توفر شروط إمكان القيام بشعائر والطقوس دون أن تتدخل فيها، أنت كدولة توفرين لي المسجد ولا علاقة لك بأن أدخل المسجد أم لا ولكن من واجب الدولة أيضا أن تحرص على ألا يكون الخطاب الذي نسمعه في المسجد موجها نحو توظيفات معينة سياسية أو غيرها ولا بد من تحييد المدارس حقيقة تحييدها وهذا يكون بالأدوات وبالعمل ويكون باعتماد التفقد الحقيقي ونوفر وثائق وحتى الخطب فإما أن تجدها خطب تكرار حقيقة مملة أو تجد فيها دسائس إلى آخره فلا بد من تجديد الخطاب ولا بد أن يرتبط بهموم الناس وبواقعهم وتوجه كما نفعل في البرامج التربوية بالضبط...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا يوسف قبل أن أعطي الكلمة لسنياء مبروك، بعد إذنك السيد الوزير عندي لك أمانة هي رسالة من الدكتور الهادي الروشو وهو منكم وإليكم ويحييكم جميعا وقال لك السيد الوزير أولا عنده بعض الملاحظات والمقترحات.

الملاحظة الأولى لاحظنا اختلافا بين الأئمة في إجابات مصلين عن أسئلتهم الفقهية من طهارة وصلاة، فمن المهم جدا توحيد المرجعية الدينية بما يوافق ما سار عليه العمل في بلاد الزيتونة منذ الإمام سحنون إلى ابن أبي زيد بن عرفة بن عاشور.

الملاحظة الثانية، لاحظ أيضا بعض البطء في إنجاز ملفات بعض المعالم الدينية سواء من حيث التهيئة أو من حيث الصيانة أو التأثيث.

الملاحظة الثالثة سيدي الوزير، لاحظنا التباطؤ خاصة في عمل الوزارة من حيث سد الشغورات، فلا بد من التسريع في إنجاز هذه الملفات واتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

رابعا، سمعنا تشكيات كثيرة من إطارات دينية التي تتقاضى مبلغا زهيدا مقابل عمل جليل تقوم به حيث يطلب من الإطار التواجد بالمعلم خمسة أوقات تشغل معظم يومه من الفجر حتى العشاء ثم لا يجد ما يلزمه وعائلته من ضرورات الحياة وحتى السيدات والسادة النواب الأفاضل قد ذكروا هذا الموضوع.

السيد الوزير، قال هنا أغتنم فرصة لأذكر السيد الوزير فيتوجه إليك مباشرة بما كنت قد اقترحت عليه في جلسة سابقة وهو أن تقدم الوزارة للدولة مشاريعها العملية لإعادة هيكلتها وتطوير مواردها المالية من هبات وكراء كي تساهم في تغطية نفقاتها وربما كي تحقق اكتفاءها الذاتي، وصلت الرسالة والأمانة. شكرا.

الكلمة للنائبة المحترمة سنياء بن مبروك، خمس دقائق.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية وكافة الإطارات المرافقة له،

وزارة الشؤون الدينية عندها دور ريادي في ضمان ممارسة الشعائر في إطار منظم محترم لقيم الدولة والاعتدال في نفس الوقت تحمي المجتمع من كل أشكال التطرف والانغلاق ولهذا فإنه مناقشة الميزانية ليست مجرد أرقام بل مسؤولية وطنية ترتبط باستمرار مرفق حساس يمس كل مواطن تونسي ويحافظ على توازن البلاد واستقرارها.

سيدي الوزير، نريد أن تخرج هذه الوزارة عن الصورة النمطية أي الاهتمام فقط بالحج والاحتفالات الدينية إلى وزارة فيها روح التجديد والاستشراف والحضور الفعال في المحافل الدينية العالمية وأن يكون مخزون الديني رافعة ثقافية وسياحية ويعود إشعاع معالمنا الدينية وخاصة جامع الزيتونة وجامع القيروان كمراكز للعلم ومزارات سياحية والقلب النابض للإسلام.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى موضوع الإطارات المسجدية يجب أن نقول كلمة حق إذ يقوم هؤلاء الناس بدور كبير ومهم في خدمة بيوت الله والسهر على إقامة الشعائر الدينية والتأطير والتوعية والإرشاد وفي نفس الوقت يواجهون يوميا تحديات كبيرة بصمت ومن غير إمكانيات تذكر لذلك أوجه لهم تحية شكر وتقدير على المجهودات التي يقومون بها بكل إخلاص لكن سيدي الوزير، لا يمكن المواصلة بنفس الوضع إذ يستحق هؤلاء الإطارات وضعية مهنية واضحة، تكوين مستمر وانتدابات لسد الشغورات خاصة في الجهات وتحسين الأجور.

المطلوب اليوم الوزارة ليست وعودا بل إجراءات عملية تضع حدا للظلم الإداري وتعيد الاعتبار لهذا القطاع أما فيما يتعلق بمسألة الحج فإن تذرع الوزارة بأن التكلفة تحدد من الطرف السعودي لا يعفي الدولة من واجب التفاوض وتقديم خطة واضحة للرأي العام حول آليات الحد من التكاليف، شروط اختيار المرافقين، المعايير الصحية والإدارية والرقابة على الأطراف المتدخلة وفق مبدأ الشفافية المنصوصة عليه في التشريعات الوطنية.

نجاح الموسم السابق يثمن لكنه لا يغني عن وجود سياسة عمومية مستدامة وليست إجراءات ظرفية وفي علاقة بموضوع الكتاتيب لا بد من الإشارة إلى ضعف الإطار القانوني المنظم الكتاتيب إذ ما زالت الرقابة مشتتة وغير موحدة رغم حساسية هذا الفضاء التربوي الديني. نحتاج إلى منظومة ترخيص مضبوطة، قاعدة بيانات وطنية، وحدات تفاقد دورية وذلك تفاديا لأي انحرافات فكرية أو تربوية تمس بالأمن العام وبالناشئة.

موضوع آخر، سيدي الوزير لا يقل أهمية هو موضوع البنية التحتية وترشيد الطاقة، إعلان الوزارة الانطلاق في استعمال الطاقة الشمسية خطوة إيجابية لكن دون رزنامة تنفيذ ومؤشرات أداء تصبح مجرد إعلان نوايا كما لا تزال العديد المساجد تعاني من مشاكل عقارية وإدارية وصعوبات في الصيانة بما يخالف مبدأ سلامة المرفق العمومي.

في الختام سيدي الوزير، ميزانية وزارة الشؤون الدينية لسنة 2026 رغم ما تضمنته من مجهود واضح للحفاظ على استقرار الإطار الديني وتحسين الخدمات المرتبطة بالشعائر تظل في حاجة إلى مراجعة عميقة تعيد التوازن بين النفقات الجارية والاستثمار الهيكلي وتمنح الوزارة الإمكانيات الضرورية للارتقاء بدورها المجتمعي والتربوي.

إن تطوير البنية الأساسية للمساجد وتعصير آليات التسيير والانتقال نحو الرقم من الشاملة وتدعيم التكوين المستمر للأئمة والوعاظ ليست كماليات، بل شروطا أساسية لضمان خطاب ديني مستنير ومؤسسات دينية قوية وفاعلة، وعليه فإننا ندعو الوزارة إلى وضع رؤية إصلاحية واضحة تقوم على التخطيط متوسط المدى وتحسين إدارة الموارد البشرية وتوسيع هامش الاستثمار بما يعكس مكانة الشأن الديني في المجتمع ويستجيب لتطلعات المواطنين وتحديات المرحلة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم مليك كمون، ست دقائق. تفضل.

السيد مليك كمون

شكرا سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي،

السيد الوزير وكامل الوفد المرافق،

تحياتي،

سيدي الوزير، اليوم أمامك شاب تونسي عادي فتح عينيه على أحداث 2011 وعاش كما عاش كل التونسيين بين الأمل والخيبة وبين بعض الاندفاع، ولكن عدة أسئلة.

خرجت من هذه الفترة بملاحظة قيمة وهي أن الشعوب التي تنسى تاريخها وأن الدول التي تعتبر أن الإصلاح الفكري هو مسألة ثانوية تدفع ثمنا باهضا جدا.

لنتذكر مع بعضنا ما عاشته تونس والتونسيون في تلك الفترة بين شباب وقع التغرير به وأصبح علامة للإرهاب بين التسفير وبكاء الأمهات لأبنائهن وأمنيين استشهدوا جراء فكر رجعي ضرب البلاد والعباد، دخل أناس على المجتمع بلا رؤية، بلا مشروع، بلا أفكار إلا التخريب والتفريق بين التونسيين تغطوا بالدين وتستروا واختبأوا بين المشترك التونسي.

وتلك اللحظة بالرغم من قساوتها فإنها جعلتني أفهم مسألة مهمة وهي أن الإسلام ليس مجرد شعار في المجتمع التونسي إنما هو مقوم مركزي في الشخصية الوطنية التونسية، فتونس إسلامها أعمق وتاريخها متجذر، تونس التي أعطتنا القيروان وأعطتنا الزيتونة وأنجبت مشائخ مثل الإمام سحنون والثعالبي والشيخ جعيط وأعطتنا الشيخ العلامة محمد طاهر بن عاشور وأنجبت مفكرين معاصرين مثل سي عبد المجيد الشرفي وسي محمد طاهر بن حسين وإسلامها عميق ذو مقدار ومتجذر وليس مجرد إسلام شعارات.

وكان يطرح سؤال مهم في الجامعة في النقاش حول هذه المسألة ماهية العلاقة بين الدولة والدين؟ هذا السؤال جعلني أرجع إلى تصريح للسيد رئيس الجمهورية في جوان 2022 حيث قال حرفيا بأن الدولة ذات معنوية لا دين لها وأن الإسلام دين الأمة وليس دين الدولة وهذا التصريح ترجم دستوريا في الفصل الخامس من دستور 22.

وهنا آتي إلى لب المداخلة فحين نقرأ الفصل الخامس ماذا نجد؟ تونس جزء من الأمة الإسلامية"، هذه الجملة تعطينا انتماء تاريخيا وحضاريا وثقافيا لكن بدون نزع الطابع المدني للدولة وهذا يجعل الإسلام جزءا من الهوية المشتركة لكن ليس بمنطق الحكم السياسي، الدولة وحدها..." إلى غير ذلك، هنا نرى احتكارا للدولة في تنظيم وتأطير وترشيد الخطاب الديني سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق وسطاء، ولكن دائما تحت غطاء الدولة وإشراف الدولة وهذا يغلق الباب أمام تسييس الدين وأمام القطع مع الإسلام السياسي ويجعل الدين داخل الدولة المدنية وهي فكرة أساسية نجدها عند العلامة الطاهر بن عاشور.

نمر الآن إلى المقاصد في الفصل الخامس من القائمة الموجودة المعروفة في الفكر الإسلامي بأنها المقاصد الكلية وأضفنا لها مفهوم الحرية. وهنا تلزم الدولة بحماية الحرية على أنها شرط للأساس العمراني مثلها مثل قيم العدل إلى غير ذلك وهذه ترجمة حرفية لنظريات العلامة الطاهر بن عاشور في مقاصد التشريع الإسلامي أو الشريعة الإسلامية على ضرورة التعامل مع الدين كمقوم أو كمنظومة قيمية ليس كمنظومة سياسية وأن المفاهيم تطور وتتغير والمسؤول الوحيد على ضبط هذا الخطاب هي الدولة ولماذا أقول هذا الكلام؟

سيدي الوزير، سؤالي لكم هو أين أنتم من تطبيق الفصل الخامس من دستور 2022؟ في الحقيقة حاولت أن أتابع نشاط معاليكم ووجدت للأسف حجم فجوة كبير بين المنشود والموجود وفي اعتقادي أن وزارتكم لا يجب أن تكتفي بأنها إدارة الحج والعمرة أو إدارة متابعة للمساجد والكتاتيب وتسمع وترى منذ الصباح فالمطالب مشروعة وبناء الجدران مهم لكن بناء العقول أهم.

سيدي الوزير، المناط بعهدتكم أكبر من أن تكونوا مجرد إدارة كما قلت لك فأنتم الميزان بين منع الاستغلال السياسي للدين وبين إعادة الثقة ودعم الثقة في المؤسسات الدينية الرسمية للدولة، وهنا أريد أن أسألك بعض الأسئلة هل يمكن أن تقول لي ما علاقة الوزارة وتنسيقها مع الوزارات الأخرى كالثقافة والسياحة من أجل الترويج وتثمين الموروث الثقافي التاريخي الذي ذكرت جزءا صغيرا منه في بداية المداخلة كيف تعمل الوزارة اليوم على التنسيق مع وزارة الداخلية حتى تساهم في محاربة التطرف والجريمة داخل المجتمع؟

سيدي الوزير، يجب أن نعبئ العقول بالأفكار النيرة أفضل من أن نعبئ السجون والتنسيق مع وزارة التربية حتى نبني أجيالا على التفكير، أجيالا سوية فاهمين لذاتهم وتاريخهم وبلادهم ودينهم خاصة.

أين التنسيق مع وزارة المرأة والأسرة حتى نرجع العائلة النواة للمجتمع ونحارب ظواهر العنف ضد المرأة من التحرش والاغتصاب والعنف؟

سيدي الوزير، يمكنني الحديث مع وزارتكم بالذات إلى الغد لأهميتها وإيماني بأهميتها في بناء مجتمع تونسي، كما أؤمن بضرورة العمل المشترك حتى نحمي بلادنا وشعبنا من أن يعيشوا فترة كالتي عشناها من قبل، كفانا انقساما ويكفينا ما خسرنا من شبابنا ومن وقتنا، لذلك سؤالي بسيط ونتمنى أن تأخذوه بعين الاعتبار سيدي الوزير، كيف ستجعل وزارتكم اليوم الفصل الخامس من الدستور من مجرد نص دستوري جامد إلى واقع فعلي ملموس يحمي التونسيين من خطر الاستغلال السياسي باسم الدين مرة أخرى ويصون وحدتهم وهويتهم؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا على هذه المداخلة والكلمة للنائبة المحترمة أسماء درويش، خمس دقائق.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

السيد الوزير، عندما نرى الميزانية الموجهة لصيانة المعالم الدينية نجدها مبلغا هزيلا لا يرقى حتى إلى عدد الجوامع في الجمهورية.

وأنا، كأغلب النواب، نتلقى شكاوى يوميا من المواطنين وخاصة في المناطق الداخلية والريفية بخصوص وضعيات محرجة داخل المساجد: ميضات منهارة أو غير صالحة، أماكن الوضوء في حالة يرثى لها، غياب مواد النظافة، أشغال صيانة مؤجلة منذ سنوات والوزارة بكل صراحة متخلية عن دورها في هذا الملف الحساس.

سيدي الوزير، صندوق العناية بالمعالم الدينية، أين الأموال؟ أريد أن أفهم لماذا لم يتم تخصيص موارد كافية ولماذا لا تنشئ الوزارة صندوقا لصيانة المعالم؟

عدت إلى الأمر الحكومي عدد 1145 لسنة 2019 المتعلق بالأشغال الوقتي للفضاءات التابعة للملك العمومي للمساجد واكتشفت وجود حساب أموال مشاركة يسمى صندوق العناية بالمعالم الدينية وفي الفصل 15 منه واضح وضوح الشمس، على أن أي شخص يشغل فضاء تابعا للملك العمومي للمساجد ملزم بدفع معلوم لهذا الصندوق. السؤال أين هذه الأموال؟

وبالعودة إلى صفحة الوزارة وجدت أنه في سنة 2021 صدر قرار في الرائد الرسمي وهو دعوة رسمية للجمعيات لتسوية الوضعيات، اجتماعات ضمت ممثلين عن عدة وزارات وذلك في عهد الوزير الأسبق أحمد عظوم، ولكن فيما بعد توقف كل شيء ولم تتم تسوية الملف، لا مع الوزير السابق ولا مع سيادتكم رغم مرور أكثر من سنة.

إن الجمعية الدينية تلعب دورا مهما لكن في غياب نظام مراقبة فعال هناك خلط في المهام، غياب الشفافية المالية، استغلال فضاءات دون خلاص، التصرف في مرافق تابعة للدولة دون رقابة كافية ولكي يفهم السادة النواب معي، فإن تطبيق هذا الأمر يعني أن الجمعية الدينية لا تدفع معلوم الكراء، لكنها تتحصل على عقد أشغال يتضمن مصاريف الكهرباء والماء فتتكفل بخلاصهم في حين أن من لديه رخصة تجارية يدفع معلوم الكراء والكهرباء والماء على حدة لكن، للأسف، لم يتم تفعيل هذا الأمر الصادر في الرائد الرسمي ولا نعلم السبب والنتيجة أن الجمعيات تشغل الملك العمومي مجانا دون دفع معلوم الكراء أو الكهرباء أو الماء وكل ذلك على حساب الدولة ونفترض على الأقل وجود جمعية في كل معتمدية، أقل وأضعف تقدير يبين حجم الخسائر إذا اعتبرنا 300 جمعية فقط تستهلك 50 دينارا شهريا أي 600 دينار سنويا لكل جمعية فإن المجموع يبلغ 180 ألف دينار سنويا أي في أربع سنوات لدينا 720 ألف دينار خسارة وإذا أضفنا المحلات التي تحولت إلى أنشطة تجارية وارتفاع كلفة استهلاك الكهرباء والماء والتي تم تنصيص عليها في مهمتكم، بأن الكلفة ارتفعت كثيرا وتكون في الواقع خسائر بعشرات المليارات وهذا نزيف مالي حقيقي والسؤال لماذا لم يطبق أمر حكومي نافذ ومن يتحمل مسؤولية هذا التعطيل؟

أما بخصوص وضعية الإطارات المسجدية من العملة، القيمين، منظفين، ومؤذنين، فإنهم اليوم في وضعية صعبة ومن غير المقبول أن يعملوا في ظروف هشة، بساعات عمل طويلة وأجور ضعيفة وغياب تغطية اجتماعية كافية، هؤلاء هم واجهة المسجد وخدمتهم يومية ومباشرة مع المصلين ولا بد من تحسين ظروفهم وهنا أود أن أعرج على الإطارات المسجدية المعزولين الذين طالبوا بحقهم في التسوية في عهد الوزير السابق، بعد انخراطهم في مكافحة الفساد وإيمانهم بتوجهات السيد رئيس الجمهورية وهذا ملف أطلب منكم سيدي الوزير، العمل على حله وإنصافهم.

ومن عواقب الوضعة الهشة للإطارات المسجدية على سبيل المثال أذكر ملف الشيخ إسماعيل الهرابي وهو إمام بجامع في معتمدية منوبة بدائرتي، وقد تحدثت معكم بشأن وضعيته عديد المرات، لقد أصبح رمزا للظلم الإداري حيث تعرض لمظلمة واضحة وتعطل مساره لأسباب غير مفهومة، مما أدى إلى تشتت عائلته وقد جاءت ابنته إليكم أثناء زيارتكم إلى منوبة وهي على أبواب امتحان البكالوريا، طالبة إنصاف والدها لكن دون جدوى. فهل ارتكب جريمة أو له ملف فساد أو شبهة إرهاب؟ لا شيء من ذلك، بل إن المسألة وما فيها هو خطأ في "montage" تحمله هو وهو شخص مشهود له بالكفاءة، يتمتع بصوت متميز وحفظ للإنشاد وكل الميزات فيه ويشهد له متساكنو الجهة

الذين تقدموا بعديد العرائض ومع ذلك تشددتم في العقاب ثم تم إعفاؤه، لو كانت وضعيته الإدارية متينة لكان لم يحدث هذا ولم يعف بمجرد جرة قلم، بل يخضع لإجراءات القانونية وله أن يدافع عن نفسه ونحن كمتساكني منوبة وأنا على لسانهم ما زلنا متمسكين ببقائه في المنطقة وسنعيد القيام بعريضة إن لزم الأمر.

أما بخصوص الكتاتيب وسنوات التحضيري، اليوم يجب أن تكون الأمور واضحة: الكتاتيب تعليم ديني وتحضيري، تكوين بيداغوجي مختص ومن غير المعقول أن يترك طفل في مرحلة التحضير لدخول المدرسة الابتدائية دون تأطير مناسب.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أسماء، شكرا جزيلا، الكلمة للنائب المحترم نزار الصديق، له من التوقيت أربع دقائق، تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا لكم السيد الرئيس،

مرحبا بكم السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

أنا من مدينة نفطة سيدي الوزير وهي مدينة تضم عددا كبيرا من المساجد والجوامع وكثير منها معالم تاريخية تربطنا بها علاقة روحية وتاريخية.

كما تعلمون سيدي الوزير، فإن هذه المساجد عبر التاريخ بنيت بالطوب والطيب، وقد أصبح الكثير منها اليوم متداعيا للسقوط، والأهالي مستعدون للترميم بالطريقة التقليدية حفاظا على طابعها الأثري، كما هو الحال في مسجد سيدي هويدة ومسجد سيدي مخارق وأيضا مسجد سيدي زمرتل لكننا لاحظنا، بكل صراحة، تقصيرا من المعهد الوطني للتراث على مستوى التنسيق سيدي الوزير، نحن ندرك محدودية الإمكانيات وضعف ميزانية الوزارة لكن على الأقل عندما يبادر الأهالي بالترميم لا يعقل أن تعترضهم العراقيل أو يمنعوا من ذلك.

كذلك مثلما تحدث زملائي على الإطارات الدينية، لنا نفس الشيء في الوضعية في نفطة وحزوة وولاية توزر عموما مشابهة حيث يوجد من لم يتحصل على مستحقاته منذ سنة 2024.

نفس الملاحظة أيضا من حيث تسجيل بطئا في قرارات تكليف الإطارات المسجدية وتسوية وضعياتهم المالية، علما أن بعضهم لا يتقاضى سوى 100 دينار وإلى حد الآن لم يتم النظر في تسوية وضعيتهم المادية وهو أمر غير مقبول خاصة بعد خمس سنوات من العمل وهم حريصون على أداء وظيفتهم على أحسن وجه ويتقاضون 100 دينار وليس لدية تغطية اجتماعية، هذا غير معقول سيدي الوزير.

بالنسبة أيضا إلى أصحاب تراخيص الإملاء القرآني بصفة تطوعية ما زالوا في انتظار قرارات تكليفهم.

وبالنسبة إلى الجامع الأثري بأولاد ماجد فقد تم إرسال ملف من طرف المندوبية إلى مصالحكم، إلا أن هذا المسجد سيدي الوزير، لا يزال دون حراسة على الأقل وهو أمر غير مقبول، حتى لا يجعله عرضة للسرقة والاعتداء من طرف الذين يبحثون على الأثار وغيرهم، إلى حد الآن لم تتم الاستجابة من طرفكم بالنسبة إلى هذا الموضوع.

ومن جهة أخرى وقد تحدثت معكم، فإن المندوبية الجهوية بتوزر تفتقر إلى سيارة وفي ظل الظروف المناخية القاسية التي تصل فيها درجات الحرارة إلى 50 درجة، يضطر المندوب إلى التنقل بين الولايات بوسائل بدائية وهو وضع مؤسف، لذا نرجو منكم، بكل لطف، توفير سيارة للمندوبية الجهوية بتوزر.

أما بخصوص مشكلة الزوايا الغير مرسمة والناشطة، فهي تمثل إشكالا كبيرا، إذ إن بعضها يقع وسط التجمعات السكنية ويمارس طقوسا معينة، لذلك يتعين تسوية وضعياتها سواء بترسيمها أو إدماجها ضمن الإطار القانوني، فبعضهم راسلوكم في ملفات لتسوية وضعياتهم كي يتم ترسيمهم كمساجد.

وفي هذا السياق أشير إلى جامع الرحمان بحزوة حيث يشكر كافة مواطني حزوة سيادتكم على تفاعلكم الإيجابي وترسيم المسجد وأتقدم لكم بالشكر على ذلك.

ويبقى الإشكال في أن إمام المسجد رغم نجاحه في الاختبار وقبوله على مستوى المندوبية الجهوية، لا يزال في انتظار الترخيص النهائي من طرفكم وشكرا لكم ووفقكم الله دائما. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ نزار، الكلمة للسيدة نجلاء اللحياني، لها ثماني دقائق، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أود أن أتناول أولا ملف الحج والعمرة والخطاب الديني لما له من أهمية مادية وروحية واجتماعية تمس شريحة واسعة من المواطنين.

أولا، سيدي الوزير، بالنسبة إلى ملف الحج في تقرير المهمة وبعد اطلاعنا عليه نجد تخصيص اعتمادات قدرها 900 ألف دينار بعنوان مصاريف الإقامة والنقل، لكن كان بالإمكان تجنب إثقال كاهل الميزانية بهذا المبلغ لو تم إقرار معلوم بسيط للتسجيل في الترشح للحج، 10 أو 20 دينارا فقط خاصة وأن عدد المترشحين اليوم فاق 230 ألف مواطن وهو ما يطبق أيضا في وزارات أخرى.

سيدي الوزير، ذكرتم وأنا كنت حاضرة في اللجنة، قلتم آنذاك أن كلفة الحج تعود إلى السلطات السعودية وأنا هنا أتساءل من يختار الفنادق في مكة والمدينة؟ من يتفاوض على كراء الحافلات؟ من يحدد قائمة الخدمات الإضافية في المخيمات؟ من يحدد الخدمات التي تقدمها مؤسسة مطوفي الدول العربية؟ المسألة ليست خارج صلاحيات الوزارة، سيدي الوزير، بل هي مسألة حوكمة داخلية ومتابعة دقيقة لكل مرحلة من مراحل التنظيم.

سيدي الوزير، لماذا لم تبادر الوزارة إلى إعداد مشروع أمر ينظم موسم الحج ويحدد المعايير القانونية والمالية بدقة؟ إذ من غير المعقول أن يظل هذا الملف، بهذا الحجم الذي يهم أكثر من 11,972 عائلة تونسية خاضعا فقط لتقدير الوزير أو اللجنة الوطنية للحج دون ضوابط قانونية واضحة.

بالنسبة إلى الحصة المخصصة للحجيج التونسيين بالخارج سيدي الوزير، بلغت كلفة الحج للحاج الواحد 11,900 أورو في الغرفة الرباعية وأتساءل هنا كيف يحدد العدد المخصص لهذه الفئة؟ وعلى

أي أساس تضبط الحصة؟ نريد أن نعرف سيدي الوزير، ما هي الحصة؟

اليوم هذا الصباح وردتني مكالمة حول حادثة مؤلمة جدا من مواطن تونسي وهو رئيس جامعة العمال التونسيين بالخارج، يوجد رجل ظل واقفا لساعات من أجل تسجيل أمه وإدراجها في قائمة الانتظار، فقيل له إنه لا توجد قائمة انتظار للحج وقد خرج هذا الرجل حديثا من المستشفى ومع ذلك وقف في الصف ليقدم بطاقة أولوية ضمن الصنف 2 باعتباره مريضا، لكن تم رفضه وطرده ووقع التنكيل به. الحادثة موثقة بالصوت والصورة وهو أمر يؤلمني وأنا أتحدث عن هذا الموضوع.

أتساءل اليوم لماذا لا تعمل اللجنة بتنسيق مع الوزارة؟ ولماذا لا يتم ضبط الحصة مسبقا؟ خاصة بالنسبة إلى الحجيج المكفولين من التونسيين بالخارج، لماذا لا تحددها الوزارة منذ البداية وفق معايير واضحة، بدل أن تترك لشركة الخدمات دون معايير واضحة وتتولى هذه الشركة توزيع الحصص على القنصليات بشكل غير متكافئ حيث نجد قنصلية لها 40 مكانا وأخرى لها 5 أماكن فقط دون وجود قائمة إنتظار؟ والأخطر أن تعطى لشركة الخدمات 1000 مكان لبيعها بالعملة الصعبة وهو ما يطرح تساؤلات على حساب من سيدي الوزير؟

هناك مواطنون ينتظرون دورهم ضمن الحصة الوطنية لمدة تتراوح بين 15 و20 و25 سنة في بعض المعتمديات وهو أمر غير معقول وغير مقبول، فهل هذا يحترم فعلا فلسفة القرعة الوطنية اليوم؟ وهل يحترم حق التونسيين في المساواة؟

أريد أن أفهم كيف أن أقبل اليوم حاج تونسي يدفع 11,900 أورو لغرفة رباعية، أي ما يفوق 50 ألف دينار للحجرة الواحدة؟ أي لأنها بالعملة الصعبة.

لننظر الآن إلى أسعار الحج في تونس وأنه لا علاقة له بالسلطات السعودية، فأعيد التأكيد سيدي الوزير، أن ما صرحتم به داخل اللجنة مغالطات لأن السعر الوطني مرتبط مباشرة بالعقود التي أبرمتها الوزارة وشركة الخدمات فيما يخص السكن والنقل والخدمات، لماذا لا تبادر الوزارة بإيفاد كفاءات تونسية للتفاوض باحتراف مع السلطات السعودية حتى لا نكون ضحية أسعار مبالغ فيها وغياب للرقابة؟

سيدي الوزير، أعود لأسألكم ما هي المعايير المعتمدة لتحديد حصة المكفولين من التونسيين بالخارج؟ كيف توزع شركة الخدمات هذه الحصص على البعثات الدبلوماسية؟ من يتولى مراقبة ذلك؟ هل تم تقييم العقود المبرمة في مجال السكن والنقل ومن يتفاوض بشأنها في ظل هذه الأسعار المرتفعة؟

إن التونسيين ينتظرون الحج لسنوات طويلة ثم يجدون أنفسهم أمام نظام غير عادل وغير شفاف، يخضع لاعتبارات غير مفهومة.

وفيما يتعلق بملف العمرة سيدي الوزير، لماذا لم يتم إلى اليوم إعداد كراس شروط ينظم رحلات العمرة بالتنسيق مع وزارة السياحة، بما يضمن حقوق المعتمر ويمنع التجاوزات؟ علما أن مشروع كراس الشروط جاهز منذ سنوات لكن الوزارة لم تعتمده إلى الآن. ما هو المبلغ الذي خصصه البنك المركزي لرحلات العمرة لهذه السنة؟ وكم عدد المعتمرين الذين يقابلهم هذا المبلغ؟

سيدي الوزير، اطلعت بدقة على المهمة، فتبين لي وجود سوء تصرف من قبل الوزارة، ترتب عنه إلحاق خسائر بعشرات المليارات من المال العام، خاصة فيما يتعلق بالجمعيات واستغلال المقرات التابعة للملك العمومي للمساجد.

سيدي الوزير، أذكركم بأن الدولة أصدرت أمرا حكوميا منذ سنة 2019 وهو الأمر الحكومي عدد 1145 لسنة 2019 المتعلق بالإشغال الوقتي للفضاءات التابعة للملك العمومي للمساجد وقد جاء هذا الأمر بعد حادثة المدرسة القرآنية بالرقاب حيث تعهد آنذاك الوزير الأسبق أحمد عظوم، تحت قبة البرلمان، بإجراء الإصلاحات اللازمة. وبالفعل صدرت الأوامر والقرارات التنظيمية بين سنتي 2019 و2021 وتم إحداث لجنة وزارية متعددة الأطراف عملت على هذا التنظيم، إلا أنه مع تولي الوزير السابق إبراهيم الشايبي تم إيقاف عمل اللجنة تماما وتعطيل تطبيق القانون وترك المقرات بيد جمعيات تنتفع بها دون خلاص معينات الكراء ودون تسوية وضعيتها والنتيجة اليوم هي تسجيل خسائر فادحة بمليارات الدنانير، نتيجة استهلاك الماء والكهرباء على حساب الدولة إلى جانب استغلال مقرات عمومية دون أي مردود مالي، كما بلغت الديون المتراكمة أكثر من 50 مليار دينار في حين تجاوزت نفقات استهلاك الكهرباء والماء 21 مليار دينار، جزء كبير منها ناتج عن جمعيات تنتفع دون وجه حق.

سيدي الوزير، لقد استمر هذا التعطيل لأكثر من سنة دون تطبيق القانون وإلى اليوم لم تتم معالجة ملفات التسوية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نجلاء، الكلمة للنائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له 12 دقيقة، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الاطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، فيما يتعلق بالخريطة الدينية فإن من يدخل إلى موقعكم ويطّلع على الإحصائيات، يجد أن عدد الجوامع المصادق على ترسيمها ضمن قائمة المعالم الدينية إلى غاية شهر أوت 2025 في ولاية أريانة هو 119 جامعا، كما أن عدد المساجد المصادق على ترسيمها يبلغ 16 مسجدا في حين يبلغ عدد سكان ولاية أريانة 670 ألف ساكن، في المقابل نجد أن ولاية جندوبة التي يبلغ عدد سكانها 404 ألف ساكن، تضم 222 جامعا وأن ولاية سيدي بوزيد التي يبلغ عدد سكانها 490 ألف ساكن تضم 355 جامعا وهو ما يطرح تساؤلات هل نحن تابعين للملة أم لا؟

ونؤكد هنا أن هذا الطرح ليس اعتراضا، بل تهنئة لإخوتنا وأخواتنا في تلك الولايات، ولكن نتساءل هل توجد ضمن برامجكم خطة للزيادة في عدد الجوامع بولاية أريانة بما يستجيب للكثافة السكانية الموجودة؟

اليوم في منطقة سكرة 1 يوجد متبرع يرغب في المساهمة، إلا أنه اصطدم بطول الإجراءات الإدارية، حتى مع استعداده للتبرع بالأرض فعلى سبيل المثال في جامع سيدي صالح، في شهر رمضان، يضطر المصلون إلى الصلاة في الطرقات، تمر عجلات السيارات محاذاتهم أثناء السجود دون أي تهيئة مرورية خلال شهر رمضان، كما أن الجامع ضيق ولا يستوعب الأعداد المتزايدة وقد تم التفكير في توسعته بإضافة طابق أول ورغم متابعة الوعاظ والجهات المعنية، إلا أن المشروع تعطل بسبب الكلفة وعدم توفر الاعتمادات ودون نتيجة إلى حد الآن.

اليوم، ميضة الجامع لا تستوعب العدد اللازم من المصلين ولا الجامع يملك القدرة على استقبالهم، أي من يصلي وربي هاديه يطلب منه المغادرة بسبب ضيق المكان فكيف يمكن معالجة هذا الوضع؟

ما هو برنامجكم في هذه المنطقة وتحديدا في منطقة سكرة 1؟ وكذلك الحال بالنسبة إلى جامع السلام حيث توجد فئة من المواطنين تعمل وتناضل من أجل أن تبقى بيوت الله بعيدة عن الأنشطة السياسية وألا يتم الاستيلاء عليها وقد وقفوا في أوقات تعلمونها أنتم والسلطات الأمنية، ضد محاولات السيطرة على بعض الجوامع، لكنهم اليوم يجدون أنفسهم مهددين بالإقصاء أي أن بعض القائمين على شؤون المساجد رغم أدائهم الجيد، يتعرضون إلى مضايقات قد تصل إلى إخراجهم من السكن الوظيفي لأسباب لا تتعلق بمهامهم، بل بسلوك أفراد من عائلاتهم أو محيطهم وهو ما يطرح إشكالا في المعايير المعتمدة في المقابل يشهد لهم الوعاظ بحسن أدائهم والتزامهم، لكن يتم البحث عن مبررات لإقصائهم وهو ما لا يستقيم مع المعايير التي يفترض أن تعتمدها الوزارة.

المنحة سيدي الوزير، وقد تحدث عنها جميع الزملاء ومن المفترض أن يكونوا قدوة داخل المجتمع، من موارد البشرية للوزارة إلى الإطارات المسجدية والوعاظ يمثلون الشأن الديني وبكل فخر، لكن أوضاعهم المادية ضعيفة حيث لا تتجاوز منح بعضهم 180 ألف وهو مبلغ لا يضمن لهم عيشا كريما خاصة مع تقدمهم في السن وتزايد حاجياتهم من الأدوية والأجهزة، نبقي عليه في تلك الحالة ونرذلها ويصبح في وضعية حرجة.

ليس ذلك ما نريده وهذه الإكراهات نستطيع أن نجد حلول مثل المعلم مثل الإطارات الدينية إذا لم يتم إدخالهم في مستوى معيشي منضم ومحترم قد يؤدي إلى نتائج سلبية ويفتح المجال أمام تدخل أطراف أخرى، لذلك يجب تحسين أوضاعهم المعيشية لأن الضغط كبير جدا على القائمين على بيوت العبادة وكذلك على عائلاتهم فهؤلاء يستيقظون منذ الفجر لأداء الصلوات الخمس ويباشرون أعمالهم مبكرا، من تنظيف وفتح وغلق ومتابعة شؤون المسجد ثم يعودون إلى بيوتهم ليجدوا أنفسهم أمام التزامات عائلية وتربوية، في ظل إمكانيات محدودة، ما يطرح صعوبات يومية في تربية الأبناء وتلبية حاجياتهم الأساسية كالتنقل والدراسة وكلكم راعي ولكلكم مسؤول عن رعيته، وهؤلاء سنحاسب عليهم غدا، هم وأبناءهم وإن شاء الله يؤخذ هذا بعين الاعتبار.

أما بخصوص تكاليف الحج والعمر وقد تحدث عنه جميع الزملاء، التكاليف مشطة وهو لمن استطاع إليه سبيلا، اليوم قد يضطر البعض إلى رهن كليته من أجل أداء هذه الشعائر وهذا لم يقل به الله، كذلك العمرة التي كانوا يستخفون بها فقد أصبحت مرتفعة وهو ما يستدعي البحث عن حلول وما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها في هذا المجال.

سيدي الوزير، في إطار الشؤون الدينية، الكثير طرح مسألة الومضات التحسيسية، إذ تتوفر وسائل إعلام وطنية من تلفزة وإذاعة، لكن أين هي الومضات التحسيسية للشؤون الدينية؟ في المقابل نلاحظ وجود مبادرات فردية لشباب يقدمون محتوى هادفا وقيما وقد ذكرته يوم أمس وسأعيد ذكره اليوم، علاء الدين الخنيسي إن صح قولي، شاب يقدم بمفرده في محتوى يشرف أي تونسي، يعالج مسائل سلوكية وتربوية مثل احترام الآخر ونبذ التنمر بين الأطفال وقبول واقعك وتحسينه بدون ضر الآخرين وكيف تطوير الذات في إطار الاحترام وهذا ما ينقصنا.

إن أبناءنا اليوم في حاجة إلى التوعية، خاصة في ظل مظاهر سلبية مثل تخريب الممتلكات العامة، نتيجة غياب التأطير والتوجيه، وهذه مسائل بسيطة في ظاهرها، لكنها تحتاج إلى عناية جادة، خاصة أنها لا تتطلب إمكانيات كبيرة، لكنها ذات أثر مهم على المجتمع.

وفي هذا الإطار يمكن للوزارة أن تنفتح على هذه الطاقات الشابة وتدعمها من خلال الشراكة مع الإطارات الموجودة في الوزارة والمتكونين يستطيعون الإحاطة بهم ويقومون بمشروع يساهم في نشر الوعي والقيم الإيجابية.

إمضاء عقد شراكة بين هذه الطاقة الشبابية ووزارة الشؤون الدينية لنشر محتوى معين يتم الاتفاق عليه وهذا ليس فيها أي تكلفة وهؤلاء الشباب يتم تشجيعهم ويتحسن أداءهم لأنهم يعملون مع هيكل تابع للدولة، وهذه أشياء بسيطة لا تتكلف.

وإن شاء الله قد أوفيت بما فيه الكفاية، لأن اليوم نود العديد من الأشياء وتحديدا في منطقة سكرة واحد، فقد سبق التطرق إلى إشكالية الاكتظاظ، نود منكم تقديم توضيحات حول البرامج والمقترحات المعتمدة لمعالجة هذا الإشكال حول هذه المنطقة وخاصة في جامع شطرانة، سيدي صالح حيث يضطر المصلون إلى الصلاة خارج المسجد، في الطرقات خاصة يوم الجمعة وخلال شهر رمضان وهذا لا أظن أنكم ترضون بهذا أم ستواصلون وتبقون الحال كما هو. لذا الرجاء إيلاء هذا الملف ما يلزمه وتحسين ظروف استقبال المصلين بما يضمن لهم أداء عبادتهم في ظروف لائقة.

وهنا قد أنهيت في هذا الموضوع والنقطة الأخيرة أريد أن أؤكد عنها وما دمنا نتحدث بنية صافية وطيبة، اليوم عندما نناقش موضع في مجلس النواب، لا نأخذه فرصة في التشفي في الغير. اليوم عندما أقول إن الحافلات غير متوفرة وأن النقل الريفي أو سيارة الأجرة الجماعية تقوم بـ 50 سفرة، لا يتم تكثيف المراقبة عليهم وكأنهم المخطئون، في حين أن سيارة الأجرة الجماعية تمثل الحل الوحيد في ظل غياب الحافلات والمترو وخاصة في أوقات الذروة، حين يكون المواطنون في حاجة ملحة إلى التنقل، تقومون بدوريات ويتم التركيز على مسائل ثانوية، كحالة نظافة السيارة، في حين أن بعض وسائل النقل العمومي نفسها تعاني من نقص في النظافة والصيانة.

نحن لا نعارض تطبيق القانون، بل نؤكد ضرورة تطبيقه على الجميع، فكل من يخالف القانون يجب أن يتحمل مسؤوليته لكن لا ينبغي أن تتحول هذه الإجراءات إلى وسيلة للتضييق على المواطنين.

اليوم، قد نجد سائقا يحمل تلميذة، فيتوقف رغم اكتظاظ المركبة، مراعاة لظروفها، فتطلب منه إيصالها بسبب التزاماتها الدراسية، لكنه يجد نفسه عرضة للعقوبة سواء بخطية مالية أو بحجز الوثائق فهل هذا هو الحل؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أيمن، إذا القائمة، سأعود إلى المتخلفين عن الدور: طارق المهدي، يسري، أحمد بنور، ثم عبد الستار وبعد ذلك بقية القائمة ممن تخلفوا عن ياسين مامي، لا أعلم سأعطي الكلمة للمساواة.

نبدأ بطارق المهدي، ثم ياسين، ثم يسري سأعود إليك، الكلمة الآن للنائب المحترم طارق مهدي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد طارق مهدي

مرحبا بكم السيد الوزير وبكل الحضور الكريم.

تعودنا دائما السيد الوزير، أن تكون المؤسسات الدينية والمساجد بمنأى عن التوظيف السياسي وأن تكون هذه الأماكن مخصصة فقط للعبادة والتقرب إلى رب العالمين، لذا نحرص دائما على أن يكون تعيين الأئمة في مختلف الخطط في الجوامع تعيينا يرتكز على الحرفية والاعتدال في الخطاب وبعيدا عن كل الأفكار الأيديولوجية الحزبية التي لم نر منها في السابق إلا خطابات محرضة على الجهاد في بلدان عربية مسلمة، للأسف الشديد.

وللأسف بلغنا أن عددا كبيرا من مواطنينا في صفاقس قد اشتكوا من إعفاء عدد من الأئمة ومنهم حتى من يحمل شهادة الدكتوراه من جامع الزيتونة والمعروفون، حسب المواطنين وحسب رواد هذه الجوامع باعتدالهم وهم محبوبون جدا في الجهات التي يؤمون فيها مساجدها ولدينا بعض الأسماء السيد الوزير، سنمدكم بها مباشرة إن شاء الله بعد الجلسة، فأنتم أب الجميع في هذا المجال ونحن على ثقة بإذن الله، في أن تكون الحكم العادل في إنصاف هؤلاء الأئمة، مع احترامي الكبير للسيدة المديرة الجهوية للشؤون الدينية بصفاقس التي لم نر ولم نسمع منها إلا كل خير.

هناك أيضا موضوع دروس حفظ القرآن وترتيله والذي جرت العادة أن يكون في أماكن مخصصة للغرض في أغلب الجوامع، هذه الدروس الممتازة في فقه القرآن الكريم كان لها أثر إيجابي كبير في الجهات خاصة لدى النساء والرجال المتقاعدين الذين ساهموا ويساهمون في بناء دور العبادة وشراء التجهيزات والمصاحف وغيرها وقد ظلوا طيلة سنوات يساهمون بما لهم في هذا المجال، ولكن للأسف الشديد، تم اليوم في صفاقس إيقاف وقتي لهذه الدروس، مما جعل خاصة كبار السن الذين كانت تجمعهم هذه الحصص وتقربهم من روحانية الدين الإسلامي الحنيف، يعيشون حالة من الحزن بسبب هذا الانقطاع، إضافة إلى ابتعادهم عن الجمعيات المحافظة على القرآن الكريم خاصة من لا يمكنهم التنقل نظرا إلى الحالة الصحية أو المادية. لذا نرجو السيد الوزير، أن تقوموا بإرجاع هذه الأنشطة في مختلف المساجد التي كانت توفر هذه الدروس.

وفيما يخص أشغال صيانة وتهيئة جامع سيدي إلياس بالقصب بصفاقس والذي يعد من أعرق المساجد بولاية صفاقس، إذ أسس منذ سبعة قرون وتقريبا سنة 1448 ميلادية وقد راسلكم سيدي الوزير، في هذا الشأن الزميل العزيز الدكتور صابر المصمودي في هذا الموضوع، كما وعدتم أنتم شخصيا، خلال زيارتكم إلى صفاقس في شهر ديسمبر من سنة 2024 بأن يتم العمل عليه حالا وتهيئته في أسرع وقت، لكن اليوم ورغم مرور سنة على ذلك الوعد لم تتم أي أشغال، بل ازدادت وضعيته المعمارية سوءا ونحن نعلم أن وعد الحر دين، فما بالك بوعد وزير الشؤون الدينية لنائب في مجلس نواب الشعب بقيمة الدكتور صابر المصمودي.

أخيرا، سيد الوزير، لا يسعنا إلا أن ندعو لكم بالتوفيق والسداد ونقرأكم تحيات أعضاء مجلس نواب الشعب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ياسين مامي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية والوفد المرافق،

السيد الوزير، وضعية الإطارات المسجدية تشكل إشكالا كبيرا وهو ما تطرق إليه العديد من الزملاء اليوم فعمال دور العبادة من منظفين ومؤذنين يفتقرون للتغطية الاجتماعية ووضعيتهم صعبة ولا بد من تسوية وضعياتهم في أقرب وقت، هؤلاء هم القائمون على جوامعنا ومساجدنا وأقل الواجب أن تقوم الوزارة بتنظيم عملهم والقيام باللازم تجاههم، وهناك مشروع قانون تم تقديمه في مجلس نواب الشعب، نتمنى من الوزارة أن تكون متجاوبة بخصوصه.

بالنسبة إلى مدينة الحمامات السيد الوزير، لدينا مقرات تابعة لوزارة الشؤون الدينية وهي مهملة مثل مقر "أئمة الرحمان" الواقع بجانب المعتمدية في وسط المدينة وبجانب الإدارة الجهوية للشؤون الدينية هذا المقر كان مسجدا في السابق ثم تحول إلى شعبة ثم غير ذلك وهو اليوم في وضعية إهمال كبير دون صيانة ومتروك تماما كان من الأجدر ونظرا إلى موقعه الاستراتيجي أن يتم التفكير في استعادته ليعود للقيام بدوره في وسط المدينة وهناك العديد من الأفكار التي يمكن أخذها بعين الاعتبار.

أما بخصوص مشاكل الكتاتيب السيد الوزير، فقد كنت اتصلت بسيادتكم شخصيا بشأنها لدينا كتاب الحتوس في منطقة سيدي جديدي حيث انتظر الناس هناك لمدة عامين ونحن نعلم أن هذه المناطق الريفية النائية تفتقر لدور الأطفال ودور الشباب والنوادي ولا توجد بها أي حاضنة للشباب أو حتى روضة أطفال، فكيف يعقل أن يتقدم الناس بطلب لإنشاء كتاب ويظلوا بانتظار الأوراق لعامين؟ وقد زارتهم اللجنة وعاينت واطلعت، ولكن لليوم لم يتلقوا جوابا ولم تحل المشكلة.

وأضعف الإيمان هو التجاوب مع هؤلاء الناس المستعدين لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة وهم لا يزالون ينتظرون إذن الوزارة الذي لم يأت بعد. نرجو منكم، السيد الوزير، إيجاد حل لهذا الموضوع الذي تواصلت معكم بشأنه، والأمر كذلك بالنسبة إلى كتاب حمام بنت جديدي فهو جاهز ومهيأ وينتظر أيضا استكمال الإجراءات ونحن نعلم أن هذه الكتاتيب في المناطق الريفية هي ملاذ لأطفالنا وعائلاتنا ليتعلموا قيم الإسلام السمحة.

كذلك لدينا وضعيات لمساجد في الحمامات تعاني من مشاكل جمة فمثلا مسجد واد الأسود بالحمامات، لا يزال منذ سنوات دون تزويد بالماء الصالح للشرب ويستمد الماء حاليا من منزل أحد المواطنين من المفترض أن تنسق الإدارات الجهوية مع شركة توزيع المياه والإدارات المعنية لمرافقة هذه الأشغال إن المواطنين وأهل البر والإحسان لا يقصرون تجاه دور العبادة ولهم منا كل الشكر، ولكن عندما يتعلق الأمر بمسائل إدارية، فلا بد من مواكبة وإشراف وتأطير من وزارة الشؤون الدينية.

وبالنسبة إلى مسجد جديد السيد الوزير، تعلمون أن هناك مواطنة صالحة، السيدة عويشة أبو عسكر، تبرعت بقطعة أرض في منطقة الشرف بالحمامات لبناء مسجد لقد تدخلنا وراجعنا الوزارة لمدة ثلاث سنوات وأنا أتابع هذا الموضوع شخصيا ولليوم لم يصدر إذن الوزارة وبعد عام ونصف من المراجعات وتدخل ديوان قيس الأراضي تمت معاينة القبلة واستكملت المواطنة بقية الإجراءات، فإذا

كان الناس يتبرعون وهناك حاجة فعلية في تلك المنطقة، نرجو أن يكون نسق تفاعل الوزارة أسرع فليس من المعقول أن تستغرق الأوراق الإدارية ثلاث سنوات.

هناك العديد من المشاكل في جوامع أخرى بالحمامات وسأسلمكم السيد الوزير ملفا كاملا حول وضعية المساجد ودور العبادة هناك، كما أن هناك تساؤلات حول عزل بعض الأئمة أو الخطباء حيث يتساءل الكثيرون هل هذه القرارات مبنية على قرائن صحيحة ومعطيات دقيقة؟ فهناك أمور غير واضحة اليوم كأن نجد أئمة يخطبون في جامعين في آن واحد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم هناك أئمة يخطبون مرتين في يوم الجمعة حيث يؤدون الخطبة والصلاة الأولى في تمام منتصف النهار، ثم ينتقلون لأداء صلاة الجمعة الثانية في جامع آخر لسد الشغور الحاصل في المقابل، لدينا اليوم خريجون من الشباب ممن درسوا وتخرجوا وحبذا لو ينالون فرصتهم لسد هذه الشغورات بدلا من الاعتماد على أئمة يؤمنون صلاتين في وقت واحد وهذا أمر مهم جدا.

أخيرا، هناك مسألة في غاية الأهمية سيدي الوزير وهي المتعلقة بالمقابر الإسلامية صحيح أن المقابر اليوم تحت تصرف البلديات وهي المسؤولة عن النظافة ومنح إذن الدفن، ولكننا نأمل اليوم توحيد عملية الدفن نحن لا نتحدث فقط عن آلية كراس الشروط وعن الفتوى وطريقة الدفن، فمن غير المعقول ما يحدث في مقابرنا الإسلامية من حوز حيث يوجد أشخاص يقومون بحجز أماكن مسبقا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ياسين وصلت الفكرة، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم يسري البواب، له أربع دقائق تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا رئيس.

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق،

السيد الوزير، تعتبر مهمة الواعظ الديني من أهم المهام الموجودة في الوزارة لكن هذه المهمة تشكو اليوم نقصا فادحا في عدد الوعاظ أو حتى غياب التنسيق في التوزيع سيدي الوزير، هناك معتمديات تضم خمسة جوامع وتجد فيها واعظين ومعتمديات أخرى تضم أكثر من عشرين جامعا وبها أيضا واعظان فقط، لذا نأمل النظر في هذا الموضوع.

تعاني الوزارة جدا من المركزية سيدي الوزير، فرغم وجود إدارات جهوية إلا أن أي منتسب للوزارة يضطر للتنقل إلى تونس العاصمة للحصول على شهادة في الأجر أو شهادة عمل، هذا الأمر سيدي الوزير يستوجب إيجاد حل لأنه غير معقول وفي السياق ذاته يضطر المتطوعون للانتظار وقتا طويلا بانتظار قرار التعيين الذي يجب أن يصدر عن الإدارة المركزية وهذا يعطل العمل في الجوامع فمن سيقوم بالإمامة فيها إذا ما أغلقنا الباب أمام المتطوعين؟ وهنا سيدي الوزير، نتساءل عن قرارات التكليف الوقتي، لماذا ننتظر صدورها من المركز؟ لماذا لا يتم اتخاذها على الصعيد الجهوي بعد البحث الأمني؟ حيث يمكن للمدير الجهوي اتخاذ قرار التكليف الوقتي وبذلك نحل المشكلة.

وفي ملفات الحج أيضا نجد أحيانا تشتتا في الربط بين الملفات فقد يكون الزوج مسجلا في معتمدية والزوجة في معتمدية أخرى وعند الرغبة في جمع الملفين على أساس أنهما زوجان نضطر للرجوع إلى المركز ولا نستطيع فعل ذلك جهويا، فهل هذا يعني غياب الثقة في المسؤولين الجهويين؟ نحن لم نفهم هذا الموضوع.

أما بخصوص مسألة الإلحاق، فاليوم نجد أستاذا جامعيا أو أساتذة تربية ولغة عربية يعملون أئمة خطباء ونحن نريد الارتقاء بجودة الخطاب الديني، لكن الأستاذ المرتبط بعمله لا يستطيع التفرغ الكامل لإعداد خطابه الديني بالشكل المطلوب ولا بد من إيجاد حل لهذه المشكلة.

هناك مشكلة أخرى تحدث عنها الزملاء وهي مشكلة الهبات، فاليوم عندما يريد مواطن التبرع بأرضه لوزارة الشؤون الدينية يواجه تعقيدات إدارية زائدة، مثل المطالبة بتوكيلات للوعاظ أو شهادات من القباضة المالية تثبت أنه وهبها للوزارة مما جعل موضوع الهبات يمثل إشكالية.

سيدي الوزير، إن الخطاب الديني اليوم يجب أن يعاضد مجهودات الدولة فهناك مفهوم في الفقه يسمى فقه الأولويات، لا بد للمواطن التونسي أن يفهم أن بناء مدرسة هو صدقة جارية وأن ترميم مدرسة هو صدقة جارية وأن تمويل مركز لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة هو أيضا صدقة جارية تبني له قصرا في الجنة.

نحن نجد اليوم في بعض الأحياء ثلاثة أو أربعة جوامع متقاربة لأن الناس استقر في أذهانهم أن التوبة ومحو الذنوب لا يتحققان إلا ببناء جامع الخطاب الديني هنا لا ينجح في إيصال هذه المعلومة، ولذلك لا بد من معاضدة جهود الدولة والرقي بالخطاب الديني فالتبرعات والهبات يمكن أن توجه لمجالات أخرى ينال بها المتبرع الثواب ذاته الذي يناله من بناء الجامع.

صحيح أن هناك مناطق تفتقر إلى المساجد، لكن في المقابل هناك مناطق بها فائض من المساجد إلى درجة أن بعضها تجد فيها خمسة أو ستة مساجد بينما نجد في الجانب الآخر مدرسة متهالكة وأطفالا يدرسون في العراء ومناطق تفتقر تماما إلى المدارس.

أنقل أمانة من زميلتي حول سوء التصرف في المعدات السمعية والبصرية، لقد لاحظنا في ميزانية الوزارة الجديدة برمجة اقتناء معدات تصوير بقيمة 5000 دينار والسؤال المطروح كيف يتم اقتناء معدات جديدة بينما الوزارة لديها منذ سنة 2020 معدات تصوير وإنتاج بقيمة 300 ألف دينار وهي موجودة في مكتب مغلق منذ خمس سنوات دون استعمال ومعرضة للتلف؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ يسري، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق، تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزير الشؤون الدينية،

السادة المرافقين،

السيد ممثل رئاسة الحكومة،

أنا في حيرة من وضع البلاد سيدي الوزير، واسمح لي أن أبين لك أهمية هذه الوزارة والشأن الديني في تونس، فهذه الوزارة منذ الاستقلال وفي عهد الرئيس الحبيب بورقيبة كانت عبارة عن ديوان تابع لرئاسة الحكومة وفي عهد بن علي أصبحت وزارة كموقف سياسي ممن يسمون أنفسهم بالإسلاميين.

سيدي الوزير، لا بد أن يكون دور هذه الوزارة مهم للقضاء على الإرهاب والتطرف الفكري ومقاومة الفساد الأخلاقي يجب أن تكون لها علاقة بجميع الوزارات، كوزارات التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالي والعدل، فهي وزارة بالغة الأهمية والدين هو الغذاء الروحي للشعب التونسي للقضاء كما قلت على التطرف الفكري والإرهاب ومن هنا ينبع دوركم الهام وعلى ميزانية الدولة أن توفر الاعتمادات اللازمة حتى تقوم هذه الوزارة بدورها.

سيدي وزير الشؤون الدينية، إنه لمن المعيب أن يقع ظلم في وزارة الشؤون الدينية، العيب والحرام أن يقع الظلم في وزارتكم، أتحدث هنا عن موضوع السيد إسماعيل بن مبروك الحربي، الإمام للصلوات الخمس بجامع منوبة والذي يعمل على تعليم الصغار في الكتاب وتحفيظ القرآن وينوب في خطبة الجمعة وهو صاحب بطاقة احتراف فنية ويقوم بتدريب المؤذنين على تحسين الأذان بالطابع التونسي مجانا بتكليف من وزارة الشؤون الدينية وقد أرسلتموه لتمثيل تونس في العديد من التظاهرات بالدول العربية والإسلامية وأنت شخصيا سيدي الوزير تعرفه وهو يعرفك، ما هي تهمته؟ هل هو إرهابي؟ هل لديه فساد أخلاقي؟ قطع الأرزاق أمر مشين سيدي الوزير، من المعيب ألا تكون دولة أو وزارة كاملة قادرة على إنصاف شخص رغم أن منحة الإطارات الدينية ضعيفة ويجب مراعاة ظروف هؤلاء الناس، هل كان السيد إسماعيل إرهابيا؟ هل كان صاحب فساد أخلاقي؟ وكما تشاهدون هذا الرجل لديه صور حتى مع السيد رئيس الجمهورية وعلاقته طيبة بجميع الإطارات الجهوية والمحلية من أمن ومعتمدين ووال وهو مطلوب ومحبوب من المواطنين. ماذا فعل؟ هل ارتكب جريمة؟ لقد تم استدعاء الرجل في برنامج بمناسبة المولد النبوي على القناة الوطنية الثانية وبما أنه يمتلك موهبة صوتية كان يؤدي ابتهالات وفي نهاية الابتهالات تلا آية قرآنية فقام عازف القانون من باب الطرب أو التخمر الفني بالعزف إعجابا بصوته وهو تصرف من العازف وليس من الإمام وحسب روايته قام السلفيون بقص المقطع وترويجه على أنه ارتكب جريمة، رغم أنه اعتذر رغم أن الخطأ ليس خطأه هو صاحب عائلة، فهل قطع رزقه حلال أم حرام؟ اللهم إن هذا منكر.

سيدي الوزير، أرجوك وأطالبك بإلحاح أن تعطي حق هذا الرجل وقد وصل موضوعه حتى إلى السيد رئيس الجمهورية، نرجو غلق ملف السيد إسماعيل وأنت الذي وعدته مرارا بإنصافه، فهو محل طلب من مواطني منوبة.

أما بخصوص موضوع الإطارات الدينية فإن وضعهم الحالي غير مقبول فالإنسان منهم هو موظف وغير موظف في آن واحد، فهو ملزم يوميا بصلوات الصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء، مما يمنعه من ممارسة أي عمل آخر وهناك من يحاول العمل في البناء لتحسين وضعه الاجتماعي وهذا أمر غير معقول سيدي الوزير.

وختاما، ردي على إذاعة "Diwan FM" التي قامت بشيطنة كلامي، عندما تحدثت عن تعديل مجلة الأحوال الشخصية قامت الإذاعة بصنصرة كلامي واستدعاء السيدة رئيسة الاتحاد النسائي للرد علي وأنا لا أخجل من قول الحق وقد تعرضت لشيطنة كبيرة من طرف من يسمون أنفسهم بجمعية النساء الديمقراطيات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد الستار، أحيل الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة بثينة الغانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

زميلاتي زملائي النواب،

السيد الوزير، مرحبا بك وبالإطارات المرافقة، لك،

طبعا ما من شك في أن الدور أو لا يشك أحد حول الدور الذي تضطلع به وزارة الشؤون الدينية من خلال الكتاتيب والمساجد في إرساء قيم نبيلة لدى الناشئة وفي معاضدة مختلف الوزارات ومنها وزارة الثقافة وزارة التعليم على تنشئة أبنائنا على قيم التسامح والتحابب و نبذ العنف وغيرها من القيم السلبية.

وزارة الشؤون الدينية هي وزارة تشرف على فضاءات تشكل جزءا من هوية الشعب وتجسم قيم الاعتدال والتربية الروحية والانتماء الوطني وزارة تتعلق بالأمن الفكري بالثقافة الدينية وبالوسطية وبالحق الدستوري للمواطن في مساجد نظيفة وفي فضاءات مهيئة للعبادة، ولكن ما نعيشه السيد الوزير في عدة جهات وخاصة جهة باجة، يؤكد وجود فجوة كبيرة بين النصوص والواقع، واقع مؤلم وضعية المساجد في باجة بين الإهمال ونقص الصيانة.

السيد الوزير، في جهتي مساجد تعاني تشققات في الجدران وتهدد سلامة المصلين فيها، غياب شبه تام لأعمال الصيانة الدورية، المساجد من المفروض أن تتكفل بها الدولة طبعا هي مساجد أخرى افتتحت منذ سنوات دون أن تستكمل تجهيزاتها.

السيد الوزير، المعالم الدينية التاريخية من مساجد وزوايا بعد تحول مرجع نظرها من معهد التراث ووزارة الثقافة أصبحت تتبع وزارة الشؤون الدينية، لكن ماذا رصدت الوزارة من اعتمادات لصيانتها وترميمها؟ وهل لها الإمكانية العلمية والفنية فعلا للقيام بذلك؟ لا سيما أن غياب ذلك سيزيد في حالة التدهور المعماري للعديد من المعالم الدينية التاريخية على غرار الجامع الكبير بباجة المدينة، جامع الباي، الزاوية السماتحية، زاوية الحاج ميلاد شريف بباجة، صومعة الجامع الأندلسي العتيق بمجاز الباب، زاوية ابن عبد الرحمن، والجامع الكبير بتستور والزاوية القادرية بتبرصق وغيرها كثير.

هل يمكن أن نفصل بين الوظيفة الروحية لهذه المنشآت ووظيفتها الثقافية؟ نحن لسنا أمام معالم دينية فحسب، بل هي أيضا تاريخية وجزء من الهوية العربية الإسلامية، لذلك نعتقد أنه لا بد من تضافر مجهودات وزارتي الثقافة وأيضا الشؤون الدينية لتعهدها وصيانتها.

إن ضعف الاعتمادات المخصصة للنظافة والتعهد قد شجع على العديد من التجاوزات المعمارية والانتهاكات الجمالية، هناك تغيير

للمنابر، سيدي الوزير، المالكية بأخرى غريبة عن المدرسة المعمارية التونسية هناك استعمال مثلا ألوان دخيلة و طلاء أيضا دخيل على المعمار التونسي الأصيل.

السيد الوزير، ماذا فعلت وزارتكم وزارة الشؤون الدينية بالمعالم الدينية التي تم تخصيصها لفائدتها منذ 2011؟ مثال زاوية سيدي علي الآغا الشهيرة ببو تفاحة وهذه الزاوية معروفة، إذا ما هي أهم المستجدات في علاقة بهذه الزاوية؟ وهنا أستفسر من المندوبية الجهوية للشؤون الدينية عن موقفها من عملية الاستيلاء على هذا المعلم لا سيما أنها هي نفسها متسوغة، يعني نقصد أن المندوبية الجهوية للشؤون الدينية، هي متسوغة لمقر اجتماعي ولا تملك مقرا من الأجدر ربما أن يكون هذا المقام هو مقرا لها حفاظا على المال العام، هذا المعلم يستوجب ترميما وتجديدا وتوسعة، فأين مشروع الوزارة في هذا الصدد؟

السيد الوزير، المشاريع المعطلة في باجة أين وصلت؟ مشاريع توسعة بعض الجوامع، ملفات التهيئة في عمادات بعيدة مثل تيبار وتبرصق ونفزة وغيرها، مشروع الجامع الكبير، كما قلت آنفا، أين وصل؟ فمن المنتظر أن تتم تهيئته وتهيئة صحنه الحالة مزرية كثيرا لجامع يتوسط المدينة العتيقة في باجة خاصة وأن الوزير الأسبق كان قد أكد بتخصيص اعتمادات، ولكن تراجع فلما كل وزير جديد "يفسخ ويعاود من جديد،" وزير يأذن كما قلت بانطلاق أشغال الترميم والصيانة ووزير بعده يتراجع عن تفعيل قراراته، فالرجاء الحفاظ على استمرارية الدولة، أين هي استمراريتها؟ سيدي الوزير، من خلال هذا الإجراء نريد قطاعا دينيا حديثا نقيا شفافا، نريد خطابا دينيا يبني ولا يهدم، سيدي الوزير، نريد المساجد، ليس جدرانا فقط، بل إنها رسالة ومسؤوليتكم هنا هي حماية هذه الرسالة.

ملف تسوية وضعية الإطارات المسجدية وخاصة المتخرجين لا بد من مراجعة التعيينات العشوائية أحيانا لإطارات المسجد وضرورة الحرص على التكوين المستمر للخطاب، هناك ضرورة ملحة لتكوينهم والتكوين يكون مستمر أيضا عن موسم الحج، أتحدث لما لا يتم التقليص من المدة المخصصة في اتجاه التخفيض من التكلفة من 21 ألف د إلى 15 ألف د والاكتفاء بأيام المناسك ويبقى هذا اختياريا طبعا للحجيج وشكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل، عشر دقائق تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة.

تبلغ ميزانية وزارة الشؤون الدينية 202 مليار ولا بد من التوضيح أن هذه الوزارة لا تستثمر في بناء المساجد فبناء الجوامع هو مجهود شعبي يقوم به أهل البر والإحسان والغيورون على دينهم، وهذا أمر معمول به منذ أمد بعيد، بل إن الأمر يتجاوز ذلك ليشمل التبرع بالأراضي من قبل المواطنين ومع ذلك، نشهد دائما تعطلا من الوزارة في إسناد الرخص وفي تأطير هذه المساجد، فعلى سبيل المثال سيدي الوزير، لدي أربعة مساجد معطلة في معتمدية " السواسي" فقط، وليس في ولاية كاملة بل في معتمدية واحدة.

إن ميزانية قدرها 202 مليار كان من المفروض أن تصرف في الجوانب البيداغوجية والخطط الاستراتيجية للوزارة وفي الإشراف العام ليكون وضع الوزارة مريحا وما شاء الله، لديكم طاقم إداري مكتمل فبينما جاءنا وزراء آخرون رفقة 11 إطار ودون مدير ديوان، نجد أن لديكم مديرا للديوان، لكنني سأطرح سؤالا بسيطا هنا يتعلق بالإشراف سيدي الوزير، إنه لمن العيب والعار على وزارة الشؤون الدينية أن يتم حجز أملاكها لدى ميكانيكي، لديكم سيارات وظيفية من عهد الوزير السابق إذا مررت الآن بجهة باب سعدون وأنت في طريقك إلى الوزارة وتحديدا بجانب محطة بيع الوقود في منطقة باب العسل، ستجد تلك السيارة هناك منذ أكثر من عامين محجوزة لدى الميكانيكي، فهل هذا يعقل؟ قد تقول لي إن هذا الموضوع سابق لتوليك المنصب، لكنني أقول لك إن هذه أملاك الدولة وأنت الآن في الوزارة منذ 15 شهرا ومن غير المقبول أن تظل أملاك الدولة محجوزة.

الأمر الثاني، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" ونحن نرى اليوم تضاربا وصراعا داخل وزارة الشؤون الدينية وهي الوزارة التي يفترض بها أن تصلح المجتمع والفتنة أشد من القتل، لكننا نرى تناحرا داخليا وعاظ يكتبون تقارير ضد أئمة وأئمة يتم عزلهم لأن الواعظ لا يتفق معهم، لماذا هذا التصادم؟ الواعظ والإمام هما قدوة البلاد وهما المصلحان في المجتمع، فكيف نتقبل الوشايات وكمية الفتن والمكاتيب وتوقيع العرائض ضد هذا الإمام أو ذاك؟ هل هذا ما أمر به الله؟ لو حدث هذا في وزارة أخرى لربما كان الأمر مقبولا، أما في وزارة تحث على الأخلاق والتربية والصدق والمصداقية، فمن غير المعقول أن تمارس هذه الأفعال داخلها.

لقد وصلني أنه تم عزل أكثر من 34 إماما بناء على تقارير مغلوطة من وعاظ وهذا في نطاق ضيق فقط، هل يعقل عزل إمام قضى 34 سنة يؤم الناس ويقوم بواجبه، بل وفي أحيان كثيرة دون أن يتقاضى أجرا؟ يتم عزله لمجرد أنه ذهب لأداء مناسك الحج لدي قائمة بسبعة أئمة تم عزلهم من بينهم من قضى 34 سنة في الإمامة ومنهم خريجو المدرسة الزيتونية هل يعقل أن يأتي واعظ ويكتب تقريرا لعزل خريج زيتوني؟ ما هو الجرم الذي ارتكبه؟ هل الذهاب للحج أصبح جرما؟ نسأل الله أن يكتب لنا الحج، لكن أن يصبح هذا سببا للعزل فهذا أمر مستنكر.

أتساءل الآن ما هو دور الشؤون الاجتماعية؟ لديكم ميزانية قدرها 202 مليار وكان المفروض أن يتم تخصيص جزء منها لإعادة تأهيل الوعاظ إذ يفترض أن يكون الواعظ ذا قيمة علمية أعلى من الأئمة، ولكن الواقع الحالي يثبت العكس، لدينا أئمة زيتونيون يفقهون في الدين وفي الأخلاق أكثر من بعض الوعاظ، أنا لا أنتقد جميع الوعاظ، ولكن المسؤولية هنا ليست مجرد وظيفة أو منصبا سياسيا، بل هي مسؤولية في صلب الدولة والمجتمع التونسي.

اليوم نرى المؤدبين والمؤدبات يعملون دون تغطية اجتماعية وبدون نظام قانوني ينظم عملهم كما نلاحظ كمية الكتاتيب التي وقع إغلاقها وبعضها وصل إلى حد إغلاق الجوامع، أود أن أسأل السيد الوزير طفل صغير في سن الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو السادسة، ماذا سيفعل قبل دخول المدرسة في منطقة ريفية لا يوجد بها سوى الجامع؟ هؤلاء ليس لديهم سوى الكتاب وهو المكان الذي سيتعلمون فيه الأخلاق الحميدة وتصقل فيه أخلاقه ومعارفهم لتنشئتهم نشأة صحيحة.

عندما نقوم بإغلاق هذه الكتاتيب تباعا ونحن نعلم أن تلك المناطق تفتقر لرياض الأطفال، فماذا ستكون النتيجة؟ سنعيش حالة من التفسخ الأخلاقي والتفكك المجتمعي ووضعية اجتماعية وأخلاقية متردية من المسؤول عن هذا؟ في هذه الحالة توجه أصابع الاتهام مباشرة لوزارة الشؤون الدينية، لأنه كان من المفروض استباق الأمر وحماية المؤدب والمؤدبة في تلك المناطق وتوفير نظام أساسي لهم، لأنهم يؤدون وظيفة تربوية ودينية.

صحيح أن هناك عشوائية وأن بعض الجمعيات استغلت الظروف، ولكن لا يجب أن نشيطن الجميع ولا يجب وضع كل الجمعيات القرآنية والكتاتيب في سلة واحدة المفروض هو إجراء جرد شامل لها ووضعها تحت إشراف الوزارة وغطائها لتعمل وفق برنامج رسمي محدد من الوزارة بدل تركها تعمل وفق أهواء الأفراد ليس من العدل أن نغلق كل شيء ونعاقب الجميع لدينا علماء زيتونيون وديننا هو دين التسامح، وهم قادرون على القيام بهذا الواجب.

أمر آخر يتعلق بخطب الجمعة، يجب أن تكون للوزارة أهداف واضحة لمواجهة التفكك الحالي لا بد من اعتماد أسلوب الترغيب لا الترهيب أننا اليوم بحاجة إلى الترغيب لا الترهيب، فنحن نقول أن محمدا صلى الله عليه وسلم هو حبيب الله ولم يكن الأمر مجرد خوف من الله، فنحن لا نريد زرع الخوف بقدر ما نريد أن نحب الله، بناء على ذلك يجب عليك أن تحبب الطفل في الدين وأن ترغب الناس فيه لا أن يصبح الدين مصدرا للتهم إن التداخل بين الدين والعلاقات الجمعياتية هو ما يسبب المشاكل أو يؤدي إلى الدمغجة ولا ينبغي أن نضع الجميع في سلة واحدة.

أنت المطالب بمقاومة التطرف من خلال توحيد الخطبة وأن تكون هذه الخطبة في مستوى خطاب الشباب، بحيث توجه خطابك للناشئة والشباب لكي لا نظل نتحدث دائما ضمن أطر تقليدية. اليوم ومع تطور وسائل التواصل يجب عليك مخاطبة الشاب عن مخاطر هذه الأشياء وعليك أن تقوم بالتأطير فكما يتأثر المواطن بالوالي فبمن يتأثر الشاب؟ وكيف نؤطرهم؟ نؤطر هؤلاء بخطاب الجمعة الموحد الذي يخاطب وجدان التونسي ويجعله يرغب في دينه الدين ليس تهمة اليوم، بل هو روحانيات.

وبالحديث عن الروحانيات أعود إلى مسألة المؤذنين والإطارات الدينية الذين لم يتقاضوا مستحقاتهم فقد أصبحنا نرى أحيانا عامل التنظيف هو من يقوم بالأذان وهذا لا يصح، فالأذان في تونس نحن مدرسة فيه إن المقامات الزيتونية واضحة من "الرصد" و"الحسين" و"الجهاركا" و"السيكا" هذه هي المقامات التونسية التي تمنحنا أذانا تونسيا مختلفا عن بقية دول العالم وعن الجميع.

هذا الأمر يتطلب تأطيرا ويجب انتداب المؤذنين بشكل رسمي من الكفاءات القادرة على ذلك لأن الأذان روحانية لا بد من الترغيب في الدين لا الترهيب وكلما وجدت مشكلة وجب علينا تطويقها وحلها هذا هو دورنا ونحن اليوم مع الوزارة في سبيل التأطير. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. لقد تطرق الكثيرون سيدي الوزير، إلى مسألة الخطاب الديني وأرى أن الرهان الكبير يكمن في ملائمة هذا الخطاب مع المستويات العمرية المختلفة وخاصة فئة الشباب في المدارس وكما ذكر الزملاء والزميلات الأفاضل، فإن هذه هي المعادلة الصعبة إذ يجب أن ينحو الخطاب نحو الترغيب بدلا من الترهيب، ليفهم الشباب المعنى الحقيقي للدين أظن أن هذا هو الجوهر سيدي الوزير.

الكلمة للنائب المحترم ظافر الصغيري، له ست دقائق. تفضل

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في البداية لست في وارد التذكير بدور الوزارة في رعاية مصالح واحتياجات عموم التونسيين الروحية والحضارية وهي القيم الإيجابية التي تقوم عليها الدولة وتعزز قيم التضامن والتآزر والاجتهاد والعمل الصالح وفي هذا الإطار حقيقة نلاحظ غياب الاستراتيجية في معاضدة مجهود الدولة في داء العضال ألا وهو الفساد المستشري في كل المفاصل وفي كل المجالات وداخل كل الفضاءات وأريد عن أسأل عن الدورات التي نظمتها الوزارة لإطاراتها الدينية من أئمة وخطباء ووعاظ ومدرسين للتوعية حول هذا الداء العضال إلى جانب غياب خطة لتطوير منظومة الحج ومجابهة الارتفاع المشط والخيالي في تكاليفه مما جعله حكرا على فئات دون غيرها.

الخطاب الديني المتواضع والروتيني والتقليدي الذي لا زال بعيدا جدا عن الاستجابة لانشغالات المجتمع التونسي ومطالبتنا بإقحام الكفاءات العلمية من أساتذتنا ودكاترتنا والعلماء الأجلاء للارتقاء بالخطاب المسجدي والديني عموما ومازال يحدوني الأمل السيد الوزير في أن تولي الوزارة هذه القضايا الاهتمام الضروري للحفاظ على مكانة تونس التاريخية في إشعاعها الروحي والقيمي وإسهامها المقدر في رفع راية الإسلام والإضافة التي قدمناها للإنسانية بصفة عامة.

اليوم أريد أن ألفت نظركم للوضع الاجتماعي والمادي للإطارات الدينية الذي مازال دون المأمول، تواضع المنح المسندة للعاملين والأرامل المتوفين وندعوكم إلى ضرورة تفعيل حق التنظير للوعاظ والمرشدين وسد مئات الشغورات التي بلغت في بعض الأحيان مساجد كاملة دون أطر قانونية وجميعها تدخلات عاجلة توفر ظروف عمل مناسبة لكل العاملين في قطاع الشؤون الدينية. نقترح عليكم سيدي الوزير إطلاق جائزة سنوية في إنتاج الكتاب الديني الذي يتناول القضايا المستجدة والإشكاليات المعاصرة بهدف تطوير الكتابة والإنتاج في هذا المجال.

الجزء الثاني من المداخلة، هل أنه وزارة الشؤون الدينية تساهم فعلا في التنمية الوطنية؟ حسب رأيي نعم، لكن يمكنها أن تساهم أكثر في خلق الثروة للبلاد إذا أعطينا مجال مثلما فعلت عديد البلدان للسياحة الدينية، هي قطاع استراتيجي قادر على جلب الزوار، خلق فرص شغل وتنشيط الجهات.

السياحة الدينية اليوم هوية واقتصاد ودبلوماسية ثقافية، العالم يتوجه إلى التجارب الروحية ففي المغرب لديهم تجربة كبيرة في ترويج المسار الصوفي، في تركيا يستثمرون في الأضرحة وفي الأردن في مواقع الصحابة، أين نحن من كل هذا سيدي الوزير؟ تونس لديها رصيد روحي وتاريخي لا يقدر بثمن، جامع الزيتونة والقيروان والزوايا والمقامات في تونس، الكنائس والمعابد التي تعكس التنوع الديني التونسي، التراث الصوفي المنتشر من بنزرة إلى قابس، لكن رغم هذا لا يوجد أي خارطة وطنية للسياحة الدينية ولا توجد إستراتيجية مشتركة بين وزارتكم وزارة السياحة والثقافة والبلديات أكيد ليست فقط وزارة الشؤون الدينية التي ستقوم بهذا.

دوركم أكيد يتجاوز التسيير اليومي للمساجد لتنشيط الرصيد الروحي التونسي وتقديمه للعالم بطريقة حديثة ومحترفة، جذب السياح الأجانب، السائح اليوم يبحث عن تجربة حقيقية، عن روح

المكان وعن تاريخه، حجاجنا في النهاية هم سياح، في السعودية عندما احتساب "la comptabilité" تجدها قائمة على السياحة في النهاية وهي مداخيل سياحية يعني السياحة الدينية وأنتم تعلمون كم تقدر مداخيل السعودية من الحج. يمكن أن نقدم مدينة تونس العتيقة ومساراتها الروحية، جزيرة جربة وتراثها اليهودي الإسلامي، عدة ولايات في تراثهم الصوفي، الزيتونة والقيروان كمحطات نورانية عالمية.

اليوم على الوزارة أن تلعب دورا محوريا في تأهيل المعالم الدينية لاستقبال السياح وتوفير المرشدين المؤهلين الذين يجمعون بين المعرفة الدينية والثقافية، يجب إطلاق منصة رقمية عالمية تعرض المسارات الدينية في تونس بعدة لغات، يجب أن نضع محتوى ترويجي يعكس الاعتدال والهوية التونسية.

القيروان تظل القيروان جوهرة تاج وركيزة أساسية للسياحة الروحية لكنها ليست بمفردها لأنه يمكن أن تكون مقصد روحي سنوي، يمكن أن يكون نوع من الحج في القيروان لأنه ضمن شبكة وطنية للزيارات دينية يتطلب هذا ترميم جامع عقبه والاعتناء به والمدينة العتيقة، لما لا إطلاق موسم روحي دولي في القيروان رابعة ثلاث يجلب الزوار من إفريقيا وآسيا واشعاعها عالمي، إدراجها ضمن الرحلات الدينية التي تستهدف الجاليات المسلمة بأوروبا مثلا ولا بد من إدماج القيروان في منظومة وطنية ولا تبقى في حالة معزولة، نحن نقترح الخارطة الوطنية للسياحة الدينية إن شاء الله نراها في برنامجكم للسنة القادمة التي تشمل كما قلنا المساجد التاريخية والزوايا والمقامات والكنائس والمعابد.

نقترح عليكم اطلاق مبادرة تونس الروحية، برنامج ترويجي عالمي بالشراكة كذلك مع السياحة والثقافة وتأهيل عدة مواقع دينية يستقبلون السياح كما قلنا في وفق معايير دولية واضحة.

هذا البعد الاقتصادي سيشغل الشباب، ينعش المدن القديمة، يخلق أسواق للحرفيين، يمنح تونس الصورة التي تستحقها في العالم، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ضحى السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، عشر دقائق.

عفوا الكلمة للسيد شفيق عز الدين زعفوري، دقيقتان تفضل.

السيد شفيق عزالدين زعفوري

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير الشؤون الدينية،

حضرات السادة المسؤولين،

كانت وزارة الشؤون الدينية خير ختام لهذه الجلسات وأنسب مناسبة لأقول كلمة من القلب إلى كل مسؤول جلس يوما على هذا الكرسي أو على ذاك أو سيجلس عليه مستقبلا، اتقوا الله في هذا الشعب فكل جائع في هذا الوطن سيحاسبنا وكل من حرم حقه سيشهد علينا وكل من سرق قوت يومه سيقف حجة أمام الله على من فرط أو تهاون أو صمت.

هذا الشعب لا يطالب بالمستحيل، فقط يطلب حقه في الكرامة، في العدالة، في رزق لا ينهب وفي دولة تؤدي أمانتها، كما يجب.

نسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير وأن يجعلنا من الذين إذا وضعوا في موضع المسؤولية حفظوا الأمانة وخافوا الله وخدموا الوطن بإخلاص.

أوصيكم خيرا بمكانة جامع الزيتونة التاريخي وأخيرا أوصيكم خيرا بجامع الرحمة بسيدي بوزيد في تسهيل الإجراءات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ضحى السالمي، عشر دقائق في الوقت المخصص لك.

السيدة ضحى السالمي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية ومرافقيه الأفاضل،

تحية خاصة لكم سيدي الوزير، وتحية أخص على إنصاتكم العميق لهموم المكلفين بالشأن الديني وتفهمكم لمتطلبات عملهم وقد لمسنا ذلك عن قرب ونأمل اليوم أن تكون صدوركم أرحب لتقبل بعض الإشكاليات التي سنطرحها على سيادتكم والأكيد أن كلنا في الهم واحد، وكلنا في نبل الغايات واحد.

سيدي الوزير، في عالم تهتك فيه العولمة خصوصيات الشعوب وتشوه هوياتها، وفي مجتمع اخترقته الآلة في عصر الفضاءات المفتوحة وشبكات التواصل الاجتماعي من ناحية واعتماد بعض القنوات التلفزية ووسائل التواصل الاجتماعي الخطاب الديني المتطرف من ناحية أخرى يصبح دور وزارة الشؤون الدينية أكثر أهمية، إذ يتجاوز مجرد الإشراف على الشؤون الدينية إلى التصدي لهذه المخاطر بتناقضها إذ تهدد هويتنا الثقافية والدينية على أهمية الإشراف لأن الإشراف أيضا على غاية من الأهمية، فوزارة الشؤون الدينية ملزمة بالإشراف على كل الأديان السماوية وغيرها وأنتم مطالبون بالإشراف والتعيين للإطارات التي تسير المساجد والكنائس والمعابد اليهودية وحتى أديان أخرى إن وجدت لأن مجرد التغافل عنها قد يفتح الباب لأطراف معادية للبلاد بما فيهم حتى الكيان الصهيوني من التسلل وإلحاق الضرر ببلادنا ومواطنينا من غير المسلمين وحتى المسلمين حيث لا نعرف في بعض الأحيان ماذا يدرسون وكيف يصلون وما هي الشعائر التي يمارسونها داخل معابدهم؟

هذا كله سيدي الوزير، من أجل تمرير خطاب ديني بعمق قيمي وكوني يقدم رؤية وسطية متوازنة تظهر سماحة الإسلام وتحترم الخصوصيات الثقافية للشعوب وحرية التدين وفي نفس الوقت تحمي مقاصد الإسلام بما يحفظ الأنفس والأعراض والحريات وبناء على ذلك لا يسمح في مساجدنا لا بالخطاب الديني المتطرف ولا الإقصائي ولا التكفيري وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حرص وزارة الشؤون الدينية على التكوين المستمر للإطارات المسجدية من أئمة خمس وأئمة خطباء إلى المتصدرين للدروس في المساجد، خاصة الشباب المنتدبين ليكونوا الامتداد لما أنتجه التونسيون على امتداد قرون من علوم دينية، مقاصدية وسطية في بنائها، كونية في أبعادها.

كما أن البعض من غير خريجي أصول الشريعة يمتلكون في الحقيقة علوما سماعية أكثر منها أكاديمية فيقدمون المعرفة الدينية من خلال جزئيات مستمدة من آية أو أحاديث قد تكون أحيانا ضعيفة أو موضوعة دون وضعها في الإطار العام الذي يقوم على خصائص الإسلام من عموم وشمولية وتيسير وصلاح لكل زمان ومكان، فالجزء لا يفهم إلا في إطار الكل.

وكثير من الخطب تغرق في التركيز على ما اختلف فيه والحال أن هذا ما يجب أن يتجنبه الخطيب على منبر الجامع، فالخطيب يجمع ولا يفرق والمصلي قد يكون على مذهب أو آخر أو يتبنى فكرة فرقة دون أخرى، يترك ذلك لحرية الضمير لأنه جزء من الدستور. لذا وجب على الخطيب أن يميز جيدا بين الوحدانية والتوحيد، بين الشريعة والتشريع، بين الدين والتدين وهذا ما يجعل التكوين المستمر للخطباء والأئمة والمتصدرين للدروس في المساجد واجب وطني وضرورة ملحة.

هنا، لا بد أيضا سيدي الوزير من الانتباه إلى عدم وجود أئمة في كثير من المساجد، هذا أيضا يحدث الارتباك ويفتح المجال لأطراف غير متمكنة وربما حتى تخدم أجندات سياسية، الحل الأمثل سيدي الوزير هو سد الفراغات وفي هذا السياق لما لا تفكر الوزارة مثلا في إحداث قناة متخصصة في الشأن الديني يشرف عليها إطار عقلاني ملتزم بديننا الحنيف لتساهم في التصدي لمخاطر العولمة التي تهدد هويتنا الثقافية والدينية؟

سيدي الوزير، حتى يصبح الدين والدولة رافدين للمصلحة العامة والعدالة يجب حماية مصالح الناس وضمان حقوقهم ومن هذا المنطلق على الدولة تسوية وضعية الإطارات المسجدية ورعايتها، فالأمر اليوم صار ضرورة ملحة ولا تحتمل التأجيل، الإطارات المسجدية سيدي الوزير مهمشة منذ الاستقلال وحتى الأمر الصادر سنة 2019 أبد الوضع، لا منحة مجزية ولا تغطية اجتماعية معممة ولا راحة سنوية.

سيدي الوزير، التشغيل الهش لا يليق بخادم بيوت الله ولا يليق بالإنسان بشكل عام، كان من المفروض أن يشملهم قانون 2025 لمنع المناولة والتشغيل الهش ومن حقهم التمتع بقانون أساسي أو نظام أساسي يضبط المهنة وينظم العمل، ليس معقولا السيد الوزير أناسا أفنوا عمرهم في خدمة بيوت الله وفي خدمة الدولة يكافئون بعد وفاتهم بمنحة هزيلة تسند لأراملهم تقريبا تناهز 180 دينار لم ترتقي حتى إلى منحة العائلات المعوزة، هل تكفي سيدي الوزير هذه المنحة لإعالة عائلة؟

في غياب قانون أساسي أو نظام أساسي أيضا يضمن آلية الطعن أو التظلم، هناك سيدي الوزير من الإطارات المسجدية مقهورون ومظلومون بغير وجه حق بغير وجاهة، أقولها جيدا وأنا أتبنى تظلمهم إما بسبب وشايات مغرضة أو بسبب إخراج خطبهم من سياقها أو بسبب حتى إجراءات إدارية معيقة.

من الأمثلة الحية سيدي الوزير، أنا مضطرة إلى العودة إلى الواقع، إطار مسجد العيادي بمعتمدية حمام الأنف مكرم قيراط، تم إنهاء تكليفه بخطة مؤذن لأسباب مجهولة أو دون أسباب رغم شهادة الجهة بحسن أخلاقه وتفانيه في العمل، الشاب سفيان الرزقي شاب في مقتبل العمر إمام جامع عزيزة عثمان بحمام الأنف تقريبا منذ نعومة أظفاره كرس حياته في التضلع من علوم الشريعة لعشر سنوات يخطب حتى في المعتمديات المجاورة كلما اقتضت الضرورة، لفقت له قضية برأه منها القضاء والأبحاث الأمنية، الضاحية الجنوبية كلها تشهد بكفاءته وأنا استخرجت حتى بعض الشهائد الحية على وسائل التواصل الاجتماعي.

معز السالمي أيضا إمام في معتمدية منزل المهيري، ذنبه أن خطبة أسيء تأويلها مرب خلوق متمكن من الخطاب الديني ومحل إجماع من الجهة، من غير المعقول سيدي الوزير أن تنهى مسيرات كل هؤلاء بجرة قلم أو أن تشرد عائلات تعتمد على تلك المنح الهزيلة أو تهمش إطارات، يعني نحن في أشد الحاجة إليها لشبهات غير بينة، قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ" صدق الله العظيم.

سيدي الوزير، أرجو التحري في هذه الملفات وتطبيق القانون، نحن لسنا ضد القانون لكن بما ينصف الجميع، وبما يجعلنا متصالحين مع ضمائرنا أتعهد سيدي الوزير بمدكم بالملفات كاملة وبشهادات شعبية تؤكد التقدير والاحترام لكل هؤلاء، وعلى غرارهم الكثير.

نحن نحمي السيد الوزير حقوق الإنسان وعلينا أيضا أن نحمي الفضاءات الروحية والثقافية لتوفير بيئة صالحة للعبادة، وهنا نرجو صيانة بعض المساجد المتهالكة في حمام الأنف وحمام الشط والاهتمام أو مراقبة أعوان النظافة، خاصة فيما يتعلق بالميضة.

أرجو منكم سيدي الوزير أيضا استكمال الإجراءات الفنية والإدارية لبناء جامع المغفرة بحي الرياض قرب تقسيم بالخيرية برج السدرية المدرج منذ سنة 2005 في مثال التهيئة العمرانية والذي تعطل بسبب تقييدات إجرائية.

كذلك مسجد الفاروق سيدي الوزير، ظل عالقا بسبب أيضا البيروقراطية الإدارية المميتة، رغم أنه سيخفف التنقل لعدة أحياء تقريبا أربعة مجاورة حي الكعبي 1 و2، إقامة، فرح، إقامة حنان، وخاصة أن هذه الأحياء أعرفها جيدا تضم مسنين وذوي احتياجات خصوصية مع صعوبة التضاريس في المنطقة وصعوبة التنقل، يعني أقرب مسجد لهم في نزهة السلطان، أقرب مسجد بعيد.

وزارة أملاك الدولة السيد الوزير أكدت ملكيتها للأرض وأكدت أنه لا وجود لمشكلة في التخصيص، ولكن ظل الملف يراوح مكانه. إيمانا منا بضرورة التنسيق بين الوزارات والسلطات الجهوية، نرجو سيدي الوزير نفض الغبار على هذا الملف الذي بقي عالقا منذ سنة تقريبا 2021.

أخيرا ملف الحجيج سيدي الوزير الكلفة باهظة ولا تتناسب أحيانا مع جودة الخدمات وظروف الإقامة غير المريحة أحيانا، لما لا يتم تخفيض عدد الأيام المقضاة في البقاع المقدسة بدل عشرون يوم يمكن اختصارها إلى عشرة أيام خاصة وأن المناسك يمكن إجرائيا وعمليا أن تتلخص في أربعة أو خمسة أيام، طواف القدوم، السعي بين الصفاء والمروة، الوقوف بعرفة، طواف الإفاضة ورمي الجمرات وطواف الوداع يمكن اختصارهم.

غياب الشفافية أيضا سيدي الوزير في اعداد قوائم الحجيج وتكرار نفس المرافقين كل سنة كأنه حق مكتسب هذا أيضا أراه عنصر فساد وجب الانتباه إليه.

ملاحظه تقنية السيد الوزير في إطار الحرص على حسن التصرف في الكهرباء وهي ملاحظة في الحقيقة بسيطة ولكنها دقيقة ويمكن أن ترفعوا التوصية إلى الجهات والمصالح المختصة، لا جدوى من تشغيل المكيف والمروحة في نفس الوقت في المساجد فالمكيف يعطي هواء باردا نازلا، أما المروحة فتساهم في إعادة الهواء الحار المكدس في أسفل الأسقف إلى الأسفل فتتعارض مع مفعول المكيف.

أخيرا سيدي الوزير، أنا واثقة أنكم قادرون على تحويل هذه التحديات إلى خطوات فعلية وبنفس الثقة وبنفس المقدار، أنا واثقة أنكم ستنتصرون للحق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترمة ألفة المرواني، ست دقائق.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيد رئيس الجلسة،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية وكل مرافقيه الكرام،

المفكر الأمريكي المعاصر "تشومسكي" حدد عشر إستراتيجيات أساسية للتحكم في الشعوب، أول الإستراتيجيا هي إستراتيجيا الإلهاء تحول انتباه الرأي العام على المشاكل الاجتماعية والحقيقية والمعارف الضرورية في العلوم والاقتصاد والتكنولوجيا، وتوجيهم لاهتمامات ومواضيع لا أهمية لها حقيقة وأحيانا تكون مواضيع تافهة، ودائما السيد الوزير أحسن توظيف هو توظيف الدين، وهذا بالضبط ما حدث مؤخرا وما صدر عن أحد أعضاء البرلمان حتى أصبحت المواقع والصفحات تهتم بموضوع أثار الجدل حقيقة، وهكذا تركنا القضايا المهمة التي تخصنا، وتركنا نقاشنا في مشروع قانون المالية وميزانية الدولة وانشغلنا في تعدد الزوجات والخوف كل الخوف السيد الرئيس المرة القادمة من يخرج من ينادي بختان البنات وارضاع الكبير وأنا في هذا الحضور الطيب للسيدات والساده الأفاضل وخاصة أنت السيد الوزير وأنت إمام فاضل كذلك أريد سماع رأيكم في هذا الخصوص إذا أمكن. ولا يسعني إلا أن أستحضر نصيحة الإمام علي بن أبي طالب"لا تجادل الجاهل كي لا يغلبك في جهله" وحكمة الإمام الشافعي أيضا "أعرض عن الجاهل السفيه في كل ما قاله فهو فيه" أغلق القوس وأمر.

سيدي الوزير، مثلما ترى يبدو أن مجتمعنا لليوم ما زال يعاني تشوها في التفكير وخللا في هرمونات المعرفة عند البعض للأسف ودوركم أن تجددوا الخطاب الديني، تقربونه من المشاكل أو القضايا الحقيقية للمجتمع، تطرحون فيه القضايا التي تهم الشباب والقضايا التي تكون متشبعة بقيم المواطنة وتعزز مقومات العمل الاجتماعي، لما لا يكون ضمن برنامجكم في الإعلام الديني إعداد ومضات تحسيسية وتوعوية يقع نشرها وترويجها على منصات التواصل الاجتماعي فيها استنهاض للقيم والأخلاق واستحضار للروح الإسلامية السمحة.

مراجعة الخطاب الديني ومواكبته للعصر والخروج به من القضايا الفقهية والمسائل الخلافية ومقاصد الشريعة، يبدو لي السيد الوزير هذه مسألة مهمة ويجب الاهتمام بها.

لا بد من تشبيب الإطار المسجدي والعناية أكثر بخطب الجمعة، أحيانا خطبة الجمعة تجلب النعاس للمصلين وهذه حقيقة وواقع.

في الأخير، الشاب يؤثر على الشاب مثله والاستقطاب يكون إيجابي ومحمود وله آثار طيبة على المجتمع، لما لا يكون لدينا مشايخ شباب؟

وهنا أريد فتح قوس مهم حول وضعية الإطارات المسجدية وتحسين أوضاعهم، هل يعقل السيد الوزير أن يتقاضى إمام خطيب 130 دينار؟ بصراحة المبلغ محتشم يعني 40 دينار في الأسبوع، هذا المبلغ لا يكفي حتى شراء جوارب وبلغة حقيقة، الجبة سعرها مرتفع في تونس ففي الأخير نتحدث عن إمام خطيب. هذا دون الحديث عن التغطية الصحية والاجتماعية لهذه الإطارات ثم نتساءل على أسباب العزوف في تولي هذه الخطط ونتساءل عن النقص في الدروس الدينية وعن قلة الاجتهاد وانعدام الرغبة أحيانا.

في الحقيقة سنقولها بدون تحفيز السيد الوزير لا يمكننا أن نحسن في الأداء، اليوم نريد إشعاعا للمؤسسة الدينية تذكرنا بمنارات الإسلام في تونس، جامع عقبة وجامع الزيتونة المعمور، نريد الخروج من ثقافة السبحة والرقية شرعية والشعوذة أحيانا وننشر خطابا أخلاقيا مواطني حقيقي نتوجه به إلى مراكز الدفاع والاندماج الاجتماعي والسجون ولكل النقاط السوداء في محيطنا الاجتماعي، خطاب أخلاقي فيه المحبة والنصيحة والهداية فقد وبهذا يمكننا أن نواجه مخاطر الواقع الذي نعيش فيه وننقذ شبابنا وأطفالنا.

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "خير الناس أنفعهم للناس"، نتمنى من الله أن يحفظنا ويحفظ بلادنا إن شاء الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

آمين يا رب العالمين، إن شاء الله.

سأقوم بمناداة السادة والسيدات النواب على التوالي: النائب المحترم حاتم اللباوي، أحمد بنور، منصف معلول، حاتم الهواوي، مهى عامر، عادل ضياف، غسان يامون وشكري بن البحري، هذه آخر المداخلات السيد الوزير.

الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي، أربع دقائق تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية،

مرحبا بالسادة والسيدات المديرين العامين،

الوزارة للأسف ما زالت تشتغل بالقوالب القديمة، العالم تطور والإشكال سمعت تقريبا جل مداخلات زملائي يتحدثون عن الخطاب الديني ويتحدثون عن خطب الجمعة والمشكلة ليست في خطب الجمعة نفسها والذين يذهبون إلى الجوامع للاستماع إلى خطب الجمعة، هؤلاء بعيدون عن أزمة الأخلاق، يعني على الأقل متمسكون أن يكون سلوكهم سوي، الإشكال في من لا يذهبون إلى المساجد ولا يعرفون خطب الجمعة، جيل دمر وجيل آخر في الطريق ضحايا القنوات التلفزية التونسية إذ شاهدنا الخمر في شهر رمضان والمخدرات وطبعنا للأسف مع المثلية الجنسية وعلى العري والفسق وأصبح كل شيء عادي جدا.

سيدي الوزير، يمكنني أن أقول لك أن 90% من الشعب التونسي و100% من الشباب في تونس، يستعملون الهواتف الذكية الجميع يستخدم الهواتف الذكية ويتصفحون الأنترنت، لا يقومون بالتسبيح لكنهم يشاهدون مقاطع الفيديو، أسألك سيدي الوزير، هل لدى وزارة الشؤون الدينية قناة يوتيوب؟ هل لديكم صفحة فيسبوك؟ هل لديكم صفحة على تيك توك؟ هل لديكم منتوج ديني توعوي وترغيبي وترهيبي للشباب عبر هذه القنوات؟ الشباب اليوم لا يشاهدون التلفاز ولا القناة الوطنية 1 ولا الوطنية 2، بل يتابعون هواتفهم فقط.

وعليه إذا أردنا مقاومة أزمة الأخلاق علينا أن نمرر رسائل وومضات اشهارية رأيتها في قنوات عربية أخرى يتحدثون عن المسكوت عنه، هذه مواضيع لا نتحدث فيها في منازلنا ولا في خطب الجمعة ولكنها نخرت الشباب، المخدرات والفساد بجميع أنواعه وكل شيء لا نتحدث فيه، بالأمس إحدى الزميلات تحدثت عن كتاب في إحدى المدارس التونسية يشرع للمثلية الجنسية وأطفالنا الصغار يقرؤون كتاب في مدرسة فرنسية هذا موجود وموثق في جلساتنا، إذا لم

نتصدى اليوم لهذه الأمور وأنتم وزارة خطيرة جدا وأكثر وزارة حساسة وأكثر وزارة ستسألون غدا لأن لديكم أقوى شيئا وهو الدين.

في مشروع الميزانية للسنة الفارطة ذكرنا هذه الأشياء، نريد أن تعرض ومضات إشهارية مدتها ثلاثين ثانية، عشر ثواني على صفحات التواصل الاجتماعي، على يوتيوب، على تيك توك، على التلفاز، على الراديو، لتوعوية أبنائنا عن المخدرات، عن الشذوذ، عن الفسق فالجيل ضاع والعائلات تشتتت، يريدون منا هذا، إنها حرب الشيطان على تونس ثم سيأخذون تونس، ولهذا أقول لكم أنتم أخطر وزارة.

الإطارات المسجدية وزملائي وضعيتهم هشة ولا بد من تسوية وضعياتهم وفي هذا الإطار في إطار انتداب من طالت بطالتهم يجب أن ننتدب فقط خريجي جامعة الزيتونة ونعطيهم التدريس في الكتاتيب والإمامة ويتمتعون برواتبهم كاملة وبهذا نحل إشكالية البطالة ويكون في المساجد جامعيون وحاضرون وأكثر تكوين وربما من الآخرين.

مرحبا بكم مرة أخرى.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أحمد بنور، ست دقائق في الوقت المخصص لك تفضل.

السيد أحمد بنور

مرحبا بوزارة الشؤون الدينية في محضر مجلسنا الموقر،

وفي إطار مكافحة الفساد وحماية المبلغين، يطيب لنا التذكير بما قال تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ." وقال تعالى أيضا "وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ". صدق الله العظيم.

سيدي الوزير، هل هناك إصغاء للمبلغين والتعاطي مع ملفات الفساد والمبلغين عن الفساد في وزارتكم؟ وهل هناك محاسبة؟ قال الله تعالى أيضا" مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا". صدق الله العظيم.

سيدي الوزير، هل أنتم على علم بأن اللجنة التي تم تكليفها بالتحقيق في جريمة موت التونسيين رحمهم الله بالإهمال والتسيب خلال موسم الحج لسنة 2023 يتكون أعضاؤها ممن رافقوا الوزير في موسم الحج وهم في وضعية تضارب مصالح وكان من المفروض محاسبتهم وإيقافهم عن العمل وإجبارهم عن جبر ضحايا هذا التسيب؟ علما وأن البعض منهم تمت ترقيته ليكون على رأس الإدارة العامة، وفي هذا الإطار نطلب من رئيس الجمهورية التدخل قصد المحاسبة بالتحقيق في هذه الجريمة البشعة والإذن بذلك بعد سلبية تعاطي الوزارة.

ثانيا، لماذا لم تبادروا بإعداد أمر تطبيقي يتعلق بتنظيم موسم الحج عوض الاكتفاء بمذكرة توجيهية لا قيمة قانونية لها تم إعدادها على المقاس في ظروف فاسدة لكي تكون للوزير سلطة تقديرية مطلقة ويفتح الباب على مصراعيه للفساد كما عايناه خلال المواسم السابقة وبالأخص موسم 2023 الذي أزهقت خلاله أرواح التونسيين؟

ثالثا، هل أنتم على علم بالإطارات المسجدية التي لا تعمل وتتقاضى أجورا من المال العام ببعض الولايات طيلة أكثر من خمس سنوات؟ هذا كان موضوع تقرير رقابي صادر عن التفقدية العامة بالوزارة، إلا أن ذاك الملف مقبور إلى اليوم ولم تتم إحالته على القضاء وهذا نفاق بين.

رابعا، هل أنتم على علم ببعض الإطارات المسجدية الذين انتدبوا عائلاتهم للتصرف في الكتاتيب الراجعة لإشراف وزارتكم ومنهم من شغل خمسة من أفراد عائلته في إطار التوريث وفي إطار أحب لأخيك ما تحب لنفسك؟ وهذا قمة في النفاق والفساد المتستر عنه مثلما ورد علينا من شبهة ونطلب التوضيح منكم.

خامسا، هل أنتم سيدي الوزير، على علم بالفساد الذي ينخر الإدارة المكلفة بالحج مثل بيع أماكن الحج وحرمان الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط وتعيين نفس الوعاظ طيلة 15 سنة للعمل بموسم الحج كمرشدين والحال أنه كان من المفروض تغيير هؤلاء كل سنة ومنح الفرصة لزملائهم زيادة عن الأشخاص الآخرين من خارج الوزارة الذين يتم انتدابهم كمرشدين بالمحاباة أثناء موسم الحج، وهذا ملف فساد يتطلب التحقيق.

سادسا، هل أنتم على علم بالتسميات والترقيات المشبوهة لأشخاص متورطين في ملفات فساد ببعض إداراتكم المركزية؟ حيث بلغنا بما لا يدع للشك أن بعض زوجات بعض الإطارات بصدد استغلال السيارات الوظيفية وأن أحد المتورطين في ذاك الفساد تمت ترقيته وتسميته مديرا بعد أن تحصل على إنذار ذرا للرماد في العيون وهذا ملف فساد خطير تتسترون عنه.

سابع، لماذا لم تبادروا بتأثير البرامج والمواد التي تدرس بالمدارس الدينية التي انتشرت كالفقاقيع بتونس ولماذا لم تصدروا أمرا تطبيقيا بخصوصها وتخضعوها لرقابتكم المباشرة حتى لا يتم نشر التطرف والأفكار الهدامة التي تأتينا من وراء البحار؟

أيضا هناك ملاحظة في عدم متابعة فساد مالي، لديكم إطارات مسجِدية تتقاضى مائة دينار عند مباشرتها للعمل وفي المقابل هناك من يتقاضى 400 دينار بصفته عاطلا عن العمل، فماذا تفعل السيدة الوزير؟ يدخل الشخص الباحث عن عمل فيتحصل على منحة قدرها 400 دينار وفي الأثناء يجد وظيفة أخرى لكنه يظل يتقاضى تلك المنحة فلا إطاراتكم الجهوية تتابع الموضوع ولا هي تحرك ساكنا.

هنا أيضا ألفت نظركم لكونه يوجد من قمتم بتعيينه وهو له ملف قضائي وأحكام قضائية منها السب والادعاء بالباطل وقذف المحصنات والعنف وهنا الأمر خطير سيدي الوزير، ألم تنسقون مع المصالح الأمنية في الانتدابات؟ نحن نتحدث عن وزارة شؤون دينية وأكررها وزارة شؤون دينية.

أيضا، ما مدى استجابة المساجد لتسهيل دخول ذوي الإعاقة؟ على سبيل المثال سيدي الوزير، لدينا في المهدية مسجد كان المعاق فيه مكرما بباب مخصص له، ولم يعد هناك مجال لدخوله بعد أن جاء المدير الجهوي بالمهدية وألغى هذا الباب وإذا كان سيحدث تضييق بمباركة من سيادتكم فعلى الدنيا السلام.

أيضا، ما مدى نجاعة تفقديتكم؟ وهل تقومون بتقييم أداء ممثليكم؟ وهنا سأعطيكم ملفا سيدي الوزير، فيه تزييف للحقائق وتغيير للوقائع بالمحاباة والمحسوبية قصد التستر على قرارات خاطئة حيث يتستر المتفقد على المدير الجهوي والمدير الجهوي يحرضه الواعظ وهذه وزارة " استفيد" وليست وزارة شؤون دينية. كذلك نرغب أيضا في دعمكم للمرأة وخاصة المتحصلة على شهادة علمية وذلك...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك مواصلة فكرتك السيد أحمد بنور تفضل.

السيد أحمد بنور

وخاصة المتحصلة على الشهادات العلمية وذلك بالإشراف على قسم تحفيظ القرآن الكريم للأطفال وذلك بالمدارس والجمعيات القرآنية.

وأخيرا، أرجو أن تحافظوا على إطاراتكم المسجدية من الأيمة، فهم الذين ينفعون الناس والوزارة سيدي الوزير، أما من يجلسون في المكاتب من مديرين جهويين ووعاظ فلا تكوين لديهم ولا إنجاز يذكر ولنأخذ مثالا من المهدية كيف تحاسبونهم على أمور وهم يفتقرون حتى إلى حلقات التكوين؟ فبمجرد أن يتكلم أحدهم يلقى به في المدفع ثم يحاسب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم منصف معلول عند كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد منصف معلول

شكرا سيدي الرئيس.

شكرا لكل السادة النواب الحضور.

نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية وكل الإطارات والعملة المرافقة له.

لا يفوتني أن أشكر وزارة الشؤون الدينية وكل الإطارات والعملة بوزارتكم على حسن الاستقبال والاهتمام بأعضاء مجلس نواب الشعب، والتواصل الدائم لخدمة البلاد والعباد ونثمن مجهوداتكم، سيدي الوزير، للمحافظة على تكريس خطاب الاعتدال والوسطية والتسامح في ديننا الحنيف، تونس، جامع الزيتون المعمور والعريق وعلمائه وأئمته البررة الكرام.

نطالب بإضافة عدد الحجيج وتحيين القائمة لولاية تطاوين ومزيد من تحسين الخدمات في موسم الحج.

سيدي الوزير، العديد من دور العبادة قطع عليهم الربط بالماء، الرجاء إعطاء الأمر أهمية والتدخل لتوفير المرافق خاصة الماء لضرورته في نظافة الإنسان والمكان.

سيدي الوزير، دعم الموارد البشرية بالجهة من أئمة ومؤذنين ومنظفين وتحسين ظروفهم المالية وكذلك الصيانة وتوفير التجهيزات الصوتية والبناءات والإنارة العمومية أمام المساجد لتأمين المكان خاصة في الأماكن الريفية والتنظيف الدوري لمحيط المساجد.

سيدي الوزير، نطالب كذلك برمجة دورات التكوينية للإطارات الدينية دورات مستمرة لتحسين الخطب والموعظة وتوظيف المنابر للتوحيد لا للتفريق، نطالب بالاهتمام ودعم الكتاتيب والمدارس القرآنية وتعميمها وفق الضوابط القانونية بالتكوين الزيتوني العريق.

وفقنا وفقكم الله وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار، لها دقيقتان، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الدينية وكافة الإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، أنا لن أتحدث عن الميزانية، بل سأتحدث عن قضايا في الإطار العام، المسألة الأولى التي أطلبها منكم هي تحسين الوضعية المهنية والاجتماعية للإطارات الدينية من أيمة وخطباء ومرشدين حتى يتمكنوا من أداء رسالتهم في أفضل الظروف فمن غير المعقول اليوم أن يتقاضى إطار مسجدي منحة قيمتها 400 دينار.

أما المسألة الثانية التي سأتحدث فيها فهي الكتاتيب منذ أسبوع حين حضر أمام مجلس نواب الشعب أصحاب الروضات، ذكروا لنا أن الكتاتيب أصبحت تدرس كالأقسام التحضيرية وتقوم بأنشطة مخصصة للروضات، فما هو دور 'الكتاب' اليوم إذا؟ دوره يكمن في تعليم الدين وشؤون الحياة بصفة مبسطة للأطفال، فإذا وجدناه يقوم بدور الروضة فمن الأفضل إلغاؤه، فإذا كانت الروضة توفر القسم التحضيري والتنشيط وتعلم القراءة والكتابة والأنشطة البرامجية، فهنا نجد قطاعا قد تداخل مع قطاع آخر وهذا الأمر يتطلب مراجعة حقيقية سيدي الوزير، فنحن نريد أن يعود 'الكتاب' إلى دوره الأصلي.

من جهة أخرى، أود معرفة متى ستقوم الوزارة بحوكمة دور العبادة لترسيخ خطاب ديني يساهم في التماسك الاجتماعي ويحمي مجتمعنا من كل التأثيرات السلبية؟ فنحن نرى اليوم انحلالا أخلاقياً وارتفاعا في معدلات الجريمة والتطرف وهذا ناتج عن غياب التوازن لدينا، لهذا السبب يجب على الوزارة أن تقوم بتكوين الأيمة والوعاظ لتقديم خطاب موحد، واقعي، مقنع، ومتماش مع قيم الاعتدال.

إن أبناءنا اليوم يعيشون في عالم منفتح ويتعرضون فيه عبر المنصات الرقمية إلى خطابات دينية غير مؤطرة، يحمل بعضها تطرفا أو تأويلات خاطئة يمكن أن تؤثر مباشرة على وعي الشباب، فماذا فعلت الوزارة لحماية الأطفال والمراهقين من هذا المحتوى المتطرف المنتشر على الإنترنت؟ وهل هناك برامج توجيهية رقمية أو حملات توعوية بالشراكة مع وزارتي التربية وتكنولوجيات الاتصال لتقديم خطاب ديني مبسط ومعاصر يحصن الناشئة من الانزلاق نحو مصادر غير آمنة؟

لم يعد دور الوزارة اليوم محصورا في المساجد فقط، بل يجب أن يمتد إلى الفضاء الافتراضي، حيث يتشكل جزء كبير من وعي الجيل الجديد لذلك نحتاج إلى رؤية واضحة وخطة عملية تضمن حماية أبنائنا وتوحد الخطاب الوطني في دور العبادة وفي العالم الرقمي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

نحن ندرك السيد الوزير أن وزارتكم وزارة حساسة فالخطاب الديني كما هو معلوم يشكل غالبا المرجعية الأخلاقية والسلوكية للناس وللمجتمع وهو بمثابة العمود الفقري لكل المجتمعات ونظرا لكون الخطاب الديني هو ما يؤسس لبناء مجتمعات إما معتدلة أو متطرفة فإننا نثمن التوجه الحالي نحو بناء فكر إسلامي معتدل وترسيخ الهوية الإسلامية المعتدلة القائمة على التسامح والتعايش بين

الناس والتصدي للتطرف بأنواع، وهذا أمر في غاية الأهمية، ولكن حين ننظر إلى الميزانية المرصودة التي تبلغ 200 مليون دينار، نجد أنها لا تسمح لوزارة الشؤون الدينية ببناء استراتيجية لتكوين الخطباء والأئمة بالكيفية التي تصبو إليها ولا بحل المشاكل العديدة والمعقدة والمركبة في مساجدنا ومعالمنا الدينية.

لهذا السبب سأتحدث عن منطقتي بسيدي حسين التي تعج بالمساجد والتي يعاني بعضها من الاكتظاظ ومشاكل أخرى وقد راسلتكم سيدي الوزير بتاريخ 9 جانفي 2025 حول النقائص في بعض مساجد المنطقة كجامع الغفران ببيرين الذي يعاني من إشكالية في تعيين إمام خمس وهي مشكلة لم تحل حتى الآن ولا تزال قائمة، لدينا أيضا جامع عائشة وجامع الرحمة حيث راسلتكم بخصوص إعادة فتح الكتاب وتعيين الإطارات المسجدية وقد تفاعلت اللجنة مؤخرا مشكورة بتجاوبها السريع، ولكن إلى حد الآن لم يتم تعيين هذه الإطارات ولا إعادة فتح الكتاب، لذا نرجو من اللجنة التسريع في هذا الأمر، كذلك يعاني جامع الحسين من نقص في المفروشات وهو حال جامع السلام كذلك بالإضافة إلى الاكتظاظ في جامع طارق الموجود في وسط المدينة.

كما لدينا السيد الوزير مراسلة بتاريخ 27 نوفمبر حول تسوية الوضعية العقارية لجامع رياض الصالحين المبني على السبخة أي على أملاك الدولة حيث أن إدارة المياه العمرانية ملزمة بتقديم تقريرها وعلى الوزارة السعي لإتمام عملية التخصيص نود أن نعرف أين وصلت هذه الإجراءات؟ فالمسجد يفتقر للربط بالماء والكهرباء ولا يمكن لشركتي "STEG" و"SONEDE" تزويده بهما إلا بعد إتمام التخصيص وقد وجهنا مراسلة في هذا الشأن بتاريخ 25 سبتمبر 2025 ونأمل أن تكون الإجابة إيجابية.

ننتقل الآن إلى ملف الولي الصالح سيدي حسين السيجومي، فهذا المعلم لم يتم ترميمه حتى الآن ولا نعلم أين دور المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث وحماية الآثار في هذا الصدد؟ إن صاحب هذا المقام هو أحد أعلام التصوف في تونس وكان له دور بارز في الحياة الصوفية التونسية، لكننا نرى اليوم هذا المعلم يتداعى لذا، نرجو منكم لفتة عاجلة لمقام سيدي حسين السيجومي، كذلك سيدي الوزير، لقد حملني الإطارات المسجدية أمانة لإيصال صوتهم فهؤلاء أناس خدموا بيوت الله لسنوات طويلة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك مواصلة فكرتك السيد عادل ضياف تفضل.

السيد عادل ضياف

لقد أفنى هؤلاء حياتهم في خدمة بيوت الله، فهل من المعقول أن يتقاضى الواحد منهم منحة قدرها 500 دينار؟ إن السيد رئيس الجمهورية أكد على ضرورة القطع مع التشغيل الهش، لذا نرجو منكم تسوية وضعيتهم وإدماجهم فهم في خدمة بيت الله.

كما أتساءل أيضا عن المنح التي تبلغ قيمتها 180 دينارا والمخصصة للعاجزين منهم أو لأراملهم بمقتضى الأمر عدد 1045 لسنة 1989...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عادل ضياف، أحيل الكلمة إلى السيدة منال بديدة، لها ست دقائق تفضلي.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الدينية ومرحبا بكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، أنا على يقين أن كل دولة لها خطاب ديني سليم نجد فيها مجتمع سليم وهذا للأسف ليس حال بلادنا، هنا أود أن أسأل ما هو دور وزارة الشؤون الدينية في تطوير الخطاب الديني خاصة؟ وأيضا ما هو دوركم في الرقابة على الخطاب الديني في بلادنا؟ مثلا صلاة الجمعة السيد وزير الشؤون الدينية، هل تلعب دورا مهما في إصلاح المجتمع اليوم؟ لماذا لم تعد تعالج صلاة الجمعة المشاكل التي يواجهها المجتمع مثل ما كان يحدث في عصر سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام،

أيضا لماذا لا تكون خطبة الجمعة موحدة، نفس الخطبة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب؟ لا يعدها فقط مختصين في الشؤون الدينية، السيد الوزير، بل مختصين في كل علوم الحياة، لماذا لا تتناول خطب الجمعة المسائل الحياتية مثل العلاقات الزوجية أو تربية الأبناء أو المسائل القانونية أو العادات الصحية أو التعامل مع المراهقين أو التعامل داخل فضاءات العمل؟ هل يمكننا اليوم أن نشهد خطابا دينيا لا سيما في خطبة الجمعة الموحدة في كافة مساجد الجمهورية لا يعده فقط المختص في الدين؟ بل لماذا لا نجد خطبة يعدها طبيب نفساني أو مختص في علم الاجتماع أو رجل قانون أو حتى مرب أو أستاذ؟ أو أن تكون الخطبة مشتركة بين مختص في الدين ومختص في مجال آخر يرتبط بالمسائل الحياتية للناس.

المسألة الأخرى السيد الوزير، أود معرفة دور وزارة الشؤون الدينية في جعل بيوت الله ملهمة وجاذبة للشباب، فشبابنا اليوم وخاصة المراهقين منهم يتعرضون لعديد الإشكاليات، فلماذا لا تكون بيوت الله هي الحاضنة لهم والمحرك للإصلاح؟

التكوين السيد الوزير، بقدر ما هو مهم بقدر ما هو غائب، وأنا لا أتحدث هنا عن التكوين التقليدي الروتيني الذي يلي نجاح الإمام أو المؤذن في الاختبار لمدة أسبوع، بل أتحدث عن التكوين المستمر والدائم.

أود الحديث عن الحالة الكارثية في الجوامع، فللأسف اليوم وزارتكم لا تتكفل بالصيانة والتهيئة ولا تترك المجال للناس للإصلاح فحتى مطالب الاكتتاب لصيانة دور العبادة تظل عالقة لثلاث سنوات،وأذكر هنا الجامع الكبير بمعتمدية بئر علي بن خليفة، رجال التاريخ يقولون أن الشيخ الثائر علي بن خليفة رحمه الله هو من وضع حجره الأساسي الأول، فهو معلم تاريخي وحالته رثة ومطلب الاكتتاب لديكم منذ ثلاث سنوات ولم نتلق ردا بخصوصه.

أما بخصوص الإطارات المسجدية السيد الوزير، ففي بلادنا التي اختارت القطع مع العمل الهش من المؤسف أن نجد إطارات تتقاضى 480 دينارا وهي متفرغة تماما للجامع من الفجر حتى صلاة العشاء.

أيضا أرامل الإطارات المسجدية اللاتي يتقاضين 180 دينارا، إنه لمن المعيب في حق بلادنا بقاء هؤلاء دون تغطية اجتماعية ودون ترسيم، لقد قدمنا مقترح 'القانون الأساسي للإطارات المسجدية ونتمنى تفاعلكم معنا وحضوركم في النقاشات لنصيغ نصا يليق بهذه المهام.

التأخير المشط في ترسيم الجوامع السيد الوزير، فلدينا مثلا جامع في معتمدية بير علي بن خليفة جاهز منذ 12 سنة وجامع 'هنشير الزبدة بواد رانة الجنوبي جاهز منذ 12 سنة أيضا والناس لا تصلي فيه

وكذلك جامع المناصرية ففي كل عمادة تقريبا لدينا مسجدان أو ثلاثة جاهزة فهل تعطلها إجراءات البحث الأمني أو غيرها إلى هذه الدرجة؟

إن الأمر في الحقيقة جد صعب فهناك مسائل لا تستوجب كل هذه الإجراءات والتعقيد وهذا المجال يتطلب مرونة أكبر، أذكر على سبيل المثال مسألة 'تغيير صبغة' مسجد في منطقة الطايفة، فنحن نتحدث السيد الوزير عن معتمدية ممتدة جغرافيا، حيث يضطر الناس لقطع مسافة 10 كيلومترات لأداء صلاة الجمعة رغم وجود مسجد بالقرب منهم، فلماذا يستغرق قرار تغيير الصبغة سنتين أو ثلاث سنوات لديكم؟ لقد رفض طلب تغيير صبغة المسجد في الطايفة بحجة وجود معصرة على بعد 150 مترا، فهل ضجيج المعصرة سيؤثر سلبا على المسجد إلى هذه الدرجة؟

كذلك في سيدي ظاهر، لدينا مسجد النور الذي يعاني من نفس الإشكال منذ أكثر من ثلاث سنوات، بل أعتقد منذ عام 2015. وبخصوص المؤذنين والمؤذنات السيد الوزير، فهؤلاء مجموعة من حاملي الشهائد العليا، نأتمنهم على أطفالنا ومن المؤسف أن تظل منحهم في حدود 480 دينارا فضلا عن تأخر صرفها.

أيضا هناك تأخيرا مشطا في قرارات ترسيم الكتاتيب والجوامع، حيث تستغرق هذه القرارات سنتين وثلاث سنوات داخل أروقة الوزارة، لا نعلم أين تكمن المشكلة.

مسألة الوعظة بمعتمدية بير علي بن خليفة السيد الوزير التي تضم 12 عمادة وتمتد على مساحة 1204 كم² وهي تعادل مساحة ثلاث أو أربع معتمديات أخرى ومع ذلك لا يوجد بها سوى واعظ واحد وهو أمر يفوق طاقته، لذا نرجو منكم تسمية واعظ ثان.

أيضا مسألة أخيرة، الرجاء حسن اختيار المؤذنين، فأحيانا نسمع مؤذنا نتساءل كيف مر عبر الإدارة الجهوية والمحلية وقبل تعيينه؟ إن ضعف أداء بعض المؤذنين يمس بصورة الجامع والدين وبالأذان.

وفقكم الله وبارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

السيد الوزير، لقد تحدثنا إثر انعقاد الجلسة الصباحية عن مدى أهمية اللوحات التعريفية للمعالم التاريخية الموجودة في تونس، فنحن نمتلك جوامع كبرى تعد معالم تاريخية عظيمة مثل جامع بئر علي بن خليفة ومن المؤسف ألا يعرف الناس حقيقتها التاريخية مما يفتح الباب لتأويلات خاطئة لقد رأينا معالم تاريخية وجوامع أثرية تفتقر لوجود لوحات تعريفية توضح تاريخها، وهذا عمل يجب أن يقوم به المؤرخون بالتعاون معكم، كما هو معمول به في العالم أجمع وفي كافة المعالم التاريخية حيث يتم تدوين تاريخ كل معلم والتعريف به.

ونختم مع النائب المحترم السيد شكري بن البحري، لديه ست دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بكل إطاراتنا التي تشرفنا.

نستسمحكم في بداية المداخلة، أود أن أقدم كل الشكر والتقدير لإنسان يرافقنا منذ وصول مشروع الميزانية وبداية مناقشة مهمات الوزارات فهو معنا من الصباح وحتى الفجر يتابع ويسجل ويركز مع كل الوزارات دون تعب أو كلل، السيد مراد السعدي، مستشار السيدة رئيسة الحكومة، شكرا على صبرك وعلى كل التضحيات التي تقوم بها ولك منا كل المحبة والتقدير.

السيد الوزير، نحن نسعى في تونس إلى حلحلة كل المشاريع الكبرى المعطلة وإيجاد حلول لها، ولكن لدينا للأسف مشروع بناء ميضة معطل في معتمدية عقارب، ما يحدث في ميضة جامع التقوى وهو أقدم جامع في عقارب وواجهة المنطقة ليس مجرد تقصير أو سوء تصرف أو إهمال أو عدم اهتمام، بل هو مس مباشر بقدسية بيت من بيوت الله ومس بكرامة المصلين الذين يتوضؤون قبل الصلاة.

(عرض السيد النائب صورا) هذه الصور تبين حالة الميضة، بدون تعليق، هذه صور أخرى سأقدم لكم الملف لا حقا سيدي الوزير، بؤس وأوساخ وروائح كريهة وتسربات وعفن وجراثيم، مكان يفترض أن يكون فضاء للطهارة والنظافة، انظروا إلى حالتها الكارثية التعيسة المزرية غير صحية وغير إنسانية تثير الاشمئزاز ولا تليق أبدا ببيت من بيوت الله ولا تشرفنا نحن في عقارب.

هذا الوضع مستمر منذ ثلاث سنوات ومشروع بناء ميضة معطل رغم أن الاعتمادات مرصودة، لذا فالرجاء أطلب منكم بكل إلحاح، سيدي الوزير، التحرك العاجل ودعوة كل الأطراف المعنية لوضع حد لهذا العبث، دعوة المندوبية الجهوية للشؤون الدينية، الإدارة الجهوية للتجهيز، معهد التراث، البلدية، اللجنة المشرفة على الجامع، المعتمدية ندعوهم إلى تحمل مسؤولياتهم والتحرك الفوري لحسم موقع البناء والانطلاق في الأشغال. ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

من ناحية أخرى أطلب من سيادتكم النظر في وضعية عدد من المساجد في عقارب، وأرجو تسجيل هذه الأسماء لأهميتها: جامع الصديق بالمصادقة في بن سالون، فالجامع جاهز ومبني وينقصه فقط قرار التخصيص من أملاك الدولة ليتم ترسيمه وهو مطلب عالق منذ سنوات. أيضا مسجد الوادي الصغير بالصغار، ملفه موجود في الوزارة منذ سنة 2017 ولم نتلق أي رد أو تفاعل من طرفكم يوضح النواقص لاستكمال إجراءات الترسيم.

كذلك لدينا هبة لبناء جامع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد شكري البحري. إضافة دقيقتين للسيد شكري بن البحري تفضل.

السيد شكري بن البحري

فيما يتعلق بهبة بناء جامع رزق الله بمنطقة الشعاشعة وما قدمتموه بخصوص الصيانة والتأثيث نلحظ أن الوزارة قد رفعت يدها عن هذا الملف، لذا نطلب من سيادتكم رصد الاعتمادات اللازمة فمن غير المقبول أن تظل جوامع في 'عقارب' لمدة خمس سنوات دون توفير فرش أو سجاد أو حتى حصير.

ثم هناك طلب ملح لعموم التونسيين وليس لأهالي عقارب فقط وهو النظر في تغيير الشروط الخاصة بالترشح للخطط المسجدية وتحديدا خطة إمام الخمس باعتبار أن شرط حفظ عشرة أحزاب غير متوفر خاصة في المناطق الريفية، فلماذا لا يتم الاقتصار على حفظ أربعة أو خمسة أحزاب بدلا من عشرة؟

نقطة أخرى السيد الوزير، تتعلق بالحصة المخصصة من الحجيج لمعتمدية عقارب فالحصة لا تزال في حدود 35 حاجا وهي لم تتغير منذ سنوات نحن نطالب بترفيع هذه الحصة خاصة وأن عدد السكان يناهز 50 ألف نسمة وذلك لتقليص سنوات الانتظار وهذا يحيلنا إلى سؤال مهم جدا، لماذا تظل حصة تونس دون ترفيع؟ فهي لا تتجاوز 10,982 حاجا منهم ألف من المكفولين بالخارج، فماذا فعلت الوزارة مع السلطات السعودية للحث على مراجعة الحصة المخصصة لتونس خاصة بعد ارتفاع عدد السكان؟

نأتي الآن إلى ملف ملئ الدنيا وشغل الناس وهو ملف مرافقي الحجيج فعلى أي أساس يتم اختيارهم؟ وما هي المقاييس والشروط المعتمدة؟ أغلب التونسيين يرون أنها شروط إقصائية ويشتكون من نقص تكوين المرافقين وعدم قيامهم بواجبهم تجاه الحجاج هناك اتهامات بغياب المعايير الموضوعية كالكفاءة والتكوين والقول بأن الاختيار يتم بالمحاباة والوساطة لذا نرجو مراجعة شروط اختيار مرافقي الحجيج ولماذا لا يتم اعتماد التجربة الجزائرية في مرافقة الحجاج والتي تمنع المرافق من...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا،

شكرا لجميع الزميلات والزملاء المتدخلين.

الشكر للسيد الوزير والوفد المرافق له على حسن الإصغاء، شكرا لكم.

سنرفع الجلسة لمدة نصف ساعة السيد الوزير، سنأخذ استراحة بنصف ساعة ثم نعود على الساعة السادسة وثلاثون دقيقة. مع الشكر.

(كانت الساعة السادسة مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الدينية

(كانت الساعة السابعة إلا خمس دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

أجدد لكم التحية،

كما نرحب مجددا بالسيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية وكافة أعضاء الوفد المرافق له وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير لتقديم أجوبته على أسئلة واستفسارات السيدات والسادة النواب من المجلسين، فليتفضل.

السيد أحمد البوهالي، وزير الشؤون الدينية

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين،

"رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي"

حضرة السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

نواب الشعب المحترم،

حضرة السيد رئيس المجلس الوطني لمجلس الجهات والأقاليم المحترم،

حضرات النواب من الغرفتين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في الحقيقة بادئ ذي بدء أريد أن أشكركم شكرا كبيرا على تفاعلكم وعلى ملاحظاتكم وهذا دليل على عمق اهتمامكم وعلى ما تولونه لوزارة الشؤون الدينية من اهتمام كبير وملاحظات عميقة وأنا أعدكم بأنني سوف أفعل كل ما يمكنني فعله من استجابة لهذه الملاحظات وسأرفع الأمر بالنسبة إلى ما لها علاقة بغيري من المؤسسات وأسعى إلى تحقيقه إن شاء الله.

إجابة على الملاحظات التي تفضلتم بها فإن الموضوع الذي يكاد يكون عليه إجماع هو إدماج الإطارات الدينية في الوظيفة العمومية، وأحترم هذا المطلب وأريد أن أذكر حضراتكم بأن الإطارات الدينية ينقسمون إلى قسمين قسم متفرغ وقسم غير متفرغ والذي يهمنا في هذا المجال هم المتفرغون لأن غير المتفرغين يتقاضون المنحة الأصلية ولهم أعمالهم ونجد منهم الأساتذة والقضاة والمحامين والمعلمين وغير ذلك وهم يقومون بمهمة في المساجد أي بالإمامة سواء كانوا أئمة خطباء أو أئمة خمس، لكن المتفرغين لهم نظام خاص منذ سنة 2019 حيث تم إسنادهم الأجر الأدنى المضمون وفق نظام عمل بـ 48 ساعة وهم اليوم يتقاضون أكثر من 500 دينار على اعتبار خضوعهم للأمر عدد 1228 وهم يتمتعون بالتغطية الاجتماعية الكاملة مثل الاستشفاء والدواء وغير ذلك من الامتيازات ونأمل أن يتحسن الامر وسأسعى في ذلك والله الموفق.

أما بالنسبة إلى الأرامل والعجز الذين توفى عنهم الإطار الديني غير المتفرغ لأن غير المتفرغين لا يأخذون هذه المنحة باعتبارهم يأخذون المنح من جهة أخرى وكانت أرامل غير المتفرغين تتقاضين 180 دينار والآن أصبحن 240 دينار لعلمكم.

الإطارات الدينية المتفرغة يتمتعون بالعطلة فهم يسافرون للعمرة وللحج ولهم نفس نظام الوظيفة العمومية ويتمتع الإطارات الدينية بالتكوين والرسكلة المستمرة بتنظيم من المعهد العالي للشريعة فهناك دروس تقدم لهم حضوريا بهذه المؤسسة وهناك دروس أخرى تقدم عن بعد وهم يستفيدون منها علميا وعمليا.

المؤدبون أيضا زيادة على ما يتمتع به باقي الإطارات الدينية فإنهم يأخذون الدروس في تحسين التلاوة وطرق التدريس وفي الحقيقة بالنسبة إلى الكتاتيب نحن نتشارك مع وزارة التربية ووزارة المرأة في نفس المنهج وفي نفس طرق التدريس في تناول السنتين السنة التحضيرية والسنة التمهيدية للتعليم فلنا نفس المبادئ البيداغوجية وهذا كتاب من الكتب التي نشترك فيها مع الوزارتين المعنيتين بالتدريس في الطفولة المبكرة.

وفي إزاء هذا الأمر نحن عضو في المجلس الأعلى للطلبة باعتباره المشرف على الكتاتيب والكتاب كما تعلمون حضراتكم أنه وإن كنا قد حافظنا على الاسم فإن المسمى قد تغير تغيرا كبيرا وأصبح معناها موافقا ومسايرا للعصر فلم يعد ذلك كتاب على الحصير والعصا الطويلة وأصبحت هناك مناضد وهناك سبورة وهناك صور وهناك كل مستلزمات التعليم العصري ولا يقل شأنا عن الروضات فالتعليم فيه موافق لما تقتضيه المعاصرة من مقتضيات.

بالنسبة إلى الكتاتيب أيضا فنحن ننفذ الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالطفولة المبكرة والمؤدبون لهم منحة كاملة مثلهم مثل أي إطار مسجدي ومثل العون الوقتي حسب نظام 48 ساعة وتوفر لهم الدولة المحل وكذلك الماء والكهرباء على الدولة وأيضا هم يتقاضون من الأولياء تقريبا 40 دينار على كل طفل وقد يتجاوز مجموع هذه الأجرة للكثير من المؤدبين 3 آلاف دينار في الشهر وتعرفون أن المؤدبين لهم دخل محترم جدا وبالنسبة إلى شروط انتدابهم واختيارهم فهم ما بين البكالوريا المنهاة وبين الدكتوراه فالمستوى عال جدا وهم يقومون بهذا الأمر ونحن نتابعهم ونكونهم وخاصة في طرق تدريس الأطفال.

المقاييس التي ننتدب بها الإطارات الدينية أولا الكفاءة العلمية والمعرفة الفقهية والقدرة على الإمامة وكذلك المؤذن على القدرة على الأذان وأن يكون حسن الصوت إلى غير ذلك من الشروط التي لا بد منها لكي يقع انتداب الإطار الديني.

بالنسبة إلى لوعاظ المحليين، نحن ساعون في تحسين أوضاعهم العملية نعم صحيح، هناك بعضهم يعمل في ظروف غير ملائمة للعمل، ولكننا نسعى الآن أن نحسن الوضع الذي يعملون فيه إن شاء الله.

بالنسبة إلى العدد، صحيح هناك نقص كبير في العدد بالنسبة إلى الوعاظ وستفتح قريبا مناظرة إن شاء الله وهذه المناظرة سننتدب عددا من الوعاظ وسيقع توزيعهم في المعتمديات وفق مقاييس مدروسة بحول الله.

بالنسبة إلى المساجد في الحقيقة متابعة الصيانة والبناء وسبب تأخير بعض الملفات هو أن الوزارة لها مهندسان فقط على مستوى الجمهورية التونسية وإن شاء الله سننتدب مهندسين وسيقع توزيعهم ربما حتى على الإدارات الجهوية.

بالنسبة إلى الطاقة الشمسية والاقتصاد في الطاقة نحن بدأنا بولاية توزر ونعمل الآن بالاشتراك مع وزارة الصناعة على تعميم هذه التجربة التي آتت أكلها في ولاية توزر.

لنا في الوزارة صندوق العناية بالمعالم الدينية وهو موجود ونحن نعمل على التعريف به حتى تكون له واردات ومن ثم نستطيع أن نصرفها على المعالم الدينية.

الصيانة والترميم قد تستغرق وقتا للقيام بها لأنه لا بد من القيام بالاختبارات وهناك معالم دينية مشتركة بيننا وبين المعهد الوطني للتراث ويأخذ هذا الأمر وقتا لا بد منه وهذا الأمر معلوم.

الأمر الآخر بالنسبة إلى الإشغال الوقتي، هناك جمعيات تنشط في بعض المعالم الدينية هناك أمر صدر سنة 2019 ونحن بصدد تنقيحه وسيقع تفعيله إن شاء الله قريبا.

بالنسبة إلى الإعلام الديني قمنا بـ 550 حصة تلفزية تقريبا منذ بداية السنة إلى نهاية أكتوبر وتتلخص هذه الحصص في خطب ودروس ومسامرات ومحاضرات ولقاءات كلها ترمي إلى نشر الثقافة الدينية في المجتمع إضافة إلى البرامج التي وقعت في الإذاعات الجهوية والخاصة ونحن نعمل على نشر الخطاب الديني المعتدل والقيم السمحة.

بالنسبة إلى الومضات اجتمعنا أخيرا مع السيد الرئيس المدير العام للتلفزة الوطنية واتفقنا على القيام بومضات ذات مضمون ديني مع أننا قمنا بمثلها بالاشتراك مع وزارات أخرى قبل ذلك وهي منزلة على موقعنا بالوزارة.

بالنسبة أيضا إلى الحصص الدينية نحن نقوم أيضا بتكوين الإطارات الدينية بالوزارة وتدريبهم على استعمال وسائل التصوير للقيام بالإعلام الديني والتعامل مع صفحات التواصل الاجتماعي علما وأن لنا قناة يوتيوب ومكتبة رقمية والأمور واضحة ومن يريد الاطلاع على ذلك يدخل إلى موقع الوزارة سيجد ذلك.

بالنسبة إلى التوعية الخطب الجمعية فنحن نعمل على أن تكون مواكبة للعصر مرتبطة بالواقع وكذلك مساوقة للمناسبات الدينية والوطنية، في الحقيقة الإمام الخطيب حر في اختيار الموضوع الذي يتناوله ونحن نذكره من حين لآخر بالمناسبة الدينية عندما يقترب وقتها نذكره مثلا بالشهداء نتذكر شهداءنا الأبرار وفي العيد نذكره بالتضامن والتكافل والتعاون إلى غير ذلك نذكره فقط، ولكن من المكتسبات التي عندنا في تونس أننا لا نجبر الإمام الخطيب على تناول موضوع معين.

الأصل أن الإمام الخطيب له الأستاذية على الأقل في الحقيقة، ولكن في ظروف معينة وخاصة في المساجد والجوامع في الأرياف ننزل عن هذا المستوى إلى حد البكالوريا.

بالنسبة إلى تدعيمهم ومدهم بالمراجع والمصادر لكي يستعينوا بها في خطبهم فقد بدأنا في تركيز مكتبات في كل إدارة جهوية انطلاقا من بنزرت، مكتبة يستعين بها الوعاظ والأئمة الخطباء، يستعيرون منها ويستفيدون من الكتب الموجودة فيها وسنعمم هذه التجربة في كل الإدارات الجهوية إن شاء الله.

أيضا ندعو الأئمة الخطباء من حين لآخر إلى حضور الندوات والأيام الدراسية والمحاضرات التي تعينهم في أداء مهامهم كذلك بالنسبة إلى التوعية وزارة الشؤون الدينية منفتحة على سائر المؤسسات وخاصة وزارة التربية والجامعات والمؤسسات العقابية والمستشفيات ودور المسنين، نذهب إليهم ونقدم دروسا وخاصة في المناسبات الدينية كذلك لنا لقاءات حوارية مع الشباب في الإعداديات والمعاهد.

نأتي إلى موضوع الحج، فالحمد لله في السنة الماضية، أخذت تونس الجائزة البرونزية الأولى وهذا تقدير من السلطات السعودية التي بالمناسبة أريد أن أذكر أنها علاقات طيبة وأن نجد منهم كل التعاون وكل الدعم وكل المساندة وحين نتقدم لهم بأي طلب يلبونه بسرور وبسرعة كما أن الحاج التونسي يجد التقدير والمكانة اللائقة التونسي في البقاع المقدسة فنحن محل احترام والحمد لله.

بقي أن نذكر بعض المسائل التي وقع ذكرها في هذا المجلس بالنسبة إلى المرشدين فهم لا يذهبون على حساب الحجاج وإنما هم مكلفون بمأمورية والأموال التي تصرف لهم هي على ميزانية الدولة ومرصودة معناها وفق المقاييس المعروفة التي نعتمدها في اختيارهم.

بالنسبة إلى سعر الحج والتكلفة من المشاكل التي وقعت في السنة قبل الماضية هو بعد بعض الحجاج على الحرم تقريبا كيلو متر ونص في نزل معروف وفيه كل الإمكانات، ولكنه بعيد ووجد الحجاج صعوبة كبيرة في أداء مناسكهم لأنهم بعيدون عن الحرم، نحن نختار للحاج التونسي الذين هم في غالبهم كبار السن وآباءنا وأمهاتنا، نختار لهم القرب وطبعا النزل القريب يكون أغلى ونريد أن يحج الحاج التونسي في سلامة وفي أمن وفي صحة وألا يتعب فهذا الأمر يؤثر على الكلفة إضافة إلى تكاليف النقل والإعاشة إلى غير ذلك.

بالنسبة إلى إبرام العقود بالنسبة إلى السكن والإعاشة والنقل ليست الشركة فقط هي التي تقوم بهذا، بل تذهب عدة وزارات وزارة شؤون دينية، وزارة الصحة ووزارة السياحة وممثل عن نزاع عن رئاسة الحكومة وممثلة عن رئاسة الجمهورية وأطراف أخرى هم من يتشاركون في إبرام العقود بحيث تتم الأمور في الشفافية المطلقة.

إذن بالنسبة إلى تقليص المدة في الحج لماذا نبقى تقريبا 25 يوما؟ لم لا نبقى 15 يوما فقط؟ في الحقيقة هذا الأمر ليس بأيدينا، بل هو موكول للسلطات السعودية التي تحدد الذهاب والإياب لأنها تستقدم الحجاج من كل مكان.

بالنسبة إلى اختيار المرشدين في الحقيقة لا محاباة في هذه المسألة لماذا؟ لأن أمام وزارة الشؤون الدينية موسم حج تقود 11 ألف حاج ويجب أن يحجوا في مناسك صحيحة وفي سلامة ويسر وأمان وأن يعودوا سالمين كما ذهبوا والذي يقول لك هذا الإطار الديني يذهب الحج، هل هو قادر على المهمة أو غير قادر؟ لابد أن يكون مواصفات دقيقة وأن يقع استيفاءها بدقة كبيرة حتى يقوموا بمهامهم على أحسن وجه وهناك ضغوطات، ولكننا لا ننظر إليها أمام نجاح الموسم وهذا يجب أن يعرفه الجميع.

ثم أحيط جنابكم بأمر آخر هو أن السنة قبل الماضية كان لنا في مكتب الحجاج 520 عون والسنة الماضية 330 وهذه السنة 219 فكيف يقع توزيعهم بين المرشدين والمرافقين والبعثة الصحية والخطوط التونسية بين أطراف أربعة؟ كل الأطراف عندما تقول هذه حصتك يقول أنا أستطيع العمل بهذا العدد، ولكن بإذن الله سننجح بهذا العدد وإن كان قليلا.

لقائل أن يقول لماذا لا نأخذ أكثر؟ السلطات السعودية هي التي تحدد العدد في مكتب الحجاج ليس بأيدينا وإن شاء الله يزيدوننا ونود ذلك وسنطلب منهم ونعيد ونكرر، ولكن الأمر ليس بأيدينا ونؤكد أن علاقتنا مع وزارة الحج والعمرة بالسعودية علاقة طيبة جدا، ولكن هذا هو القانون الذي تخضع له كل مكاتب الحجاج من العالم.

بالنسبة إلى العمرة نحن قمنا بمذكرة توجيهية في الأم في هذا الموضوع بالاشتراك مع وزارة السياحة وأهم ما تم في هذه المذكرة هو العقد الذي يبرمه المعتمر مع وكالة الأسفار التي سيسافر صحبتها بحيث يعرف كل معتمر من البداية ما له وما عليه حتى لا يحتج ولا يقول أنا كنت أظن شيئا آخر أو كذا وأيضا وكالة الأسفار ملزمة بأن تفي بما تعهدت به للمعتبر.

بالنسبة إلى الحج الموازي الحمد لله أن لم يوجد حج موازي السنة الماضية لكن السنة قبل الماضية ذهب تقريبا 60,000 من تونس إلى الحج بغير الطرق الرسمية والسيد وزير الشؤون الدينية السابق هو ذهب بـ 11,000 حاج ووجد أمامه 70,000 ماذا يفعل؟ وهذه مشكلة ويجب أن تمد يد المساعدة إلى التونسي خارج تونس مهما كانت الظروف وعندما يرجع إلى تونس تحاسبه ذاك أمرك، ولكن خارج تونس تمد له يد المساعدة، فوقع فيه وفيات لأن الأمر خرج عن نطاق المعهود ثم أن الحجاج الذين ذهبوا بغير الطريق النظامي في تلك السنة أخذوا مكان الحجاج النظاميين وهذه مشكلة أخرى فقد صعدوا في الحافلات ودخلوا في النزل وفي المخيمات والحاج التونسي الذي دفع ماله وذهب بطريق نظامي لم يجد مكانا لأن غيره دخل مكانه فهذه ولدت المشاكل والحمد لله في السنة الماضية لم يكن هناك حجاج غير نظاميين وهذه السنة إن شاء الله نفس الأمر.

بالنسبة إلى الإعفاءات بالنسبة إلى الإطارات المسجدية الذين اشتركوا في هذه المشكلة طبعا ما هو موقف الوزارة منهم؟ أقل شيء هو إعفاؤهم لماذا؟ لأنهم قاموا بأمر وشاركوا في أمر توفي منه تقريبا 60 تونسي توفى من مجموع الـ 60,000 يكفي أن يموت واحد فقط حتى تحدث المشكلة فما بالك أن يموت 60.

هناك إطارات دينية خرجوا ولم يقع إعلام الإدارة الجهوية بذلك في تلك السنة وبقوا أكثر من وقت الحج الذي يدوم شهرا وهم بقوا شهرين ما هو موقف الوزارة؟ أنهم أعفوهم وهذا أقل شيء.

بالنسبة إلى علاقة الوزارة بالأديان الأخرى، طبعا نحن نشرف على نشاطهم وعلى ما يقومون به من تظاهرات وهم مواطنون تونسيون لهم ما لنا وعليهم ما علينا والوزارة تقف في نفس المسافة من جميع الديانات وتونس هي خير مكان للتسامح وللتعايش الديني، بل والمذهبي ونحن عندنا المذاهب الأربعة موجودة في أماكن في تونس الحنفية والمالكية والإباضية وهم في تعايش على أحسن وجه وهم مثال يقتدى بهم.

بالنسبة إلى حضرات النواب أنكم ذكرتم الكثير من الحالات الخاصة يمكن الإجابة عنها بالرجوع إلى الملفات وبحول الله أي حالة فيها معالجة إلا ونحن مستعدون لها ونحن منفتحون على كل الاقتراحات وعلى كل الآراء التي من شأنها أن تحسن مردود وعمل الوزارة ونحن نتكامل ونتعاون وبارك الله فيكم وجازاكم الله كل خير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدينية على كل هذه الإفادات والبيانات التي تم تقديمها.

شكرا موصولا لكافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

الشكر لكل من لجنة الحقوق والحريات من مجلس نواب الشعب ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم.

شكرا جزيلا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة سنة 2026 على النواس إلى جلساتنا العامة المشتركة غدا بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا بإذن الله لمناقشة مهمة التشغيل والتكوين المهني والله ولي التوفيق.

نرفع الجلسة إلى الغد.

(كانت الساعة السابعة وعشرين دقيقة مساء)

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقوا الإجابة عنها في شهر نوفمبر 2025:

الياس بوكوشة بتاريخ 10 أفريل 2025، أيمن المرعوي بتاريخ 22 جويلية 2025، حمدي بن عبد العالي بتاريخ 25 مارس 2025، عمر بن عمر بتاريخ 3 فيفري 2025، فاطمة المسدي بتاريخ 14 أكتوبر 2025.

وتقدم كل من السيد النائب حاتم الهواوي بتاريخ 21 جويلية 2025 والسيد النائب غسان يامون بتاريخ 3 أكتوبر 2025 والسيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 15 سبتمبر 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة عنها في شهر نوفمبر 2025.

وتقدم كل من السيدة النائبة أسماء درويش بتاريخ 23 أكتوبر 2025 والسيدة النائبة ريم الصغير بتاريخ 24 أكتوبر 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقيا الإجابة عنها في شهر نوفمبر 2025.

السؤال الكتابي

للنائب الياس بوكوشة

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع :احداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية الفوار وأسباب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي خلال فترة الذروة .

تحية وبعد،

تبعا للمراسلة السابقة من رئاسة الحكومة بتاريخ 28 نوفمبر 2023والتي تفيد بأن الشركة التونسية لكهرباء والغاز اقترحت احداث وكالة فنية وتجارية (**استخلاص فو اتير وإصلاح أعطاب**) قصد تغطية معتمدية الغوار ورجيم معتوق وهي في طور الدراسة .

ونظرا لما تعانيه معتمديتي الفوار ورجيم معتوق في كل فصول الصيف من انقطاع متكرر للكهرباء وتحت درجات حرارة تفوق 50 درجة مئوية وما ينتج عنه من مشاكل من انقطاع للماء وتعطب للكثير من الأجهزة المنزلية إضافة الى المعاناة الكبيرة للمرضى وكبار السن وهو ما تسبب في العديد من حالات الاحتقان لدى المواطنين لتكرار وتعدّد هذه الإشكاليات بصفة شبه يومية.

-ما مدى تقدّم استكمال احداث هذه الوكالة الفنية ؟

-وماهي الحلول المبرمجة لتفادي تكرار نفس الإشكاليات من انقطاع للتيار الكهربائي؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب الياس بوكوشة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب الياس بوكوشة حول إحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية الفوار من ولاية قبلي والانقطاعات المتكررة للكهرباء خلال فترة الذروة بمعتمدتي الفوّار ورجيم معتوق، أتشرف بإعلامكم أن المصالح المختصة التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز قد أفادت بأنّ بعض الانقطاعات الجزئية تم تسجيلها على إثر حدوث عطب طرأ على المحوّل الكهربائي بمحطة "بازمة "والذي تم تغييره بتاريخ 18 جويلية .2025 أما في ما يخصّ إحداث وكالة فنية تجارية بمعتمدية الفوار، سيتم عرض هذا المقترح على اللجنة المختصة بالشركة لإبداء الرأي طبقا للإجراءات المعتمدة في الغرض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن المرعوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل اليكم الأسئلة الكتابية التالية

1-ما هو برنامج الوزارة في تهيئة و احداث مجامع للصيانة والتصرف في المناطق الصناعية بالمناطق الصناعية الفوضوية(المنطقة الصناعية سيدي سالم - المنطقة الصناعية واد المعو - المنطقة الصناعية قصاص عقارب)واعادة هيكلة المجامع الموجودة(المنطقة الصناعية بطينة المنطقة الصناعية الناظور)

2- لماذا لا يتم احداث منطقة صناعية على مستوى الطريق الحزامية كلم 11 بالعقر الدولي (28) هكتار (الذي تم تخصيصه لفائدة وزارة الدفاع الوطني للحد من الانتصاب الفوضوي و خلق فرص تشغيل للعاطلين عن العمل

3- ما هو برنامج الوزارة في ازالة جبل الفسفوجيبس بمعتمدية طينة و الحد من خطورته على البيئة وعلى صحة المواطن

4-لماذا لم يتم الانطلاق في انجاز المشاريع البديلة على أرض السياب وما هو برنامج الوزارة في تفعيلها

5- تعتبر معتمدية طينة من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية حوالي 90 الف ساكن الا أنها تفتقد الى عديد المرافق ويعتبر احداث ادارة فرعية للشركة التونسية للكهرباء و الغاز من أهم المطالب فما هو برنامج الوزارة في احداث فرع خدمات لهذه الشركة و الحد من معاناة تنقل المتساكنين

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب أيمن المرعوي .

المرجع مراسلتكم الواردة على مصالحنا تحت عدد 2025-26-0008876-2030

تحية طيبة وبعد

تبعا للأسئلة الكتابية الموجهة من السيد النائب أيمن المرعوي في مجالات الصناعة والمناجم والطاقة، أتشرف بموافاتكم بما يلي :

-بخصوص برنامج الوزارة فيما يتعلق بتهيئة واحداث مجامع الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية الفوضوية وإعادة هيكلة المجامع الموجودة :

بينت عملية تقييم منظومة التصرف في المناطق الصناعية المنجزة من قبل مصالح الوزارة محدودية نجاعة مجامع الصيانة والتصرف في تنفيذ المهام المنوطة بعهدتها، حيث لا يتجاوز عدد المجامع النشيطة 34مجمعا من ضمن 62 مجمعا، وهو ما أثر سلبا على جودة البنية التحتية وجاذبية المناطق الصناعية .

وبغاية تجاوز هذه الوضعية تعمل وزارة الصناعة والمناجم والطاقة حاليا على مراجعة منظومة الصيانة والتصرف وذلك من خلال اعداد مشروع قانون يتعلق بتهيئة المناطق الصناعية وصيانتها حيث سيتم مراجعة هذه المنظومة من خلال اعادة ضبط تدخلات مجامع الصيانة والتصرف وتحديد صلاحياتها بإشراف الوكالة العقارية

الصناعية وذلك بهدف ضمان ديمومة المرافق الأساسية وتحسين نجاعة التدخل والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وتوفير بيئة صناعية جاذبة .

-بخصوص احداث منطقة صناعية على مستوى الطريق الحزامية كلم 11 بالعقار الدولي الذي تم تخصيصه لفائدة وزارة الدفاع الوطني:

تجدر الإشارة الى أن العقار المذكور مخصص لفائدة وزارة الدفاع الوطني كما أن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لم تتلقى أي مطلب بخصوص احداث منطقة صناعية في هذا الخصوص - .بخصوص برنامج الوزارة في إزالة جبل الفوسفوجيبس بمعتمدية طينة تتجه الإشارة الى أن مخزون الفسفوجيبس المتواجد على أرض مصنع السياب بمعتمدية طينة هو في حدود 30 مليون طن تم تكديسها من سنة 1952 إلى سنة 2019 ، بطريقة جعلتها في شكل هضبة مدمجة (Compacte)ومستقرة (Stable)وعليه، فهي اليوم مرجع للدراسات المتعلقة بطريقة تكديس مادة الفسفوجيبس .وقد تم إنجاز عديد الدراسات التي بينت عدم وجود انبعاث غبار من هذا المخزون .إضافة الى ذلك، أكدت الدراسات المتعلقة بالإشعاعات أن نسبها أدنى بكثير من النسب المسموح بها ضمن المعايير العالمية وهو ما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ سنة2013 .

وعليه، تتوفر إمكانيات التثمين بكميات هامة لمادة الفسفوجيبس، الا أن العائق الوحيد للمرور إلى استغلالها حاليا قانوني بحت، حيث يستوجب ذلك تنقيح الأمر عدد 2339 لسنة 2000المؤرخ في 10 أكتوبر 2000 والذي يصنف مادة الفسفوجيبس (رمز 080801) كنفايات خطرة، ما لا يسمح بالتصرف فيها أو نقلها من مكان لآخر .

بخصوص الاستفسار المتعلق بالانطلاق في إنجاز المشاريع البديلة على أرض السياب وبرنامج الوزارة في تفعيلها:

إن الدراسات المتعلقة بالمشاريع البديلة المدرجة بالقائمة الأولية والمصادق عليها خلال الجلسة المنعقدة للغرض برئاسة الحكومة في 30 أكتوبر 2019 لم تُثبت الجدوى الاقتصادية لأربعة مشاريع وهي :

- مشروع تحلية مياه الآبار " خاصة بعد دخول مشروع تحلية مياه البحر بقرقور حيز الاستغلال،
- مشروع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية .
- مشروع إنجاز "مراكز صيانة "ومراقبة فنية والذي لم تثبت جدواه حيث تدخل جميع مهامه ضمن مهام شركة صيانة مماثلة كان قد أحدثها المجمع الكيميائي التونسي بقابس منذ سنة 2011 غير أنها لم تتمكن بعد من النشاط أو من تحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها، مشروع إنجاز" وحدة لخزن وتوزيع الأسمدة الكيميائية "والذي لم تثبت جدواه لأسباب تتعلق بالأمن والبيئة والسلامة، إذ يستوجب هذا المشروع استجلاب وتخزين الأسمدة الأزوتية، بموقع مصنع السياب .

وعليه، فقد تم تحيين قائمة المشاريع البديلة وسيتم ادراجها ضمن مخطط الاستثمار2026-2030.

-بخصوص السؤال المتعلق بإمكانية بعث وكالة تجارية للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية طينة من ولاية صفاقس:

هذا المقترح هو موضوع دراسة من قبل مصالح الإدارة المركزية للكهرباء والغاز، حيث يتم حاليا تجميع المعطيات اللازمة التي تخص معتمدية طينة والتي ستعتمد لتحديد مدى إمكانية احداث وكالة تجارية جديدة بالجهة وذلك طبقا للإجراءات المعمول بها لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حمدي بن عبد العالي

الموضوع :سؤال كتابي حول تقوية الشبكة الكهربائية (الضغط العالي) بمعتمدية المكنين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

حرصا منا على متابعة الشأن المحلي بمعتمدية المكنين ومن اجل دعم الحركة الاقتصادية بالجهة من خلال التشجيع على احداث مؤسسات صغرى ومتوسطة وتوفير مواطن شغل لمتساكنيها

مآل مشروع تقوية الشبكة الكهربائية (الضغط العالي) بعميرة الفحول وبعميرة الحجاج وبعميرة التوازرة من معتمدية المكنين.

في انتظار تفاعلكم الإيجابي لكم منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب حمدي بن عبد العالي.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب حمدي بن عبد العالي حول مشروع تقوية الشبكة الكهربائية بمعتمدية المكنين من شبكة أحادية الطور إلى شبكة ذي ثلاثة أطوار، أتشرف بإعلامكم أن المصالح المختصة التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز قد أفادت بأنه تمت دارسة هذا المشروع الذي قُدرت كُلفته الجملية بمليون دينار وقد تم في الغرض مراسلة السلط الجهوية بولاية المنستير بتاريخ 26 أوت 2025 قصد توفير الاعتمادات اللازمة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع: حول تزويد وربط أحياء ومنازل مدينة بني حسان من ولاية المنستير بالغاز الطبيعي .

سيدتي الوزيرة،

عرفت مدينة بني حسان من ولاية المنستير في المدة الأخيرة مشروع مهم من طرف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز والمتمثل في تزويد المدينة بالغاز الطبيعي مما أثلج صدور السكان على اعتبار المصاعب التي يعانونها خاصة خلال التزود بقوارير الغاز للاستعمال المنزلي إلا أنهم تفاجئوا بأن المشروع الحالي لا يشمل تزويد الأحياء والمنازل بالغاز وإنما يقتصر فقط على ربط وحدة صناعية بالمدينة وهو ما خلق حالة من الغضب والاحتقان لدى السكان رغم توفيرهم وتبرعهم السابق لقطعة أرض للغرض .

وتبعا لكل ما سبق ذكره ما هو برنامج الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بخصوص ربط أحياء ومنازل مدينة بني حسان بالغاز المنزلي؟

مع الشكر.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب عمر بن عمر.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب عمر بن عمر حول تزويد وربط أحياء ومنازل مدينة بني حسان من ولاية المنستير بالغاز الطبيعي، أتشرف بإعلامكم أن المصالح المختصة التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز قد أفادت بأن أشغال ربط المنطقة المذكورة بشبكة الغاز الطبيعي يتطلب خاصة تمديد أنبوب الغاز الذي يزوّد شركة " الياجورة المثالية ببني حسان، لمسافة تقارب 1000م وتجهيز محوّل لتخفيض ضغط الغاز للغرض .هذا وقدرت الكلفة الجملية لهذا المشروع بما يناهز 500 ألف دينارا، وأنّ برمجة الأشغال لإنجاز المشروع ترتبط بالمصادقة على مسار خط الأنبوب المُزمع إتباعه وتخصيص قطعة أرض لإيواء المحوّل المذكور وكذلك رصد الاعتمادات المالية اللازمة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص شبهات تدخلات وتجاوزات داخل الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"

سيدتي الوزيرة،

تعتبر الشركة الوطنية لتوزيع "عجيل" من المؤسسات العمومية الإستراتيجية، وتخضع لرقابة وزارتكم المباشرة، وقد تم مؤخرا تداول تدوينات وتصريحات على شبكات التواصل الاجتماعي تتضمن معلومات داخلية عن الشركة، وإشارات إلى ملفات فساد وتحقيقات وتأديبات تخصّ إطارات ومسؤولين داخلها وهو ما يثير تساؤلات جدية حول مدى احترام المؤسسة لمبدأ الحياد الإداري وحماية المعطيات المهنية وقد تم مراسلتكم بخصوص بعض التجاوزات.

وبناء على ما تقدم، أرجو من سيادتكم التفضل بإفادتي بما يلي:

- هل تعهدت وزارتكم بفتح تحقيق إداري أو رقابي بخصوص ما تم تداوله من معطيات عن تجاوزات أو تدخلات داخل شركة "عجيل"؟
- ما هو موقف الوزارة من تداول معلومات داخلية عبر شبكات التواصل الاجتماعي من قبل أشخاص أو إطارات حالية أو سابقة بالشركة؟
- هل تمت إحالة الملفات التي تتعلق بشبهات فساد أو تجاوزات إدارية على القضاء أو على الهياكل الرقابية المختصة؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لضمان حماية المبلغين عن الفساد ومنع أي توظيف إداري أو تأديبي ضدهم؟
- وهل تمت متابعة تقارير الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية المتعلقة بهذه الشركة وتفعيل توصياتها؟

وتفضلوا، سيدي الوزير، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائب فاطمة المسدي

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيدة النائب فاطمة المسدي حول وجود شبهات تجاوزات داخل الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل" أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

توصلت الوزارة في الفترة الأخيرة بعرائض تثير شبهة تجاوزات على مستوى بعض جوانب التصرف بالشركة المذكورة شملت خاصة مجال الموارد البشرية وإسناد منح وامتيازات بدون وجه حق حسب الإدعاءات المثارة.

وفي هذا الصدد، أذنت الوزارة بفتح مهمة تفقد ظرفية للتثبت في كل النقاط الواردة بالعرائض وتم مباشرة التحريات المعمقة بصفة ميدانية لدي الشركة المعنية من قبل فريق التفقد.

بخصوص تداول معطيات مهنية خاصة بالشركة، فإن المساءلة على هذه التجاوزات تدخل في إطار السلطة التأديبية التي ترجع بالنظر للإدارة العامة للشركة المعنية طبقا للنظام الأساسي للأعوان وللإجراءات التأديبية الجاري بها العمل.

بخصوص المبلغين عن الفساد، فإن الإجراءات المعمول بها في هذا ال مجال لا تدخل في مجال صلاحيات وزارة الصناعة والمناجم والطاقة مع التأكيد أنه سيتم في إطار المهمة الرقابية الجارية مراجعة الملفات التأديبية المتعلقة بهذا الملف للتثبت من احترام الإجراءات المعمول بها في المادة التأديبية.

مع العلم وأنه تمت إحالة الملفات التي تتعلق بشبهات فساد أو تجاوزات على القضاء، كما أن التقارير السابقة المتعلقة بالشركة الوطنية الوطنية لتوزيع البترول على غرار تقرير محكمة المحاسبات، كانت في مجملها محل متابعة من قبل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بوصفها هيكلا وطنيا مركزيا مكلفا بمتابعة جميع التقارير الرقابية بدون استثناء.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية شركة جينيور .

على إثر تعليق التصنيف الدوني لشركة جينور والكائنة بـ 19 نهج ألمانيا تونس من طرف البنك الوطني الفلاحي نرجو :

-التسريع في صرف منحة الدعم المتخلدة بالذمة لزراعة البتراف (الشمندر) لسنة 2022.

-التسريع في إجراءات إتمام منحة الدعم لسنة 2023.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجّه إلى السيّدة وزيرة المالية من قبل السيد النائب حاتم الهواوي

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000- 2573 بتاريخ 18 سبتمبر 2025

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلّق بطلب موافاتكم ببطاقة إجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب حاتم الهواوي حول صرف منحة الدعم المتخلّدة بالذمة لفائدة" شركة جينور " ، يشرفني إعلامكم أنّه قد تم صرف المنحة المذكورة بعنوان مساهمة الدولة في كلفة إنتاج السكر المستخرج من اللفت السكري المنتج محليا لفائدة" شركة جينور "بعنوان موسم 2021-2022 والبالغة 3286918 دينار بتاريخ 1 جويلية 2025 بعد موافاتنا بتقرير اللجنة المحدثة بمقتضى قرار وزيرة التجارة و تنمية الصادرات المؤرخ في 8 فيفري 2024 والمكلّفة باحتساب منحة مساهمة الدولة في كلفة إنتاج السّكر المستخرج من اللفت السكري المنتج محليا لموسم2021-2022.

أما بخصوص منحة الدعم بعنوان الموسم 2022-2023 فقد تمت برمجتها بمشروع ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2026 وسيتم صرفها بعد ضبطها من قبل اللجنة الفنية المشتركة المكلّفة باحتساب قيمة المنحة المذكورة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب غسان يامون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :انشاء فرع للبنك التونسي للتضامن بجزيرة جربة :

رغم حيوية النسيج الاقتصادي بجربة وتنوع الأنشطة الاقتصادية من سياحة وصناعات وخدمات ووجود فروع لكل البنوك بجزيرة جربة فانه الى اليوم يغيب فرع قار للبنك التونسي للتضامن بجربة.

مما يفرض على الباعثين الشبان التنقل الى مدينة مدنين وهو ما يثقل كاهلهم ماديا وزمنيا لبعد المسافة جغرافيا مئات الكلمترات وهذا يضعف من حظوظهم في النفاذ السريع إلى التمويل والمرافقة .حيث أن التنقل الى أقرب فرع بمدنين أصبح يشكل عائقا أمام الشباب وأصحاب المشاريع الصغرى الذين يعانون أصلا من ضعف الموارد.

ففتح فرع قار للبنك التونسي للتضامن ينسجم مع سياسة الدولة في تقريب الخدمات من المواطن .ومن شأن هذا الاحداث دعم التشغيل المحلي بجربة كما سيعزز المبادرات الفردية ودعم حاملي الشهائد العليا في بعث مشاريعهم بما يساهم في مقاومة البطالة والهجرة غير النظامية في صفوف الشباب وعليه نطرح عليكم الأسئلة التالية:

1/هل تعتزم الوزارة بالتنسيق مع بنك التونسي للتضامن فتح فرع قار بجزيرة جربة في القريب العاجل؟

2/متي سيقوم البنك بفتح فرع له في جزيرة جربة؟

3/الرجاء مدنا بإحصائيات عن المشاريع الممولة في ولاية مدنين خلال 5 سنوات الأخيرة مع بيان المستفيد من التمويل ونوع المشروع والمبلغ المسند والمعتمدية الراجعة له بالنظر؟

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي يتعلق بإنشاء فرع للبنك التونسي للتضامن بجزيرة جربة .

المرجع: إحالتكم عدد 2025-26-2030- 0010984 المؤرخة في 03 أكتوبر 2025.

المصاحيب: جدول احصائيات

وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي حول فتح فرع للبنك التونسي للتضامن بجزيرة جربة ومدّكم بإحصائيات عن المشاريع الممولة في ولاية مدنين خلال الخمس سنوات الأخيرة، أتشرف بإعلامكم أن برنامج توسيع الفروع بالبنك لا يتضمّن حاليا فتح فرع جديد بجربة، غير أنّه في إطار الإعداد لعقد أهداف البنك للخماسية (2026-2030) سيتم أخذ ذلك بعين الاعتبار أما بالنسبة للإحصائيات المطلوبة تجدونها طي هذه المراسلة .

والسلام

BTS B@NK

جدول حول تدخل البنك التونسي للتضامن
في ولاية مدنين المتعلقة بإحداث المشاريع الصغرى
خلال الفترة 2021 - أكتوبر2025

بحساب ألف دينار

السنة	عدد المستفيدين	التكلفة الجملية للمشاريع	عدد مواطني الشغل المحدثة
2021	621	6 934	1094
2022	578	7 143	1002
2023	417	7 060	661
2024	407	8 808	648
2025	364	7 999	724
الجملة	**2 387**	**37 943**	**4 129**

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول التحقيق العاجل في وضعية استغلال نفوذ لإطار بوزارتكم وتنكيله بمواطن من ولاية سليانة.

وبعد، بلغتنا، عريضة من قبل السيد م. ل. ع أحد مواطني ولاية سليانة من معتمدية برقو حيث يذكر انه يتعرض من مدة لعديد المضايقات واستغلال نفوذ من قبل احد الإطارات المسمى م ب الذي يشغل منصبا في الإدارة المالية يذكر السيد م .ل .ع انه تعرض الى :

عديد المضايقات والشكاوى الكيدية التي قام السيد م. ب بصفته اطارا بوزارة المالية ضد المسمى م. ل. ع القاطن ببرقو، إلى الفرقة العدلية بالقرجاني (الإدارة الفرعية للأبحاث المالية والاقتصادية) بتهم ملفقة (تبييض أموال وتهرب ضريبي)، بدون أي أدلة ملموسة

التحقيق مع السيد م .ل . ع بشكل مكثف، وانتهى التحقيق بالبراءة الكاملة من جميع التهم الموجهة إليه مما يثبت أن الشكاوى كانت بهدف الإضرار به شخصيًا

السيد م . ب يستغل منصبه في وزارة المالية لمضايقة خصومه الذي يوجد بينه وبينهم خصومات شخصية .

كما ان السيد م .ب قام بالتلاعب في صفقة بيع شركة مقابل حصوله على مبلغ مالي كبير (حوالي 150مليون دينار)

سيدتي الوزيرة أن ما تضمنته العريضة المقدمة من قبل المواطن م .ل . ع .خطير ويتطلب فتح تحقيق فيما يسمى باستغلال نفوذ وتهديد مباشر لحياته من قبل م . ب الإطار بوزارتكم .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي من طرف السيدة النائبة "بسمة الهمامي"

المرجع :إحالتكم المؤرخة 08 أكتوبر 2025

وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي توجهت به السيدة النائبة " بسمة الهمامي "حول التحقيق في وضعية استغلال نفوذ والتنكيل بمواطن من قبل إطار في وزارة المالية، أتشرف بإعلامكم بأن الموظف الواقع ذكره، إطار لدى إدارة المؤسسات المتوسطة ولم تسجل أية إخلالات تذكر على المستوى المهني على امتداد مسيرته المهنية، كما أن الاتهامات الموجهة للمعني بالأمر مجردة من أية معطيات ولا تستند الى أية أدلة مادية وواقعية فضلا عن أن لا وجود لجريمة تكيف باستغلال نفوذ وأن التنكيل بالأشخاص عمل مادي وجب إثباته .

وبالتثبيت مع الموظف المذكور أكّد أنه لا تربطه أية علاقة مع المواطن المذكور سوى أنه إلى نفس الجهة وهي منطقة " برقو "من ولاية سليانة وأنه بلغ إلى علمه عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقناة تلفزية بوجود نزاع وقضايا جزائية بين المعني بالأمر وسكان المنطقة المذكورة بسبب اعتزامه إحداث معمل مياه بها وأكّد على أنه ليست له أية علاقة بما تعرض له من أبحاث بأية جهة كانت ولم يستغل منصبه بأية صفة للإضرار به .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء درويش

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

تحية طيبة وبعد،

أتوجه إلى سيادتكم لمتابعة الوضعية الصعبة التي يعيشها الإطارات الدينية من أئمة ومؤذنين وقيمين على بيوت الله، حيث ما تزال أجورهم ضعيفة لا تتجاوز في أغلبها 500 دينار، مع تغطية اجتماعية محدودة وظروف عمل غير مستقرة، رغم ما يبذلونه من مجهود يومي في خدمة الدين والوطن .

كما أود لفت النظر إلى تأخر إصدار قرارات التكليف لفائدة المؤدبات الناجحات في اختبار الكتاتيب منذ أكثر من عامين رغم استيفائهنّ كل الشروط القانونية وتحضيرهنّ للكتاتيب على نفقتهم الخاصة .

وعليه ألتمس من سيادتكم توضيح الأسباب التي عطلت إصدار قرارات التكليف وبرمجة موعدها في أقرب الآجال والإجراءات العملية التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للإطارات الدينية وضمان عيش كريم لهذه الفئة .

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: عريضة النائب أسماء درويش

المرجع: مكتوبكم عدد د 2025-26-3000- 0011964 بتاريخ 23 أكتوبر 2025

تحية طيبة وبعد،

فتبعا للمكتوب المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص السؤال الكتابي الصادر عن السيدة أسماء درويش النائبة المحترمة حول " **توضيح الأسباب التي عطلت إصدار قرارات التكليف وبرمجة موعدها في أقرب الآجال، والإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للإطارات الدينية وضمان عيش كريم لهذه الفئة"**

أتشرف بإعلامكم بأن إصدار قرارات التكليف لفائدة المؤدبات الناجحات في اختبار الكتاتيب منذ عامين يخضع لضوابط ومعايير أخرى لأن نجاحهن في لاختبار الكتابي لا يؤدي بالضرورة إلى الانتداب وإنما يأخذ بعين الاعتبار ترسيم الكتاب ضمن المعالم الدينية والأولوية في الأقدمية عند تقديم المطالب، وتطبيق مقتضيات الزمن المدرسي (انطلاق السنة الدراسية) كما أن الوزارة تتقيد بالنسبة لعدد الإطارات بالترخيص المنصوص عليه بقانون المالية وبالتالي لا يمكن اعتبار ذلك تأخيرا .

أما بخصوص الوضعية المادية فتجدر الإشارة إلى أن وضعية الإطارات المسجدية تطورت خلال العشرية الأخيرة حيث صدرت عدة نصوص قانونية ضبطت حقوق وواجبات الإطار الديني أهمها الأمر الحكومي عدد 1228 لسنة 2019 المؤرخ في 24 ديسمبر 2019 الذي مكن من اسناد الأجر الأدنى المضمون للإطارات الدينية المتفرغة وتمتيعهم بالتغطية الاجتماعية، وفي هذا الإطار تسعى الوزارة إلى مزيد تحسين وضعية الإطار الديني وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية

برئاسة الحكومة ثم إن وزارة الشؤون الدينية تبقى دائما منفتحة على جميع المقترحات وتحرص باستمرار على تطوير وتحسين وضعية الإطارات المسجدية .

مع فائق التقدير

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

تحية طيبة،

وبعد،

أتوجه الى سيادتكم بسؤالنا الكتابي هذا قصد متابعة الوضعية التي يعيشها الإطارات الدينية من أئمة ومؤذنين وقيّمين على بيوت الله حيث ماتزال أجورهم ضعيفة لا تتجاوز في أغلبها 500 دينار، مع تغطية اجتماعية محدودة وظروف عمل غير مستقرة،

اذ تقدمت مجموعة من أصحاب الشهائد العليا إلى اختبار المؤدبات بالكتاتيب التابع لوزارة الشؤون الدينية، وقد اجتزوا بنجاح هذا الاختبار منذ أكثر من عامين، إلا أنّه لم يتم إلى اليوم إصدار قرارات التكليف لتمكينهنّ من مباشرة عملهن .

وقد قامت العديد منهنّ بتجهيز الكتاتيب وتحملن أعباء مالية وديوناً على أمل انطلاق النشاط، غير أنّه تمّ إعلامين مؤخّراً بأنّه لن تصدر قرارات التكليف لا خلال هذه السنة ولا في السنة القادمة، دون صدور توضيح رسمي أو بيان عن الوزارة يبيّن الأسباب أو يحدّد الآجال المحتملة.

كما تجدر الإشارة الى أنّ المصالح الراجعة لكم بالنظر لم تتعاط بالجدية اللازمة حول:

- كتاب **سيدي عبد الرحمان**، عمادة فرتونة معتمدية الميدة،
- عدم تعيين إمام بجامع **الكلبوسي** معتمدية منزل بوزلفة،
- احداث كتاب بطلب من مواطنين الجهة بجامع ظهرة الزاوية معتمدية الميدة،
- الوضعية العقارية للجامع القديم بلبنة معتمدية الميدة.

حيث تمت مراسلتهم في مختلف النقاط المثارة أعلاه ولم نتلق أي إجابة.

وعليه ألتمس من سيادتكم الإجابة عن الأسئلة التالية

1- ما هي الأسباب الإدارية أو المالية التي حالت دون إصدار قرارات التكليف لفائدة الناجحات في اختبار المؤدبات بالكتاتيب منذ أكثر من عامين؟

2-هل تنوي الوزارة برمجة هذه القرارات خلال السنة الحالية أو القادمة؟ وإن لم يكن ذلك ممكنًا، فما هي الحلول المقترحة لتسوية وضعية المعنيات؟

3-هل تلتزم الوزارة بإعلام الناجحات رسميًا بمآل ملفاتهن وجدول الإصدار المنتظر للقرارات ضمانًا للشفافية والوضوح؟

4- هل سيتم متابعة مختلف النقاط التي تم ذكرها والراجعة بالنظر لدائرة منزل بوزلفة الميدة؟

مع فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: عريضة النائب ريم الصغير .

المرجع :مكتوبكم عدد- 2025-26-2030- 0012048 بتاريخ 24 أكتوبر.

تحية طيبة وبعد،

فتبعا للمكتوب المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص السؤال الكتابي الصادر عن السيدة ريم الصغير النائبة المحترمة حول "ما هي الأسباب الإدارية والمالية التي حالت دون إصدار قرارات التكليف لفائدة الناجحات في اختبار المؤدبات بالكتاتيب منذ أكثر من عامين؟ "

أتشرف بإعلامكم بأنّ الأسباب الإدارية تتمثل في احترام مبدأ الأولوية حيث يتم الترتيب الأقدمية الأول بالأول في إصدار قرارات التكليف لفائدة المؤدبات الناجحات في اختبار الكتاتيب ولا يعتبر تأخيرا لأن نجاحهن في الاختبار الكتابي لا يعني الانتداب وإنما يخضع لمعايير أخرى كجاهزية الكتاب لاحتضان الأطفال حيث يشترط أن يكون الكتاب مرسما ضمن قائمة المعالم الدينية ومتحصلا على شهادة في حفظ الصحة من مصالح الإدارات الجهوية لحفظ الصحة، إلى جانب شهادة من المصالح المختصة في الحماية المدنية، وذلك فضلا عن وجوب تجهيز الكتاتيب والفضاءات الخاصة بها بما يتناسب مع حاجيات الأطفال (دورات المياه التي لابد أن تتناسب مع أعمار الأطفال والفضاء المخصص للعب...) كما تجدر الإشارة كذلك طبقا لمقتضيات الزمن المدرسي (قبل انطلاق السنة الدراسية) وتتقيد الوزارة بالنسبة لعدد الإطارات بالترخيص المنصوص عليه بقانون المالية.

-أما بخصوص" هل تنوي الوزارة برمجة هذه القرارات خلال السنة الحالية أو القادمة؟ وإن لم يكن ممكنا فما هي الحلول المقترحة لتسوية وضعية المعنيات؟

-ففي هذا الإطار يشرفني إفادتكم بأن الوزارة منفتحة على كل البرامج فهي تعمل على سد الشغورات الحاصلة مؤخرا نتيجة التحاق عدد من المؤدبين والمؤدبات بسلك التعليم كذلك إحالة عدد منهم على التقاعد وبرمجة زيادة في عدد الإطارات بالنسبة للانتدابات الجديدة.

-أما بخصوص هل تلتزم الوزارة بإعلام الناجحات رسميا بمآل ملفاتهم وجدول الإصدار المنتظر للقرارات ضمانا للشفافية والوضوح؟

أحيطكم علما أن الوزارة تعمل في كنف الشفافية والوضوح وترتب الناجحين حسب الأولوية في النجاح والأهمية والحاجة فالأولوية المطلقة للمناطق الريفية التي لا تتوفر فيها فضاءات التدريس بالعدد الكافي والمدارس المخصصة لأطفال سن ما قبل الدراسة وكذلك ترتيب الأولويات في الخطط المسجدية.

-أما بخصوص متابعة مختلف النقاط التي تم ذكرها والراجعة بالنظر لدائرة منزل بوزلفة الميدة؟

تجدر الإشارة إلى أنّ الوزارة تتابع كل المقترحات في كل الجهات وتفيدكم بأن الأمثلة التي توجهتم بها هي محل متابعة من قبل الإدارات الجهوية للشؤون الدينية التي أفادت بما يلي

ع/ر	المعتمدية	المعلم	الملاحظات
01	الميدة عمادة فرتونة نابل	كتاب سيدي بو علي	غير مرسم وفي انتظار بناء الوحدة الصحية
02	الميدة	كتاب ظهرة الزاوية	غير مرسم ينقصه شهادة من الحماية المدنية وشهادة من الإدارة الجهوية للصحة.
03	منزل بوزلفة	مسجد الرحمة بالكلبوسى	غير مرسم فى انتظار اثبات سلامة المبنى
04	الميدة	الجامع القديم (لبنة القرية)	آيل للسقوط يتبع عقار غير مسجل شملته اعمال الاستقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص بولاية نابل (الأملاك العمومية للدولة).